الاقتصاد العربيّ
وتمكين الشّباب للمستقبل

سلسلة الحوارات العربيّة

الاقتصاد العربيّ
وتمكين الشّباب للمستقبل

الإشراف العام
د. محمد أبو حمّور

التحرير
محمد سلاّم جميعان

المراجعة
كايد هاشم

الإخراج الفنّيّ
ميساء «محمد هاشم» خلف

أمينة سرّ المؤتمر الشبابيّ
هنيدا القرالة

لوحة الغلاف
غدير سعيد حدادين

تفريغ النصوص
نسرين مصفر

سلسلة الحوارات العربية (٢٠١٧/١)

المشروع الحضاريّ العربيّ ٦

الاقتصاد العربيّ
وتمكين الشّباب للمستقبل

أُعدَّ هذا الكتاب استنادًا إلى
وقائع المؤتمر الشَّبابي السادس الَّذي عقده المنتدى
برعاية ومشاركة من صاحب السموّ الملكيّ
الأمير الحسن بن طلال
في عمّان خلال الفترة ١-٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

منتدى الفكر العربي
عمّان - الأردنّ
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧ م

الطّبعة الأولى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

المملكة الأردنيّة الهاشميّة

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة

(٢٠١٧/٣/١٥٤٣)

٣٣١,١٢

منتدى الفكر العربي

الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل/منتدى الفكر العربي.-

عمّان: المنتدى، ٢٠١٧

( ) ص.

ر.إ.: ٢٠١٧/٣/١٥٤٣

الواصفات: /الاقتصاد/ / الشباب / /التنمية/ /الأردن/

* يتحمّل المؤلف كـامل المسـؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-8525-0-4 (ردمك)

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونيةأو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

حقوق الطّبع والنّشر محفوظة للمنتدى

مُنْتَدَى الفِكْرِ العَرَبِيّ

ص.ب: ١٥٤١ عمان ١١٩٤١ الأردنّ

تلفون: ٥٣٣٣٢٦١ - ٥٣٣٣٦١٧ - ٥٣٣٣٧١٥(٦-٩٦٢+)

ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

E-mail: *atf@atf.org.jo*

URL: *www.atf.org.jo*

شكر وعرفان إلى

المحتـــويـــــــات

تقديم ٩

الباب الأول: كلمات الافتتاح

- كلمة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظّم ١٣
- كلمـة معالي الدكتور محمد أبو حمّور/ الأمين العام لمنتدى الفكر العربي..... ١٩
- كلمة سعادة د. خالد عزب/ مكتبة الإسكندرية- مصر ٢٥
- كلمة رئيس المجلس الأعلى للشباب: عطوفة د. سامي المجالي/ الأردن..... ٢٧
- كلمة المشاركين: أة. أمل عواد المعايطة/ الأردن..... ٣١

الباب الثاني: الشباب والواقع الاقتصادي العربي

- التمكين الاقتصادي للشباب والعوائق التي تحدّ منه في الوطن العربيّ
  دة. هناء الصديق القلّال/ ليبيا ٣٧
- متطلبات الاقتصاد العربيّ من تأهيل الشباب الجامعيّ: نموذج عملي للاستجابة لهذه المتطلبات
  م. خلدون ضياء الدين / سورية ٥٩
- الريادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة: الواقع والتحديات
  د. أحمد علي عتيقة/ ليبيا ٨٣
- **خلاصة من النقاش** ٨٧

الباب الثالث: تمكين الشباب للمستقبل: آفاق وتحديات

- الإبداع والثقافة وريادة الأعمال
  د. مي البطران/ مصر ١٠١
- تمكين الشباب في برنامج ريادة الأعمال: آليات ونماذج نجاح من السعودية
  أ.د. عبد الوهاب نورولي/ السعودية ١٠٥
- دور الشباب في التغيير: تجارب آسيوية
  د. محمد نعمان جلال/ مصر ١٠٩

- مدى اندماج الشباب العربي في مجتمع المعرفة العالمي
د. فيصل محمود غرايبة/الأردن ١٤٣
- **خلاصة من النقاش** ١٦٥

الباب الرابع: الثقافة والتنمية والمجتمع: الأوراق المرجعية للمناقشات
- (١): النظرية الثقافية في التنمية
أ.د. محمد عبد العزيز ربيع / الأردنّ ١٧٧
- (٢) دور المؤسسات التربوية في تعزيز ثقافة التسامح ونبذ العنف
د. أمجد شموط/ الأردنّ ١٩٧
- (٣) التمكين القانوني للشباب
التّمكين القانوني للشباب في مواجهة التطرّف والإرهاب بين المفهوم النظري والتطبيق العملي
المحامي د. ليث كمال نصراوين/ الأردنّ ٢١٣

البيان الختامي والتوصيات ٢٢٩

الملاحـق
ملحق (١) برنامج المؤتمر ٢٣٣
ملحق (٢) قائمة بأسماء المشاركين في المؤتمر ٢٣٦
ملحق (٣) من ألبوم المؤتمر ٢٤٣
ملحق (٤) مطبوعات المنتدى ٢٤٦

تقديم

تشكل المؤتمرات واللقاءات وسائر الأنشطة المتعلقة بالقطاع الشبابي وقضاياه في الوطن العربي، مساراً رئيسياً في فلسفة منتدى الفكر العربيّ وأهدافه ودراساته المستقبلية، إذ يسعى ضمن أنشطته ومشروعاته إلى مواكبة التحوّلات التي تطرأ في الحياة والعصر، مستشرفاً إرهاصات التغيير في كل مرحلة يمكن أن تنعكس تأثيراتها على رؤى الشباب وتطلُّعاتهم إلى غدهم المأمول.

وتأسيساً على هذا الهدف، جاء عقده المؤتمر الشبابيّ السادس في عمّان خلال الفترة ١-٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تحت عنوان: «**الاقتصاد العربيّ وتمكين الشّباب للمستقبل**»، برعاية كريمة من صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم. وهذا الكتاب بما يشتمل عليه من بحوث ودراسات وأوراق عمل وحلقات حواريّة، إنّما هو ثمرة في سلسلة من المؤتمرات الشبابية التي بدأ المنتدى بتنظيمها منذ العام ٢٠٠٤، ويُؤمّل أن تُغني الشبابَ والمؤسّسات التي تُعنى بقضاياهم، وكذلك مؤسسات العمل العربي المشترك، بما أنتجته من رؤى وأفكار، في سياق جهد تكامليّ عربيّ يعزّز الانفتاح المعرفيّ ويُخصِب الحوار، بنقل الأفكار من إطارها النظريّ إلى مجالات العمل والتمكين الشبابيّ، ليأخذ الشباب دورهم في التنمية الذّاتية والمجتمعية.

لقد أسّس صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال – حفظه الله ورعاه – تأسيساً عمليّاً وعقلانيّاً لمحاور هذا المؤتمر ومنطلقاته وأهدافه، في كلمته التي افتتح بها المؤتمر، ووطّن لكيفيّات التفاعل الخلّاق بين الاستدامةِ والتنمية في تفويض كفاءات القوى العاملة وتمكينها، وموقع الشباب منها، لدرء المخاطر وإعلاء شأن التنمية البشريّة.

وتكشف الدراسات والأوراق البحثيّة التي يشتمل عليها هذا الكتاب عن أنّ التمكين الاقتصادي للشباب عاملٌ مهم في تعزيز جهود التنميةِ الاقتصادية ونجاحِ الخطط

التنموية، وهو ما يحتاج إلى القوانين والتشريعات ذات النسق التكامليّ مع أطرها الاجتماعية، فالتمكين القانونيّ واحد من الحاجات التي تستلزم المشاركة في القرار، ويسهم في دمج الشباب في أصل الاقتصاد.

ولم يغفل المؤتمر أهمية المشروعات الصغيرة والريادية في تحقيق مرتكزات التنمية المستدامة للشباب، وتشابكها مع نظم التعليم والتأهيل والتدريب وارتباطها بسوق العمل. ففي أوراق هذا المؤتمر نماذج ناجحة وتجارب يتلاقى فيها المحلّي بالعالميّ، تشكّل حافزاً واستنهاضاً لقدرات الشباب الكامنة.

وقد أغنت الحوارات المتعددة والحلقات النقاشية محاور المؤتمر الرئيسية، وطرح الشباب تصوراتهم للحلول الممكنة والطموحة في الربط بين اقتصاد المعرفة وحلِّ مشكلة البطالة المزمنة؛ في ظل تنامي الفرص السّكانية التي ترفع من نسبة الشباب المتعطلين عن العمل.

وإذا كانت العوائق كثيرة ومتعددة، فإنّ استلهام البُعد الثقافيّ في التنمية يُعدُّ عنصراً بارزاً في تغيير الأفكار النمطية وتحويلها إلى أفكار إيجابيّة حتى لا يُرتهن الشباب إلى توظيف قدراتهم واستغلال طاقاتهم باتجاه العنف، في عالم يمور بالتحوّلات المتسارعة، وفي مقدمتها التحوّلات الاقتصادية المتعولمة، والسيطرة على المقدّرات، ومنها البشريّة، وفي القلب منها الشباب، بما هم طاقة خلاقة ينبغي العمل على تجنُّب توظيفها في إرادات سلبية.

فما بين رهانات الحاضر ومتطلّبات المستقبل، تقع رسالة هذا المؤتمر، لإنتاج شروط جديدة وآليات فاعلة تعزّز من موقع الشباب في التنمية حضوراً ومشاركة وإنتاجاً.

واللـــه الموفـق.

د. محمد أبوحمّور

الأمين العام لمنتدى الفكر العربي

الباب الأوّل

كلمـــــات الافتتـــاح

كلمة صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال*

بسّم اللهِ الرّحمن الرّحيم
والصّلاةُ والسَّلام على نبيّه الأمين
وعلى آلهِ وصحبِه ومَنْ والاهُ أجمعين

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة
شاباتنا وشبابنا الأعزّاء
أيُّها الجمعُ الكريم
السّلام عليّكم ورحمةُ اللهِ وبركاتُه

يشير تقرير «التنمية البشرية لعام ٢٠١٤» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وعنوانه: «المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر» إلى ضرورة مواجهة الأخطار التي تهدِّد التنمية البشرية بسياساتٍ منهجية ومعايير اجتماعية فاعلة، وإلا فإن التقدُّم لن يكون منصفاً ولا مستداماً. ويجب التأكيدُ أنّ حلقة الوصل بين الاستدامةِ والتنمية هي تفويضُ كفاءات القوى العاملةِ وتمكينُها، وجُلّها من الشباب.

ومن إجراءاتِ الإصلاح المعروفةِ لدرءِ المخاطر، تحسينُ التعّليم، وتمكينُ الشباب، وتوفير الحمايةِ الاجتماعيّة لما يُسهمُ في تحسينِ منْعةِ الأفراد ودعْم منْعةِ الاقتصاد.

* ألقى هذه الكلمة بالإنابة عن صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظمّ؛ د. صلاح الدين دعّاك عضو منتدى الفكر العربي من السودان.

وَفقاً لآخر تقديراتِ برنامجِ الأمم المتحدة الإنمائي لدليلِ الفقرِ متعدّدِ الأبعاد، يَعيشُ نحو «١٠٥ مليار شخص في ٩١ بلداً نامياً في حالةِ فقر؛ إذ يُعانونَ من أوْجُه حِرمانٍ متداخلةٍ في الصحةِ والتعليمِ ومستوى المعيشة». وهنا أقول: لا بدَّ أن يُضاف إلى أوْجهِ الحِرمان المتداخلة «كرامة الإنسان». إنّ الأمنَ الحقيقي يكمنُ في سعادةِ المجتمع وفي الاعترافِ بكفاءاته.

كما أنّ الأزماتِ المتسارعةَ العابرةَ للحدودِ بأشكالِها السياديّةِ والجهويّةِ والوطنيّة، التي تشهدُها المنطقةُ والإقليم والعالم تعيقُ التّقدُّمَ وتحقيقَ التنميةِ العادلة. فالتحدياتُ المتشعّبةُ التي تعيشها المنطقةُ من نزاعاتٍ ولجوءٍ وبِطالةٍ في صفوفِ الشبابِ، وعدم المساواة وغياب العدالة، تُشكّلُ عواملَ معطّلةً لمسيرة التنميةِ البشرية.

ووفقاً للتقرير الاقتصادي العربيّ الموحد لعام ٢٠١٤[١]، يُعدُّ تخفيضُ مستوى البطالةِ من أكبر التحديات التنمويّةِ في الدّول العربية، حيث إنّ مُتوسطَ معدّلِ البطالة هو الأعلى بين الأَقاليم الرئيسيةِ الأخرى في العالم، بما يُمثّلُ حوالي ثلاثة أضعافِ متوسّطِ معدّلِ البطالة في العالم. وبذلك، فإنّ الدّولَ العربيّة كمجموعةٍ تحتاجُ إلى توفير ٣٥ مليون وظيفةٍ لتخفيضِ معدّلاتِ البطالةِ إلى النّصف مع حلول عام ٢٠٢٠؛ أي بما يُعادلُ نحوَ ثلث عددِ العاملينَ حاليّاً في كلّ الدولِ العربية، كما تحتاجُ الدولُ العربيّةُ إلى توفير ٨٢ مليون فرصةِ عملٍ جديدة لاستيعابِ كلّ الداخلينَ الجُدُد إلى القوى العاملة مع حلول عام ٢٠٢٠.

ويمكنُ لنظام التسهيلاتِ التعويضيّة لصندوق النقد الدولي، المقترح، الاعتماد على المصادر المُتقدّمة من الدّولِ المستوردة للقوى العاملة، حيث تُحوَّلُ المصادرُ الماليّة المتراكمة إلى تنمية البلدان المصدّرة للعمّال بمقادير متناسبةٍ، مع تكلفةِ الخسارةِ المُقدَّرة نتيجة فقدانِها للقوى العاملة.

---

(١) شارك في إعداد هذا التقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك).

الأخواتُ والإخوة

يَتطلّعُ الشبابُ إلى المشاركة الفاعلة في بناء الوطن، للحيلولة دون الهجرة داخل الوطن العربيّ وخارجه، بما يحقّقُ النهضةَ المجتمعيّة المأمولة، التي تُركّزُ على العنايةِ بالبيئةِ الإنسانيّةِ والطبيعيّة.

وقد كان لي الشرفُ أنّ أدعو إلى نظامٍ إنسانيّ عالميّ جديد تبنّتهُ الجمعيّةُ العموميّة للأمم المتحدة بالإجماع في كلّ دورةٍ من دوراتِها منذ أواخر الثمانينيّات (١٩٨٧).

وفي هذا الإطار، كانت رعايتي- أنا العبدُ الفقيرُ لله تعالى- لمشروعاتٍ تركّزُ على تمكينِ الشباب. ولا تفوتُني الإشارةُ إلى جائزة الحسن للشباب، التي أنشئت عام ١٩٨٤، وحرصَتْ على تعميقِ القيَم والمهاراتِ الإنسانيّةِ الأساسيّةِ في نفوس الشبابِ من أجْلِ بناءِ مجتمعِ المستقبل. فكانَ التّركيزُ على الانتماء؛ والمواطنّة الفاعِلة؛ والمُشارَكة؛ والمسؤوليّة؛ وروح المبادّرة؛ والإبداع.

كذلك، فإنّ تحقيقَ الكرامةِ الإنسانيّةِ على المستوى العالميّ يَتطلّبُ نوعاً مُحَدّداً من التعليم الذي يتَمَحور حولَ الإنسان، ويكونُ فيه العلم والتكنولوجيا في خدمةِ الإنسانيّةِ وليس العكس. فلا يُمكنُ إغفالُ دورِ الشبابِ في النّهوضِ بالمجتمعِ والمشاركةِ الفاعلةِ في مختلف حقولِ المعرفةِ والإنتاجِ والإبداع. كما أؤكدُ ضرورةَ بناءِ جسورِ المعرفةِ والتّواصلِ والتّشبيكِ بينّ الشبابِ على المستوياتِ المحليّةِ والإقليميّةِ والدّوليّة.

إنّ للشَبابِ دوّراً مُهمّاً في خططِ الإصلاحِ وعمليّاتِ التطوير التي تحتاجُ إلى منهجيّةٍ واضحةٍ في التّفكير. فلديّنا كثير من حملة الشهاداتِ العليا في مجالاتٍ مختلفةٍ، وممّن يمتلكُ الشهادة والكفاءة والخبرة، لكنّ التطويرَ لا يعتمدُ على هذه العناصرِ وحدها، وإنما يحتاجُ إلى رؤية واضحةٍ منفتحةٍ على العالم، تَكونُ في تواصلٍ وتفاعلٍ مع الرُّؤى التنويريّة الأخرى. فنحنُ بحاجةٍ إلى ترسيخِ ثقافة العمل، وإلى تأكيدِ دورِ الذهنيّة الإيجابيّةِ المسؤولةِ في التّعاطي مع تحدّياتِ الواقع.

أقول: لقد دَعوتُ-غَيرَ مرّة- إلى تأسيسِ قاعدةٍ معرفيّةٍ دقيقة يتمُّ تحديثُها باستمرار، نستندُ إليها في صوغ السياساتِ ووَضعِ الخُططِ الاستراتيجيةِ والتنمويّةِ التي تَرسمُ مَعالمَ المستقبل. وقد بدأ تنفيذُ التّعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠١٥. ويشكّلُ هذا التعداد ركيزة وقاعدة أساسيّة لطريقةِ تنفيذ الخطط الاقتصاديّة المستقبليّة.

وَفقاً لأرقام دائرة الإحصاءات العامة، يبلغ معدل البطالة في الأردن للربع الثالث من العام الحالي ١٣,٨٪، (١١,١٪ للذكور مقابل ٢٥,١٪ للإناث). فما أحوجَنا إلى العمل على تمكين الشباب في إطار عمليةٍ اقتصاديةٍ شاملة. لا بدّ من النّظر في العوامل المساهمة في تحقيقِ المساواة بين الشباب عبر التمكينِ الاقتصادي؛ أي قدرتهم على إحداث التغيير الاقتصاديّ لأنفسهم.

في سياق الحديث عن تمكين الشباب، لا بدّ من الانتقالِ من ثقافةِ الاستهلاكِ إلى الإنتاج، وإعادةِ التّكاملِ بين العملِ والثروة، والتركيزِ على السياساتِ لا السياسة.

أقول: إنّ مشاركةَ الشباب في جهود التنميةِ الاقتصادية عاملٌ أساسيٌّ في نجاحِ هذا المسعى. كما أنّ التمكين الاقتصادي يُعزّزُ مشاركة الشباب في عملية صُنْع القرار.

وهنالك حاجةٌ لضمانِ برنامج التمكينِ الاقتصادي بالقوانين والتشريعات المحفّزة في كل بلدٍ عربيّ على حدة، على أنّ تكونَ متكاملةً ومترابطةً من الناحيةِ الاجتماعية في إطار الاستراتيجيات التالية:

أولاً: دمجُ الشباب في أصلِ الاقتصاد بشكلٍ مباشر، وبطريقةٍ تخلقُ سُبلَ العيشِ المستدامة للشبابِ من خلال المشروعات.

ثانياً: الاهتمامُ بإيجادِ فرصِ العمل للشباب.

ثالثاً: إنشاء منابر يمكن من خلالها الاستماع للشباب، كهذا المنبر الذي يرعاه منتدى الفكر العربي باعتباره عاملاً اقتصاديًا يستحق أن يستمع إليه.

رابعاً: ضمان التمويل الكافي من أجل التمكين الاقتصادي للشباب.

الحضور الكريم

إن تحقيق تمكين الشباب للمستقبل يحتاج إلى بناء قدرات الشباب على الصعيدين المحلي والإقليمي بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني تحقيقاً للتكامل الذي ينادي به الميثاق الاقتصادي العربي. وتسعى استراتيجية التمكين الاقتصادي للشباب التي ينادي بها المنتدى وغيره من المؤسسات الإقليمية والعالمية إلى تحقيقه الأهداف التالية:

١. زيادةُ عدد الشباب الذين يكسبون دَخلاً من خلال مجموعةٍ متنوعةٍ من البرامج، بما في ذلك الوظائف، والبرامج الخاصة، والتوظيف الذاتي، والتمكين.
٢. زيادةُ التنوع في امتلاكِ الشباب لشركاتٍ في جميع قطاعاتِ الاقتصاد، بهدف زيادة فرصِ العمل والحدّ من الفقر.
٣. دعم ثقافة ريادة الأعمال، والقدرات الإداريّة للأعمال التجارية، والمهارات والمواهب الفنية لدى الشباب، بما يُسهمُ في تعزيزِ التنمية البشرية المستدامة.
٤. ارتفاعُ الادخارِ والاستثمار بين الشباب من خلال تشجيعهم على إنشاءِ المؤسّساتِ التعاونية وغيرها.
٥. تسليطُ الضوءِ على الشركات التي يملكُها الشباب، والتعريفُ برجال الأعمالِ الشباب.
٦. إزالةُ أيّ حواجز تمنعُ الشباب والشاباتِ من بدء أعمالِهم الخاصة وتنميتِها.
٧. تسهيلُ الوصول إلى الأسواق، والتمويل والدّعم غير المالي للشركات التي يَملكُها الشباب.

لقد دعا الميثاقُ الاجتماعي العربيّ والميثاقُ الاقتصاديّ العربيّ إلى التمكين الفعّال للشباب. وأشيرُ إلى أنّ الاستراتيجيات الرئيسّة وأهداف سياسة التمكين الاقتصاديّ للشباب لا يُمكنُ فصلُها عن السياسات المخصّصة لقطاعاتِ المجتمع العريضة. وهذا يعني أنّ التمكين الاقتصاديّ للشباب يجبُ أن يكون متّسقاً مع الأهدافِ العامة لسياساتِ

العدلِ الاجتماعي، ومنسجماً مع المواثيق الضامنة للصالح العام، ومحققاً للكرامة الإنسانية. ويكونُ، بذلك، جزءاً من استراتيجيةِ النموِّ الاقتصاديّ الكلي، والتنمية الشاملة المستدامة.

أيُّها الأخوات والإخوة

في ضوءِ انتشار ظواهرِ التّطرّفِ، والاغتراب، والتهميش، والإقصاءِ للشباب، لا بدَّ من تشجيعِ انخراطِ الشّباب في المجتمع بدلاً من انعزاله وسلبيّته. فلا بديلَ عن تمكينِ الشباب، وإتاحة الفُرصِ لهم من أجل مشاركةٍ أكبر في صُنْع القرار في مجالات النشاطات الإنسانيّةِ التي تؤثّرُ في حياتِهم.

وفي إطار هذا اللقاء، ندعو الدولَ العربيّة إلى استعمال الموارد المتاحة من أجل تعزيزِ مشاركة الطاقات الشبابيّة المبدِعة في بناء المستقبل. إنّ تقديمَ الدّعمِ والتمكين الاقتصاديّ للشباب يؤهلُهم للنّهوضِ بدوْرِ إيجابيٍّ في رسْمِ معالمِ المستقبل.

أحيّيكُمْ؛ وأُسلّمُ عليكم.

كلمـة معالي د. محمد أبوحمّور
الأمين العام لمنتدى الفكر العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاةُ والسلام على رسوله الكريم

وصحابته ومَنْ ولاهُ أجمعين

صاحبَ السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظم،
أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة والسعادة،
الأخوات والإخوة الضيوف العرب، وأعضاء المنتدى،
شبابنا وشاباتنا المشاركون،
أيها الحضور الكريم.
السلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاتُه:

يشرّفني بالتئام هذا المؤتمر على رُبى عمّان، عاصمة العروبة ومعقِد لواء الهاشميين طليعة النهضة العربيّة، أن أستهلَّ كلمتي هذه بأن أُرحِّبَ بضيوفِ مؤتمرِنا والمشاركين فيه من الأقطار العربية الشقيقة والدول الصديقة، وأنْ أتوجّه بالتحية إلى الشباب العربيّ في كل مكان من وطننا الكبير والمَهجر، الذين يحملونَ في القلب والوجدان همومَ أُمّتهم وآمالها وتطلّعاتها، ويعملون من أجل كرامتها الإنسانية وتقدّمها ورِفعة شأنها بين الأمم، وأخصُّ بالتحية شبابنا في أرجاءٍ من الوطن العربيّ؛ الذين ما زالوا يعانون من تداعيات الصراعات والحروب، والفتن والإرهاب، وبطش الاحتلال والعدوان، والتهجير، التي دفعَ كثيرٌ من الشباب وأبناءُ الأُمّة، دونَ ذنبٍ منهم، ثمنَها غالياً من زَهراتِ أعمارهم ودمائهم

وأرواحهم. وأترحَّمُ وإياكم على الشهداءِ منهم، في كل مكانٍ وموضعٍ أصابَهُ الألم وأصابَنا في هذا الجسد العربيّ الواحد، مشفوعاً بالدعواتِ إلى المولى – عزَّ وجلّ – أن يكشفَ هذه الغُمّة، وأن تنجلي الأحزان لتنبعث الآمال، وتتجدَّد العزائم والهِمم نحو مستقبلٍ نرجوه خيراً لنا وللإنسانية جمعاء.

صاحبَ السموّ الملكيّ

اسمح لي يا سيدي أن أستشهدَ بعباراتٍ لسموِّكم ورَدَت في مقدمتكُم لـ «الميثاق الاقتصادي العربي»، الذي أطلقهُ المنتدى في شهر آب الماضي، تقولُون فيها: (إنَّ الاقتصاد هو بمثابةِ الدّم الذي يبعثُ فينا الحياة. إنّه جزءٌ من ثقافتِنا وشعارٌ لروحيّتنا الاجتماعية، والضمانةُ بعدَ اللهِ العليّ القدير لتحقيقِ مستقبلٍ آمنٍ لأطفالنا وأجيالنا، ومن دون الإحساس بهذا المستقبل والإيمان بِهِ لن تكونَ هنالك ثروة حقيقيّة؛ بل إنَّ جُلّ ما سنجده هو جيوبٌ فرديّةٌ لرأس المال الماليّ تبحثُ بقلقٍ عن أسواقٍ خارجيّة تُحقّقُ لها الأمن...!).

ولعلّ هذه العبارات بمعناها العميق تختصرُ الأزمة التي نعيشُها في المنطقة، والتحدّيات التي تفرضها، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، وإنّما على الصُّعد الاجتماعية والثقافية والسياسية، والأمنية الإنسانية. فالترابط بين هذه الأبعاد ليسَ ترابطاً مُصطَنعاً، بل هو حتميّ وبدهيّ في عمل الإنسان، الفرديّ والجماعيّ على السواء. فالاقتصاد حاضنٌ للعمل، والعملُ حركة وتواصل مع المجتمع، ومع الموارد الطبيعية والبشرية، وهو في المحصلة إنتاج وإنماء واستدامة واستقرار، ومن دون ذلك جمودٌ وذبولٌ وتفكُّك؛ تنتفي معها سِماتُ الحياة وسنّتها في الحركة الفاعلة.

نستلهمُ هذه الفلسفة في أهداف مؤتمرِنا وعنوانه، والمتمثِّلة في محاوره الثلاثة: (الشباب والواقع الاقتصادي العربي؛ وتمكين الشباب للمستقبل: آفاقٌ وتحديات؛ قضايا شبابية ونظراتٌ مستقبلية). وإذا كنّا قد ركّزنا على الزاوية الاقتصادية، فإننا في تشخيصِنا للواقع الاقتصادي في الوطن العربي، أسباباً ونتائج، حَرصنا على تحليل تشابكات هذا الواقع مع تحديات الأوضاع المتعلقة بنُظم التعليم والتأهيل والتدريب، ومُخرجات التعليم وارتباطها بمتطلبات سوق العمل، وجذور مشكلة البطالة ومؤشراتها المستقبلية الخطيرة. وكذلك، علاقة هذا الجانب تحديداً بمشكلات البحث العلميّ ومعوِّقات التطوير التكنولوجي، والانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، وجَسْر الفجوة الحاصلة بين الأكاديميا والقطاعات الاقتصادية الاجتماعية، بما في ذلك الاستثمار الرشيد في الموارد الطبيعية والبشرية، وتنمية المشروعات الإنتاجية، وبالتالي التحوّل إلى التصنيع والاعتماد على الذات، بدلاً من الاعتماد على الخارج.

الأخوات والإخوة الكرام

إن مشكلات البطالة المتفاقمة في الوطن العربي، التي تعتبر من أبرز هموم الشباب العرب ومصدر قلق كبير لمجتمعاتهم، وما تحمله من مؤشراتٍ مستقبلية غير بعيدة؛ بوصول معظم الدول العربية إلى الفرصة السكّانية مع نهاية العقد الثاني من هذا القرن.. هذه المشكلة تفرض تحدّياً يحتاجُ إلى تخطيطٍ سريع ومُسبَق لمواجهة مختلِف تداعياته القادمة، حين تصبح الفئات في سنّ العمل حوالي سبعين بالمئة ٧٠٪ من مجموع السكان في بلداننا.

واعتماداً على معدلات البطالة الحالية في منطقتنا العربية، وهي الأعلى في العالم وأكثر من ضعف المتوسط العالمي، وأيضاً اعتماداً على نسبة الشباب حالياً من إجمالي عدد السكان في المنطقة (التي تصل حسب بعض التقديرات إلى خمسين بالمئة ٥٠٪ قابلة للزيادة)، فإنَّ هذا التحدّي يكشف عن فرصةٍ في الوقت نفسه للتحوّل إلى مسارٍ نهضويّ

حقيقيّ وشامل، يضع المجتمعات العربية على الطريق الصحيح لتجاوز مشكلات الفقر والفاقة والتهميش، وضعف الإنتاجية، وتحقيق مشاركتها في التنمية المستدامة، وضمان حدٍّ معقول من الأمن الإنساني لهذه المجتمعات، والاستقرار للدول.

كلّ ذلك، ينطوي على بناء القواعد الاجتماعية والتعليمية والتأهيلية لمشاركة الشباب وتمكينهم ريادياً، ورعاية المبدعين منهم، وتدريب القوى العاملة والمرشَّحة لدخول سوق العمل تدريباً نوعياً، يعتمدُ على المهارات وتحفيز روح المبادرة لديهم، ضمن منظومة ثقافية اجتماعية إصلاحيَّة، ترتكز على قيمة الإنتاج، وعلى استثمار التكنولوجيا في التطوير، وتوازيها منظومة تشريعية وسياسية لضمان النزاهة، والعدالة، وتساوي الفرص بين الجميع، على أُسس الكفاءة.

إنَّ تمكين الشباب العربي للمستقبل، الذي يبحثه المحور الثاني في هذا المؤتمر، لا يقتصر على المفاهيم، وهي مهمة وضرورية، لكن أيضاً يشمل ثقافة التغيير الإيجابي في نمط التفكير والتعامل مع المستجدات العالمية والاستفادة من تجارب الآخرين في هذا العالم، مع المحافظة على الأصول الاجتماعية والثقافية، ضماناً للهوية الجامعة، وفاعليتها في ثقافة الإنتاج والتميُّز والمواطَنة القائمة على الواجبات والحقوق. ومن هنا تنصبُّ أبحاث هذا المحور وورش العمل المتخصصة على التمكين القانوني للشباب، بشقّيه النظري والتطبيقي، وعلى الأطر الثقافية الناظمة لعملية التغيير والخروج من حالة الركود إلى حالة الحيوية في الأداء المتناسق بين الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية.

ولا بد أن نؤكّد هنا مرَّة أخرى بأننا في حاجة إلى إعادة بناء أطر التكامل الاقتصادي العربي في جميع مجالاته، فلا يمكن أن يُقاس النهوض على مستوىً قطريٍّ بمفرده، ويبقى القياس على المستوى القومي والإقليمي متفاوتاً ومليئاً بالفجوات. كما أن قياس التنمية الشبابية ليست معزولة عن قياس التنمية الاجتماعية الشاملة، فالمسألة مرتبطة بتمكين

عناصر القوة في المجتمع؛ أي العناصر المؤثِّرة في حاضره ومستقبله من موارد وطاقات وإمكانات، والشباب في مقدمة هذه العناصر.

السيداتُ والسادة

يشكِّل هذا المؤتمر الشبابي السادس حلقةً من حلقات سلسلة المؤتمرات الشبابية، التي بادر بها منتدى الفكر العربي منذ عام ٢٠٠٤، بعناية وتوجيهات ورعاية كريمة من رئيسه وراعيه صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال – حفظه اللهُ ورعاه – وأصبح يعقدُها مرّةً كل عامين، وتناولَ فيها موضوعات وقضايا متعددة حول الشباب وتحديات المستقبل، والشباب العربي في المهجر، وتطوير مؤسسات العمل الشبابي العربي، والشباب وظاهرة العنف، والمستقبل العربي في ضوء الحِراك الشبابي. ومؤتمرُنا اليوم هو الأول في هذه السلسلة الذي يخصص أبحاثه للقضايا الاقتصادية الهامة التي تمسّ القطاع الشبابي وكافة قطاعات المجتمع، تحليلاً وتشخيصاً واستشرافاً للواقع الراهن والمستقبل، والأمل أن يكون إسهاماً في تأكيد دور الشباب العربي في النهوض ببلدانهم، وصولاً إلى مشاركتهم، التي يمثل هذا المؤتمر نموذجاً منها، في بلورة رؤية شاملة لمستقبل الوطن العربي والأمن الإنساني والعدالة والمشاركة الاجتماعية لمواطنيه جميعاً.

صاحب السموّ الملكيّ

يشرِّفني باسم هذا الجمع الكريم أن أشكر لسموكم تفضُّلكم بالرعاية، وقد عهدناكم يا سيدي داعماً لشباب الأمّة بفكركم النيّر المستنير.

كما أشكر الزميلات والزملاء أعضاء المنتدى المشاركين بأوراقٍ علمية على مساهماتهم هذه في أعمال المؤتمر، ومبادراتهم إلى اقتراح موضوعات البحث، وحماستهم الطيبة للمشاركة، والشكر كذلك إلى الزملاء رؤساء الجلسات، والمقررين

والشباب والشابات العرب المشاركين بكثافة واهتمام، والداعمين وعلى رأسهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي/ الكويت، ولجامعاتنا ومؤسساتنا الوطنية في القطاعين العام والخاص (جامعة البترا، والمجلس الأعلى للشباب، وجائزة الحسن للشباب، وغرفة تجارة عمّان، وجامعة فيلادلفيا، وسامح مول) على كريم الدعم المعنوي قبل المادي للمؤتمر، ولكم كل الشكر والتقدير أيتها السيدات والسادة على مشاركتكم.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاتُه.

كلمة سعادة د. خالد عزب*

مكتبة الإسكندرية- مصر

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظّم

السيدات والسادة

التحدّي هو عنوان المرحلة الراهنة والمستقبل في الوطن العربي، لذا يجيء مؤتمرنا هذا لكي يطرح إشكالية رئيسية من إشكاليات هذا التحدي، وهي تمكين الشباب ؛ بما هي معضلة كان تجاهلها سبباً في سقوط أنظمة عربية إثر ثورات الربيع العربي.

تكمُن الهوَّة بين شبابنا والعديد من الدول العربية في افتقاد لغة مشتركة أو تقاسم أو تقاطع آليات التفكير. فالهوّة التي مُنطلقها قدرة هذا الشباب على امتلاك المعرفة، والولوج إلى فضائها الرحب اللامتناهي، وهذا يدفعهم إلى المقارنة. لذا فإن اقتصاد المعرفة ليس فقط الاقتصاد المبني على امتلاك معرفة التعامل عبر شبكة الإنترنت أو التجارة عبر هذه الشبكة، فاقتصاد المعرفة: هو القدرة على امتلاك المعرفة التي تتحوَّل إلى قوة دافعة تُغيِّر بنية المجتمعات وتطوّرها على نحو شامل. لذا فإن المعضلة التي يواجهها العرب هي المعرفة التي يحصّلها شبابهم، وعدم قدرة الدول العربية على مواكبة هذه المعرفة لكي تتحوَّل من أداة ضغط وإحباط على شبابنا إلى أداة فاعلة تحوِّل المعرفة إلى قدرات هائلة مُضافة للاقتصاد العربي، الذي بالرغم من كل الجهود المبذولة أبعد ما يكون عن المليارات في التجارة الدولية عبر شبكة الإنترنت، التي لا تحتاج إلى مكاتب أو بنايات بقدر ما تحتاج إلى تفاعل المؤسسات المصرفية العربية مع شبابنا الطامح إلى

* رئيس قطاع المشروعات والخدمات المركزية-مكتبة الإسكندرية/مصر.

خوض غمار هذه المغامرة، بل إن الابتكار في مجال البرمجيات والحاسبات الرقمية ما زال العرب يضعون سدوداً في طريقه، نتيجة تعثُّر قوانين المِلْكيَّة الفكرية، أو العجز عن تسجيل براءات الاختراع لشبابنا بصورة محفِّزة وليس مُحبِطة، تصوغها في كثير من الأحيان إما لعجز المسؤولين عن الفهم أو الحقد أو الغيرة.

إن شبابنا في خطرٍ داهم وسيتم استلابهم منّا، فثقافتهم غير ثقافتنا العربية الأصيلة. يقرأون عنا ما يكتبه الآخر، ويفتقدون العمق التفكيري، لذا فهُم يتلقون معارفهم عبر صور متتابعة على شاشة الحاسب الآلي أو الهواتف الذكية أو شاشة التلفاز، وهي صور غير ثابتة تُشكِّل بتتابعها وعدم ثباتها سطحية التفكير، بل تُدمِّر القدرة على اتِّزان المعلومات، فصارت قدرات الذاكرة والحفظ تتراجع؛ إذ بنقرة زرٍّ يستطيع الشابّ استدعاء ما يريد. فلماذا يُجهِد هذا الذهن نفسه في الاختزان والاستدعاء.

أضِف إلى هذا ضعف المحتوى الرقمي العربي الذي لا ينمو ولا يتطور ليواكب متطلبات هذه الأجيال الشابة، فيكون مصادرهم للمعرفة من الآخر الذي لا شك يحمل وجهات نظر خاصة به. وهذا ما يهدد الهوية العربية في العمق.

يضاف إلى هذا انتشار التعليم الأجنبي في بلادنا بصورة سرطانية، بل بأموال الطبقات الوسطى والثريَّة العربية، دون أن يكون للغة العربية أو الأدب العربي أو التاريخ الوطني مكان في مدارس المدن العربية، حتى تخرج هذه الأجيال وهي لا تمتلك أي رصيد يُذكَر سوى قشور، من بابِ ذرِّ الرَّماد في العين.

ولا يبعد عن هذا بمسافات كبيرة إعلامنا الذي صار يركِّز على الترفيه، حتى بات دوره العلمي والثقافي دون مساحة تُذكَر، حتى برامج مناقشة الكتب الصادرة حديثاً، أو حتى البرامج العلمية والتعليمية شبه غائبة، وبعد كل هذا نتحدث عن تمكين شباب لا يرى منا سوى أننا نُكرِّس لديه السطحية عبر برامج وأكاديميات اكتشاف المواهب الفنية والصوتية والتمثيلية المنتشرة عبر القنوات الفضائية العربية بصور مختلفة، وتعلمونها جميعاً وإن اختلفت مسمياتها، وإذا أنعمتم معي النظر فحتى أسماؤها أجنبية! فهل يكون لشبابنا ولاء لنا بعد كل هذا ؟! وشكرًا.

كلمة عطوفة د. سامي المجالي

رئيس المجلس الأعلى للشباب/ الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم،
أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة،
الأشقاء والأصدقاء المشاركون في هذا المنتدى،
السيدات والسادة الحضور،
أبنائي الشباب؛
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسعدني ويشرّفني أنْ أتحدَّث إليكم اليوم من بلد الهاشميين الأخيار، الذين ضحّوا بأرواحهم ورووا بدمائهم الطاهرة الزكية، تراب هذا البلد العزيز، إحياءً لشرف وطنهم وأمَّتهم الماجدة.

إن المشهد الماثل أمامنا على امتداد مساحة وطننا العربي الكبير، من محيطه إلى خليجه، مرعبٌ وغريبٌ فلم يعد بالإمكان استيعابه. فإذا كانت العروبة قد تكرَّست في ثقافاتنا وتراثنا ووعينا عبر القرون الماضية، كياناً وهوية وشهادة انتماء ووجوداً واستمراراً، وإذا كانت العروبة قد حفرت عميقاً في وعينا الوطني والقومي، وانصقلت كخريطة واحدة متكاملة مترابطة الأوصال والأعضاء، إذا اشتكى فيها عضو تداعى له سائر الجسد بالتضامن والتواصل، موحَّدة متراصّة الصفوف للدفاع عن حضارتها وتاريخها، وعن ماضيها وحاضرها ومستقبلها، فإن المواطن الأردني أيها الأشقاء، كان على الدوام وسيبقى، في ظهر شقيقه العربي، يناصره ويشدُّ من أزره في محنته، ويتشارك معه مشاعر الفرح في تحقيق الإنجاز. وسيظل الأردن المنيع الآمن المستقر سنداً لأشقائه العرب في الدفاع عن قضاياه العربية والإسلامية.

صاحب السمو الملكي

الإخوة والأشقاء العرب

نحن نمثّل اليوم الشريحة الأكبر من أمتنا العربية الواحدة؛ شريحة الشباب، الذين ينظرون بعين الأمل والتفاؤل، نحو مستقبل أفضل في قادم الأيام، ولذا يقع على عاتقنا أن نؤدي أمانة النهوض بشبابنا، وأنتم أهلٌ لها، وأن نضع لها لبِنة متينة وقوية على الساحة العالمية، فلا الخبرات تنقصنا، ولا الكوادر والإمكانات المادية تحول دون ريادتنا للمرحلة المقبلة، ولا مشاعر العروبة والأخوّة غائبة عنا.

إن الظروف الصعبة التي تعيشها أمتنا العربية، استدعت وضع ميثاق اجتماعي يضمن مستقبلاً أفضل لها ولأبنائها؛ ميثاقٍ يستنهض قدراتها وطاقاتها الدفينة، ويرتكز على قيم ومبادئ المساواة والمشاركة والعدالة وحكم القانون والفكر الديمقراطي، مثلما يرتكز على قيم المواطنة المتكافئة والتعددية السياسية والثقافية والاجتماعية. وكذلك النظر باهتمام إلى قضايا المرأة والطفولة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، مستلهماً أطره من المجتمع المدني والمساواة بين الطوائف على اختلافها، ومواجهة قضايا الفساد والفقر والبطالة. وها نحن اليوم ننظر بعين التفاؤل إلى ميثاق اقتصادي يناقش فيه المؤتمرُ السادس بحضور أصحاب الخبرة والاختصاص من أشقائنا العرب، جنباً إلى جنب مع الشباب، محاورَ تتعلق بالريادة والمبادرات والمشاريع الصغيرة والكبيرة والإبداع والاندماج ونبذ الإقصاء والتهميش.

لقد حرص نخبة الخبراء والمختصين الذين ساهموا في صياغة هذا الميثاق، على إبراز دور الشباب في هذه العملية، فهم أبرز ركائز النجاح والتميُّز وتحقيق التقدُّم، إيماناً بدور الشباب في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، وهو دور نأمل جميعاً، أن يستمر في المرحلة المقبلة، سواء في صياغة آليات التنفيذ أو المشاركة في عملية تقييم مراحل العمل. وهنا أجدُني أقتبس من كلمات كريمة، خطَّها صاحبُ السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظم، ركَّز فيها على أهمية دور الشباب وربط اندفاعهم، في بلورة الميثاق، باعتبارهم الأداة والغاية والمحور في استنهاض عملية التنمية الشاملة والمستدامة بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة.

صاحب السمو الملكي

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة

السادة الحضور

تُراهن الأمم والشعوب على الشباب في كسب رهان المستقبل، لإدراكها بأنهم العنصر الأساس في أي تحوُّل تنموي ديمقراطي؛ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، فهم الشريحة الأكثر حيوية وتأثيراً في أي مجتمع قوي. ومن هنا، تعتبر البطالة والعنف من أبرز المشكلات التي تواجه الشباب في عصرنا الحالي؛ إذ ينعكس تأثيرها السلبي عليهم من خلال سلوكاتهم، كما تحدُّ من استثمار طاقاتهم في البناء وتقدُّم المجتمع، ما يلزمنا أن نشدد كمؤسسات حكومية ومجتمع مدني، على ضرورة وضع استراتيجيات وخطط تنهض بدور الشباب، وأن تأخذ المؤسسات الشبابية على عاتقها ترسيخ ثقافة شبابية وطنية مخلصة وفاعلة، خاصة بعد أن أصبح العمل مع الشباب يعتمد على أساسٍ تخصصي، يستهدف صقل الشخصية الشبابية، وإكسابها المهارات، والخبرات العلمية والعملية، وتأهيلها التأهيل المطلوب لضمان تكيُّفها السليم مع المستجدّات، وتدريب القادة الشباب في مختلف الميادين المجتمعية.

صاحب السمو الملكي

أصحاب الشرف الحضور

نعترف أن ثمة فجوة واسعة كانت وما تزال قائمة بين الشباب في البلدان المتقدمة، والشباب في البلدان الفقيرة والنامية، لأسباب تتعلق بالقدرات المالية، وعدم توفُّر الخطط والبرامج الكافية للتأهيل والتنشئة والتربية، إضافة إلى أسباب داخلية تتعلق بالموروث العقائدي والاجتماعي، وطبيعة القيم والعادات والتقاليد، وتركيبة المجتمع والعائلة، ومستوى الانفتاح الاجتماعي وطبيعة النُّظم السياسية القائمة، حيث تضافرت تلك العوامل، لتحدَّ من دور الشباب في البلدان الفقيرة، وتُفاقِم الأزمات في أوساط الشباب كالبطالة والفقر، وسوء العناية الصحية، ونقص المؤسسات الراعية. وهذا الأمر لا يعني أن الشباب في الدول المتقدمة والغنية لا يعانون من مشكلات وأزمات بالرغم من الوفرة في الخدمات، ولكنها من نوع مختلف عما يعانيه الشباب في الدول النامية.

سمو الأمير الحسن المعظم

السادة الحضور

اسمحوا لي أن أتحدث بإيجاز، عمّا قام به المجلس الأعلى للشباب في الأردن لمواجهة بعض التحدّيات السابقة، حيث عكفنا على إجراء مسح شبابيّ لمختلف القضايا المعاصرة بين فترة وأخرى، نتيجة لتجدُّد التحدّيات واختلاف بنيتها، استجابةً للتغييرات المحيطة والمتسارعة، خاصة ما يتعلق منها بالقضايا الاقتصادية للشباب والمجتمع، وذلك من خلال إقامة مؤتمرات وورش عصف ذهنيّ، يقودها الشّباب أنفسهم، انطلاقاً من مفهوم أن الدولة كائن حي ينمو ويتطور، وأن الدولة تسعى إلى التواؤم مع محيطها في ظل التغيرات والمستجدات، ضمن البيئة الاستراتيجيّة السائدة، وأن هذا التطور في سياق الحداثة، لا يتعارض مع قيم الدولة وهويتها، فالحداثة لا تعني التخلي عن أصالتنا أو عن ثوابتنا وهويتنا، أما الهوية الشبابية الأردنية، فهي أنموذجٌ يقوم على أنَّ الوطني لا يتعارض مع القومي أو الإسلامي، أو حتى العالمي.

ولأن مجتمعنا فتيٌّ يشكِّل فيه الشباب سواده الأعظم، سعينا إلى المضيِّ في تحقيق الرعاية الشبابية الشاملة والمتكاملة والمتوازنة لجميع الشباب والشابات، لإيماننا الأكيد وقناعتنا الراسخة بأهمية الإعداد والتأهيل والتدريب وتمكين شبابنا وشاباتنا، والأخذ بأيديهم نحو شاطئ الأمان. من هنا سعينا على الدوام لتصميم برامج وسياسات فاعلة واستباقية، تلبّي الحد الأدنى من احتياجات شبابنا وشاباتنا في عالم شديد التعقيد وسريع التغيُّر، كان من أبرزها بناء وإعداد الاستراتيجية الوطنية للشباب للسنوات الخمس ٢٠١٦ – ٢٠١٩، بتنسيق وتعاون وثيق مع كافة شركائنا الحكوميين وغير الحكوميين والمنظمات الدولية ذات العلاقة.

في الختام

الشكر أجزله لصاحب السموِّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال، على رعايته وقيادته لهذا الجهد الكبير، والشكر موصول لمنتدى الفكر العربي وإلى جميع الحضور الكرام، وليكن سعينا جميعاً دائماً وأبداً، لتحقيق الانسجام بين مجمل الطروحات والبرامج، خدمةً لمسيرة الخير والعطاء الإنساني المنشود لأمتنا، آملاً أن يحق مؤتمرنا الأهداف المرجوَّة من تنظيمه، بحيث نصل إلى توافق حول مختلف القضايا المطروحة على طاولة الحوار، تساعد الشباب للولوج إلى الحياة العامة بشخصية متزنة واعية ومبادرة، مؤثرة ومتأثرة فيما حولها من حراك مجتمعي يهدف لخير الوطن والمواطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة المشاركين

أة. أمل عواد المعايطة*

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والتسليم على النبي العربي الهاشمي الأمين،
سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم،
أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة والسعادة،
الأساتذة العلماء الأجلاء،
ضيوف الأردن الكرام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد؛

فإنه لمن دواعي فخري واعتزازي، أن أقف أمامكم اليوم متحدِّثة بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن إخواني وأخواتي المشاركين والمشاركات الشباب في مؤتمر بهذا الحجم النوعي من الحضور والرعاية والاهتمام، وبهذه المشاركة الواسعة من متخصصين في محاوره التي يتركز جُلُّها في موضوع الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل، ولا سيما أن أحد العناصر الأساسية المشتركة في العديد من الفرص والتحديات التي تواجه الوطن العربي اليوم هو الشباب: دورهم وموقعهم، همومهم وقضاياهم، طموحاتهم وتطلّعاتهم.

---

* مستشارة في الشؤون الدولية والإعلام/الأردن.

يعلم الجميع أن الدول العربية كافة تشترك بدرجة أو بأخرى، ومن منظور أو آخر، في محورية مسألة الشباب في سياق أوضاعها الراهنة، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وكذلك خططها الآنية وآفاقها المستقبلية. ويتجلى هذا الأمر أكثر في حالة الدول العربية في ضوء حقيقة أن المجتمعات العربية هي مجتمعات شابة، ترتفع فيها نسبة الشباب إلى إجمالي عدد سكانها بما يفوق بكثير حالات غالبية دول العالم الأخرى، خاصة الدول المتقدمة التي تعاني غالبيتها من تدنٍ مستمر في نسبة الشباب.

تشترك البلدان العربية كذلك في هدف رئيسي، ألا وهو تمكين الشباب، لكن التباين والاختلاف يدور حول عدد من النقاط، مثل: ماذا يعني ذلك التمكين؟ وكيف يمكن أن يتحقق؟ وما هي المجالات التي تحظى بالأولوية في هذا المسعى؟ وما هو المدى الزمني المفترض لتحقيق تلك النتيجة؟

فإذا كانت الأولوية اليوم بالنسبة إلى غالبية الدول العربية هي مواجهة خطر الإرهاب والتغلب عليه، فإن الثابت، أن عماد هذه الجماعات الإرهابية، سواء على مستوى القيادات أو الكوادر أو المقاتلين، هو من الشباب، كما أن الفئات المستهدفة أساساً هي فئة الشباب. ويتعين على الدول المعنية السعي للتعرف على الدوافع التي تؤدي بآلاف الشباب للانضمام إلى هذه التنظيمات والقتال في صفوفها.

أما السبب الثاني الذي يجعل من مسألة الشباب في الدول العربية والتعامل معهم والسعي لتمكينهم، مطلباً حيوياً أو عاجلاً، فهي التحولات المتسارعة التي تمرُّ بها دول عربية عدة منذ انطلاق ما جرى تسميته بـ «الربيع العربي». فالواقع أن الشباب العربي هو الذي أدى دوراً رئيساً في هذه الثورات والحراكات، سواء عبر التخطيط أو الدعوة أو التعبئة والحشد أو التنظيم والاتصال، من خلال ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو المشاركة فيها. وجاء ذلك كله نتيجة أن هذا الشباب عانى من الاغتراب في وطنه بسبب تهميش دوره في المجتمع سنوات طويلة.

الحضور الكريم

هناك حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي أن مأزق التنمية العربية في غالبية البلدان العربية الذي أفرز الشعور بالإحباط لدى قطاعات من الشباب العربي، وأدى ببعضهم إلى الاحتجاج أو الثورة، وبآخرين أقل عدداً إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية، قد أدى أيضاً بالغالبية العظمى من الشباب إلى التمسك بمطلب التمكين، آخذين بالحسبان أن تحسُّن الأوضاع الاقتصادية للشباب هو المفتاح لتحسُّن أوضاعهم الاجتماعية والسياسية والثقافية، وغيرها. ففي استطلاع أصداء Burson-Marsteller السنوي السابع لرأي الشباب العربي الذي أجرى مقابلات مع الشباب من ١٦ دولة عربية، أعرب الشباب عن التحديات والإحباط التي يواجهونها، والناتجة عن الأوضاع الاقتصادية وضعف مشاريع التنمية، وتراجع دور الطبقة الوسطى وريادتها، ولكن ظلت البطالة على رأس قائمة أولوياتهم، فالوظيفة هي التي تفتح الباب أمام الشباب للانتقال إلى مرحلة الاستقرار، من خلال تأمين الدخل، والسكن، وتكوين أسرة. فهناك ٥٠٠ ألف شاب يدخلون سوق العمل العربي كل عام. وسيظل تحدي النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل حاجة استراتيجية رئيسية في المنطقة على مدى العقود المقبلة.

وهنا لا يكون الرد على ذلك سوى بإظهار الحكومات والنخب والمجتمعات العربية القدرة على فتح الذراعين بترحاب لاحتضان الشباب واستيعابهم وإدماجهم ضمن جهد وطني عام ومخطط وممنهج في كل بلد عربي، يصب في نهاية المطاف لصالح جهد عربي موحَّد، لبناء مشروع متكامل للتنمية والتحديث، على أن يحظى الشباب في سياق هذا المشروع بالمكانة التي يستحقها وهو جدير بها، وذلك بالتحرك نحو تبوّء أعداد متزايدة من الشباب المتمكن من لغة العصر والمدرك لتحدياته، لأماكن متقدمة في مواقع الصدارة في الدولة. ويسري ما تقدم على كل الميادين بلا استثناء؛ على السياسة والإدارة والاقتصاد ووسائل الإعلام ومراكز التأثير الاجتماعي والثقافي، كما ينطبق ذلك أيضاً على منظمات المجتمع المدني ومؤسساته على تنوعها. إلا أن علينا أن ندرك أيضاً أن تمكين الشباب العربي يتعين أن يشمل الذكور والإناث على قدم المساواة، بل إن هناك حاجة ملحّة لاهتمام أكبر بالإناث، لأنهن أصلاً في وضع أكثر ضعفاً في المجتمعات العربية،

ولو بدرجات متفاوتة. وبهذا الخصوص، أكدت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد على هامش مؤتمر بناء المستقبل، العام الماضي، على أن اقتصاديات دول المنطقة تتمتع بأسس قوية يمكن البناء عليها، غير أنها تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات الشاملة ومواجهة مشكلة البطالة وخاصة للمرأة، حيث قالت إنه «لو كانت دول المنطقة شجعت المرأة على دخول سوق العمل بقوة خلال العقد الماضي، لكانت قد حققت مكاسب قدرها تريليون دولار أمريكي كناتج تراكمي للاقتصاد».

كما علينا اليوم، أن نتعامل مع ملايين الشباب الذين حرمتهم الحروب والكوارث وسنوات اللجوء، من مدارسهم وجامعاتهم وأحلامهم، وتعايشوا مع القتل والاقتتال والتدمير، مثل الأطفال في غزة وأطفال سورية وأطفال الضفة الغربية وأطفال العراق واليمن وليبيا، الذين تم تهجيرهم، فكيف لهذا الجيل الذي تعوّد على مشاهد القتل والهدم والترويع أن يداوي جروحه ويقدر على توظيف طاقاته وإمكانياته الكبيرة؟ وهنا لا بد من حديث جدّي، بين الدول القادرة على الإنفاق، لإعادة بناء الدول المدمرة، ومنح شبابها الثقة بالمجتمع الدولي والمبادئ الإنسانية.

أيها الإخوة والأخوات الأكارم

«من يمتلك المفاتيح لعقول الشباب، تفتح له أبواب المستقبل»؛ كلمات قالها خيرُ مَن يمثّل الشباب العربي ويدافع حقوقهم؛ سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، في افتتاح أعمال المنتدى العالمي للشباب والسلام والأمن، في آب من هذا العام، وها نحن نرسل بها إلى قادة وكبار الفكر والاقتصاد في بلداننا العربية، فإذا ما أرادوا أن تنعم المجتمعات بالرخاء والنمو، فإن على الاقتصاديات العربية أن تتنبَّه إلى تبنّي مبادرات وسياسات تحتضن الشباب، وتسهم في بناء مستقبل أفضل لهم، وتكريس طاقاتهم وقدراتهم لإرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم، وتعطيهم فرصاً حقيقية للمشاركة الفاعلة التي تعتمد العمل الجاد ولا ترتكز إلى شعارات تؤخِّر ولا تقدِّم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الباب الثّاني
الشباب والواقع الاقتصادي العربي

التمكين الاقتصادي للشباب والعوائق التي تحدّ منه في الوطن العربيّ

دة. هناء الصديق القلّال*

مقدّمة

يهدف هذا البحث إلى تحفيز التعلّم، وتبادل وجهات النظر في التحدِّيات، والفرص المتاحة، والحلول الممكنة لقضية التمكين الاقتصادي للشباب، بوصفه سبيلاً رئيساً نحو استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلدان العربية. ويأتي التمكين الاقتصادي على رأس أولويات هذا الاهتمام. ومن هذا المنطلق فإن العمل على تضافر الجهود كافة أصبح ضرورة قصوى لمواجهة التحديات التي يتعرَّض لها الشباب، خاصة في سوق العمل وعلى المستوى الاقتصادي. فلا يمكننا تحقيق التمكين الاقتصادي دون إحداث تمكين في كل مجالات الحياة والعمل، فالتمكين الاقتصادي سيفرض التطرّق إلى كل العوائق التي تعرقل التنمية المستدامة للشباب.

والشباب هم مورد بشري رئيس للتنمية، وعناصر فاعلة في التغيير الاجتماعي الإيجابي. وتوظيفهم واستثمار حماستهم وقابليتهم للإبداع، مع توفُّر دعم الإبداع التكنولوجي لديهم بشكل خاص، سيساهم إلى درجة كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للمنطقة العربية. وإن توسيع الخيارات والفرص وبناء رأس المال البشري المطلوب

* وزير للتعليم العالي في ليبيا (سابقاً)، وعضو منتدى الفكر العربي، وباحثة في مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنيّة.

لتقدُّم البلدان، من أجل مجتمع متنوع مبنيٍّ على المعرفة، سيتطلب تركيزاً أكثر وتنسيقاً أكبر، واستثماراً للموارد لتمكين الشباب.

لقد عزَّزت الأمم المتحدة التزامها بالشباب (من سنّ ١٥ إلى سنّ ٢٤)، وذلك من خلال توجيه وتنسيق استجابات المجتمع الدولي للتحدّيات التي تواجه الشباب في القرن الحادي والعشرين، عن طريق تبنّي استراتيجية دولية «برنامج العمل العالمي للشباب لغاية سنة ٢٠٠٠ وما بعدها» لمعالجة شؤون الشبان والشابات بفاعلية أقوى، ولزيادة فرصهم للمشاركة في المجتمع، وبالتالي تمكينهم اقتصادياً.

ومن أجل تمكين الشباب اقتصادياً وتعزيز انتمائهم ومشاركتهم بصورة فعلية وفعالة والاستفادة من خدماتهم، تحتاج الدولة إلى تنمية قدراتهم ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية، لتتيح لهم فرصة التقدُّم والتطور في الساحة السياسية، لضمان مستقبل الوطن.

ولتمكين الشباب اقتصادياً يجب أن يُتاح لهم التعبير عن آرائهم وأفكارهم تجاه جميع القضايا العامة التي تهم المجتمع. ويجب منحهم فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع، والمشاركة في اتخاذ القرارات. وللحفاظ على قدرات الشباب لا بد من أن نقف على مشكلاتهم ومعالجتها قدر المستطاع.

وإلى اليوم لم تنجح المنطقة العربية في تمكين الشباب وتوفير التنمية المستدامة لهم، بالرغم من وجود إدارات ومؤسسات تعنى بالشباب، وبرامج كثيرة تدعم الحركة الشبابية وتستثمر المواهب. فبالرغم من وجود عدد كبير من الأشخاص ذوي الكفاءة والقادرين على قيادة هذه البرامج، ما زالت المنطقة العربية غير قادرة على القيام بالتنمية والتمكين المطلوبين للشباب، مما ترتب عليه توجُّه كثير منهم إلى الالتحاق بالجماعات المتطرفة.

أولاً: التمكين الاقتصادي للشباب

كان التشغيل الكامل هدفاً محورياً في سياسات الاقتصاد الكلي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. لكن هذا الهدف لم يعد جزءاً من الخطط العالمية في فترة تثبيت الاستقرار عقب الصدمة النفطية في عامي١٩٧٣ و١٩٧٩. واليوم يجب التركيز على السياسات التي تلتزم بالتشغيل الكامل، وتشجيعها، لكي يكون التقدم مستنداً على أُسس متينة، قابلاً للاستمرار. فمن الضروري العمل بمبدأ التعميم على سوق العمل، ويقصد به حصول كل فرد على فرصة للعمل لقاء أجر لائق. وقد لا يكون الانخراط في العمل المدفوع الأجر خيار كل فرد، ولكن مبدأ التعميم يفتح الباب لأن يكون الخيار متاحاً لكل فرد.[١]

وينطوي مبدأ التشغيل الكامل على فوائد اجتماعية؛ إذ تترتب على البطالة تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة، وتؤدي إلى خسائر دائمة في الإنتاج، وتراجع مهارات العاملين وإنتاجيتهم. ونتيجة للخسائر في الإنتاج وما يرافقها من تراجع في الإيرادات الضريبية، لا بد من زيادة الإنفاق العام لدفع تعويضات البطالة. فالبطالة لفترة طويلة مصدر مخاطر على صحة الإنسان النفسية والجسدية، وتؤثر على نوعية الحياة وعلى مستوى تعليم الأطفال. وترتبط البطالة أيضاً بارتفاع معدلات الجريمة والانتحار والعنف، وتعاطي المخدرات، وغيرها من المشكلات الاجتماعية. فالفوائد التي تعود على المجتمع من التمكين الاقتصادي لا تُعَدُّ ولا تحصى.[٢]

ويساهم العملُ في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي، ويبني قدرة الفرد على التصدي للصدمات ولحالات عدم اليقين التي قد تجعله فريسة سهلة لمن يغرونه للانخراط في الجماعات المتطرفة. وبالرغم من كل النوايا الحسنة ما زال الشباب في المنطقة العربية يعانون، وبالرغم من كل الوعود والمحاولات ما زال تمكين الشباب اقتصادياً ضعيفاً جداً، نتيجة لكثير من العوائق التي تحدُّ من تمكينهم.

---

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤: المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، مكتب الأمم المتحدة الإنمائي
http//:www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14 pdf

(2) Ibid.

ثانياً: العوائق التي تحد من تمكين الشباب اقتصادياً

بالرغم من تمكُّن المنطقة العربية- في القرن العشرين- من إحراز تطور في العديد من نواحي التنمية الإنسانية، وتمكُّنها من خَفْض معدل الفقر وعدم المساواة بدرجة كبيرة، وقدرتها على تحقيق ذلك مرة أخرى في القرن الحادي والعشرين، إلا أنها لم تتطور بالسرعة التي تطورت بها مناطق أخرى. ويعود ذلك بشكل رئيسي لافتقار المؤسسات الحكومية للشفافية والمساءلة. ونجد كذلك أن مشاركة المرأة في العمل وفي الحياة السياسية والمهنية أقل مما هي عليه في بلدان العالم الأخرى، وما زال الوضع الحالي للبلدان العربية في عام ٢٠١٥ غير بعيد- بل أسوأ مع الصراعات وانتشار التطرف والحروب- عمّا تمت الإشارة إليه في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢[١]، الذي يتعلق بخلق الفرص للأجيال القادمة. فالمنطقة العربية تعاني من توفير الخيارات الاجتماعية والاقتصادية للشباب لإبعادهم عن التطرف، وأيضاً لم تستطع إلى اليوم تحقيق ما يجب عليها للانضمام كشريك كامل إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، لتتمكن من التصدي لآفة البطالة بشقّيْها الإنساني والاقتصادي، والتي تؤثر على البلدان العربية أكثر من تأثيرها على أي منطقة نامية أخرى.

وتعاني البلدان العربية اليوم من التحديات نفسها التي أظهرها التقرير الصادر في العام ٢٠٠٢، بالإضافة إلى انتشار التطرف، وظهور داعش في أغلب البلدان العربية، وسلبياتها على الشباب وعرقلة تمكينهم اقتصادياً. فالبلدان العربية لم تتمكن من تمثُّل العناصر التي تساعد في بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، وهي:

- احترام الحقوق والحريات الإنسانية بوصفها حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح الذي يحقق التنمية الإنسانية.

---

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢.
http://www.palestineremembered.com/download/UNDP/ArabicVersion/Ar-Human-Dev-2002-ArabicVersion.pdf.

- تمكين المرأة العربية عبر إتاحة جميع الفرص، خاصة تلك التي تمكِّن من بناء القدرات البشرية للبنات والنساء على قدم المساواة.
- تكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية في بناء القدرات البشرية، وتوظيفها بكفاءة في جميع صنوف النشاط في المجتمع.

ونجد أنَّ واقع الشباب العربي يعاني من جملة أزمات تقف في طريق تمكينه اقتصادياً، أبرزها:

١. النزاعات والعقوبات والاضطراب السياسي تحبط التنمية وبالتالي التمكين الاقتصادي[١]

أضر الاضطراب السياسي والنزاعات العسكرية والعقوبات الدولية والحصار باقتصادات عديدة في المنطقة العربية، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية وإلى عدم استقرار الأسواق. وما تزال بعض البلدان تناضل لتسترد عافيتها من تداعيات الحروب؛ إذ خرجت منها مثقلة بالديون، الأمر الذي ضَيَّق خياراتها في مجال الإنفاق العام. فقد وجدت جميع البلدان المتضررة نفسها تواجه مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية. وعادة ما ينتج عن الحروب نموٌّ بطيء وبنى أساسية مدمَّرة، وتشرذم اجتماعي وركود في القطاع العام. كما عانت بعض البلدان من تضخُّم مفرط وانخفاض حاد في قيمة العملة، وانخفاض عائدات العملة الأجنبية. وقد انعكس هذا كله مباشرة على تنمية الشباب وتمكينه اقتصادياً.

وقد جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ [٢] تحت عنوان: «تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية» أن أمن الإنسان شرط ضروري لتحقيق التنمية البشرية، وأنَّ انعدام وجوده في البلدان العربية يزعزع خيارات الناس الذين يعيشون فيها. ولا يُختَصَر مفهوم أمن الإنسان بمسألة البقاء على قيد الحياة وحسب، بل يشمل

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢.

(2) http://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr09.shtml

أيضاً الحاجات الأساسية، مثل الحصول على المياه النظيفة والمسائل المتعلقة بنوعية الحياة. وغالباً ما تهدّد أمن الإنسان في البلدان العربية مجموعةٌ من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير العادلة، كما يهدّده التنافس على السلطة والموارد بين فئات منقسمة.

وقد حدّد التقرير عدداً من الوسائل التي يمكن للبلدان العربية من خلالها تدعيم أمن الإنسان، منها: تعزيز حكم القانون، وحماية البيئة، والمحافظة على حقوق المرأة، ومجابهة الفقر والجوع، ورفع مستوى الصحة العامة، وإنهاء الاحتلال والنزاع المسلح، لتوفير بيئة سليمة لتمكين الشباب اقتصادياً.

٢. نقص الحرية[١]

قمع الحريات في البلدان العربية من الأسباب التي تُضعِف التنمية الإنسانية، ويُعدُّ أحد أكثر مظاهر تخلُّف التنمية السياسية. فنمط الحكم يتَّسم بوجود جهاز تنفيذي قوي يسيطر على جميع أجهزة الدولة. ويشير استخدام مقياس نقص الحرية إلى أن الناس في المنطقة العربية كانوا الأقل استمتاعاً بالحرية على الصعيد العالمي في تسعينيات الألفية الأخيرة، وأيضاً في ٢٠١٥. وبعد بارقة أمل قصيرة نتجت عن بدايات ثورات الربيع العربي، عادت أغلبية بلدان المنطقة إلى تقييد الحريات وانتهاكات الحقوق الإنسانية.

وتؤكد مجموعة المؤشرات للتمثيل والمساءلة المشتقة من قاعدة أخرى من البيانات الدولية، المستوى المتدني للحرية في المنطقة العربية. وتشتمل هذه المجموعة على عدد من المؤشرات التي تقيس مظاهر متنوعة للعملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلال الإعلام. وتأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة وفق ترتيب مناطق العالم على أساس حرية التمثيل والمساءلة.

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢.

٣. نقص تمكين المرأة[١]

تعاني المرأة في غالبية البلدان العربية من عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية، وعدم الاستفادة من قدراتها اقتصادياً، مما يجعلها أكثر عرضة للبطالة. وتعاني الشابات من عدم المساواة في الفرص، وهو ما يتضح من الوضع الوظيفي والأجور، ومن التمييز الوظيفي القائم ضد المرأة، مما يؤثر على شريحة واسعة من الشباب، وبالتالي يؤثر على التنمية وإنتاجية المجتمع.

٤. نقص الحكم الصالح[٢]

لا يمكن إدراك درجات التنمية الإنسانية، ومن ثمَّ تحقيق التمكين الاقتصادي للشباب في الأقطار العربية ما لم تتوفَّر أسبابُها، وتؤسَّس شروطها، من خلال تحقيق الحكم الصالح. وهذا يتطلب إصلاح جوهر الحكم، من خلال إصلاح مؤسَّسات الدولة وإعلاء صوت الناس. ومن أهم المؤسسات التي يجب أن يتصدى لها الإصلاح مؤسَّسة التشريع، التي تعتبر حلقة الوصل الأساسية بين جهاز الحكم والشعب. فتحرير الطاقات البشرية ليتم تمكينها اقتصادياً في الأقطار العربية يتطلب تمثيلاً سياسياً شاملاً في مجالس تشريعية فاعلة، تقوم على انتخابات حرة وأمينة وكفؤة ومنتظمة. كما ينبغي أن يستصحب هذا الإصلاح إعادة هيكلة الإدارة العامة. فالحكومات وموظفو القطاع العام بحاجة إلى أداء مهامهم بشفافية وبشكل فعّال وكفؤ. كما أن مؤسسات القطاع العام بحاجة إلى إعادة هيكلة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والنمو، من أجل القضاء على الاحتكار، والتخلُّص من الفساد والمحاباة. فالحزم في محاربة الفساد والمحاباة من الخطوات المهمة لتمكين الشباب اقتصادياً. فمثل هذه التجاوزات تحبط مبادرات الشباب، وتحرم الجدارة والإبداع مما يستحقانه من مكأفاة وتقدير. فالحرمان واللامساواة في القدرات والفرص أكثر استشراءً وفتكاً من فقر الدَّخل.

---

(1) *Ibid*.
(2) *Ibid*.

ويشكل التطوير القانوني صلب عملية التطوير المؤسسي في الدول العربية، لأن سيادة القانون - كما تتمثل في المؤسسات القانونية والقضائية- هي حجر الأساس الذي تبنى عليه مؤسسات الحكم الأخرى، بما في ذلك نزاهة التمثيل النيابي وعدالته، وكفاءة مؤسسات الدولة. وينبغي أن يركز إصلاح النظام القضائي في البلدان العربية على أن يكفل القانون والإجراءات الإدارية المرتبطة به حقوق المواطنين، وأن يكون متَّسقاً مع حقوق الإنسان الأساسية، وبخاصَّة الحقوق المتصلة بحرية التعبير والتنظيم، التي يكفلها ويحميها قضاء مستقل ينفِّذ حكم القانون بنزاهة. وقد تم وضع برنامج عمل لتحقيق ذلك في أول مؤتمر عربي معنيٍّ بالعدالة في عام ١٩٩٩، الذي أصدر إعلاناً باسم «إعلان بيروت بشأن العدالة.»

٥.نقص المعرفة[١]

بالإضافة لنقص القدرات الذي تسببه نواقص النظام التعليمي، توجد ثغرات خطيرة في المعرفة تتضمن التالي:

شكَّلت النفقات العلمية عام ١٩٩٦ نسبة ٠,١٤ ٪ فقط من الناتج الإجمالي العربي، مقارنة بـ ٢٦,١٪ لكوريا و ٢,٩٪ لليابان عام ١٩٩٥. ونجد أن الاستثمار في البحث والتطوير أقل من سُبع المعدل العالمي.

إن استخدام المعلوماتية في الدول العربية أقل من أي منطقة أخرى في العالم، فلا تتجاوز نسبة مستخدمي الإنترنت ٠,٦٪، ويملك ١,٢٪ فقط من المواطنين العرب حاسوباً شخصياً.

---

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع معرفي
http://www.palestineremembered.com/download/UNDP/ArabicVersion/Ar-Human-Dev-2003-ArabicVersion.pdf
وأيضا انظر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢.

لقد اتسعت الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والعالم المتقدِّم. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن تقانة المعلومات والاتصالات بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للاحتكار والدمج، وإلى ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لقنوات المعلومات فائقة السرعة، وإلى تزايد هجرة العقول العربية إلى الخارج، وأخيراً إلى الاختلال الشديد في توزيع نطاق موجات الاتصال الأثيري بين الدول المتقدمة والنامية. فقد أصبح الفضاء المعلوماتي مكاناً تسود فيه القوى العالمية المتقدمة معظم مناطقه وزواياه.

وثمَّة تفاوت معلوماتي كبير بين البلدان العربية، حتى تلك التي تتساوى في مستوى التنمية البشرية. وتوجد عوائق تعمل على توسيع هذه الفجوة الرقمية داخل كل دولة عربية، أهمها عامل اللغة. فما زالت السياسات العربية التي تحاول التصدي لفجوة المعلومات تركِّز على البنية التحتية لقطاع الاتصالات. ومع أهمية هذا فإن مثل هذه السياسات لن تؤدي إلى النتائج المرجوة ما لم تقم الدول العربية بإيلاء اهتمام مماثل لعنصر المحتوى. فمعظم المواد المتاحة على الإنترنت متاحة باللغة الإنجليزية، وهي لغة لا يتقنها إلا قليل من المواطنين في المنطقة. وستؤدي قلَّة المواد المتوفرة على الإنترنت باللغة العربية إلى حرمان المواطن العربي من المنافع المرجوة في عصر المعلومات.

٦. أزمة التعليم والبحث العلمي والتأهيل المستمر

المعرفة هي عماد التنمية، وتزداد أهميتها في عصر العولمة الذي يتسارع فيه التغيير التكنولوجي على نحو لم يُعهَد من قبلُ. فالمعرفة سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والاجتماعية. ولن يكون ممكناً التغلُّب على فجوة المعرفة إلا من خلال العمل في ثلاثة ميادين مترابطة ومتكاملة، وهي: استيعاب المعرفة، واكتسابها، ونشرها.

ويعتبر التعليم أهم طريقة لاستيعاب المعرفة. ومن الأولويات ضمان تعليم أساسي شامل عالي الجودة، والنهوض بالتعليم العالي، والقضاء على الأمية، فضلاً عن ضرورة توفير فرص التعليم مدى الحياة لخريجي النظام التعليمي. فالتعليم مدى الحياة لم يعد

مسألة كمالية، بل ضرورة لاستيعاب المعرفة في عالم متطور متسارع في زمن المنافسة الدولية الحادة. والتعليم حق إنساني أساسي وغاية في حد ذاته، وهو وسيلة مهمة لتحسين الرفاه، من خلال تأثيره على الإنتاجية وجوانب الحياة الأخرى، مثل الصحة، وفي المجال الاقتصادي، مما يحفِّز على التمكين الاقتصادي للشباب، ويفتح الأبواب للخروج من كثير من الأزمات الاجتماعية.

وإلى جانب استيعاب المعرفة من الضروري اكتساب المعرفة من خلال احترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع والابتكار، واستخدام الاكتشافات الجديدة، لزيادة الإنتاجية والدخل وتحسين رفاهية الإنسان. ومن الضروري تشجيع نشاطات البحث العلمي والتطوير المرتبط بالعملية الإنتاجية، ودعم بيئة تمكين القطاع الخاص من استخدام المعارف الجديدة في الاستجابة لقوى السوق، بالإضافة إلى جني المعرفة المنتشرة في أماكن أخرى وتكييفها، وذلك عن طريق الانفتاح على ما تقدِّمه بقية الدول، مع ضرورة نشر المعرفة، من خلال نشر المعلومات وتخفيض تكاليف الحصول على هذه المعلومات، وتقوية تقنية المعلومات والاتصالات، وتوفير فرص لا سابق لها في التعليم.

أزمة التعليم[1]

كشف التقرير الذي أصدره مركز التعليم العالمي في مؤسسة بروكينجز "Brookings" المختصة بقضايا جودة التعليم في العالم النامي[2] الصادر في فبراير ٢٠١٤ عن التحديات التي تواجه النظم التعليمية في العالم العربي، وأبرزها افتقاد الربط بين التعليم من أجل حياة منتجة وتوظيف الشباب، وأوصى بضرورة اتخاذ إجراء عاجل لتطوير المهارات الأساسية لدى الأطفال والشباب، لتمكينهم من التقدُّم في المدارس، وإيجاد فرص عمل لائقة تناسب سوق العمل في المستقبل الذي سيحيون فيه.

---

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية للأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٩

(2)http://www.brookings.edu/~/media/research/files/interactives/2014/arab%20world%20learning%20barometer/arabworld_learningbarometer_en.pdf.

كما ذكر التقرير أن الاستثمار المبكّر في حياة الأطفال هو أحد أهم الاستثمارات التي يمكن للدول القيام بها، وأكّد أن التعليم المبكّر يحسّن من قدرات التعلّم والتحصيل المدرسي وإنتاجية سوق العمل. وأشار إلى أنه كلما بكّرنا بالاستثمار زاد العائد الاقتصادي. وينتقد التقرير عدم الاهتمام بقضايا التعليم في الوطن العربي، ويدعو لتسليط الضوء على قضية التعليم وفتح حوار مجتمعي حول هذه القضية المحورية. إنَّ عدم التركيز في البلدان العربية على مرحلة الطفولة التي تسبق مرحلة الشباب - وهي الأساس الذي يتحدد على ضوئه واقع ومستقبل جيل الشباب، والطفولة بواقعها الراهن - يفرض عليها العيش في أزمات متنوعة. فالطفل بدءاً من تكوينه لا يلقى العناية الكافية من أسرته من حيث الغذاء والعناية الصحية والنفسية والاجتماعية، وبخاصة في الأسر الفقيرة؛ إذ يقدَّر عدد السكان الفقراء في الوطن العربي حالياً بـ٩٠ مليوناً، فانصراف رب الأسرة لأكثر من عمل واحد بغية تأمين الحد الأدنى لمعيشة الأسرة يؤدي إلى عدم التعايش مع أطفاله، وعدم مشاركته لمشكلاتهم وتطلعاتهم. أضف لذلك جهل كثير من الأمهات بأصول تربية الأطفال، وارتفاع عدد الأشخاص في الأسرة الواحدة، وصعوبة الحصول على منزل مناسب. زد على ذلك عدم توافر رياض الأطفال المناسبة كمّاً ونوعاً، واكتظاظ الطلبة في المرحلة الابتدائية في صفوف لا تصلح مطلقاً للعملية التعليمية، فعدم إتاحة فرص لتنمية مواهب الأطفال، يحرم الأطفال من نيل حقهم في الرعاية المادية أو المعنوية، بل ينشأ معظمهم في أجواء متوترة قلقة غير متوازنة، تؤثر جميعها على مستقبل مسيرة حياتهم برمتها.

إننا إذ أردنا حقاً العناية بالشباب فلا بد لنا من العناية أولاً بالأطفال. فأيُّ تربية لا تبدأ في هذه المرحلة بالذات تعتبر ناقصة ومبتورة، وبالتالي لا يمكن تعويضها. ويشدد التقرير على أنه لا يمكن تحسين نتاجات التعلّم من دون معالجة مشكلة النقص في أعداد المعلمين وفي جودة التدريس، وأشار إلى دراسة أجرتها منظمة اليونيسكو، تؤكد أنه توجد في الوطن العربي ثاني أكبر فجوة على مستوى العالم من حيث التدريس بعد الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

كما نجد أن الوطن العربي يحتاج إلى إيجاد ٥٠٠ ألف وظيفة إضافية، واستبدال ١,٤ مليون مدرّس ممّن سيتركون المهنة، حتى يصل إلى مستوى التعليم الأساسي

العالمي. ويشدد التقرير على أن الحكومات وحدها لا يمكن أن تحسِّن جودة التعليم، ويؤكِّد أن القطاعات الخاصة والأهلية لا بد أن تشارك في عملية التحسين، لأنها من أهم المستفيدين من نتائج التعلّم عالي المستوى، وذلك بسبب أنَّ الأطفال والشباب سيشكلون الكوادر العاملة لديها في المستقبل.

ويرصد تقرير Brookings الانخفاض الكبير في عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بمقدار ٣,١ ملايين طفل عربي منذ العام ٢٠٠٢ حتى الآن، كما أن هناك ٨,٥ ملايين طفل بعيدون عن التعليم، أغلبهم فتيات من المجتمعات الفقيرة والريفية، المتضررة من النزاعات والصراعات. فـ ٥٦٪ من الأطفال في المرحلة الابتدائية لا يتعلمون شيئاً في أثناء وجودهم في المدرسة، و٤٨٪ في المرحلة الإعدادية. ومع أن الفتيات أقل التحاقاً بالمدارس من الفتيان، إلا أنهن أكثر نجاحاً في الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية والثانوية، كما يتفوّقن على الفتيان من حيث التعلّم، ولكنهنَّ أقل حظاً في التعيين في الوظائف من الشباب.

ويقدَّر عدد طلبة الوطن العربي في المراحل كافة بأكثر من ٧٥ مليوناً في عام ٢٠٠٠. وهذا العدد الهائل سلاح ذو حدين، فإن استطعنا تحقيق تعليم فعالٍ ينسجم مع حاجات المجتمع ويلبي طموحات خطط التنمية، ويواكب التغيرات والتطورات العالمية، فإنَّ كل ذلك سيُحدِث ثورة اجتماعية واقتصادية في غضون سنوات محدودة.

أما إذا بقي التعليم في الوطن العربي على وضعه الراهن- مع كل الجهود التي بُذِلت للرفع من مستواه، ومع الطفرة المالية التي أصابت أكثر أرجاء الوطن العربي في السبعينيات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وبالتالي عائدات الوطن العربي، والآن قد زالت هذه الطفرة والوطن العربي يعيش تراجعاً مستمراً في دخله القومي ... فإنه يُتوقَّع للتعليم مزيداً من التراجع في السنوات القادمة بسبب عوامل عديدة داخلية وخارجية، وإنَّ مخارج التعليم على مختلف مستوياتها ستشكل مزيداً من العبء على المجتمع بكامله. وبدلاً من أن تقوده للأمام، فإنها ستكون قوة كابحة لتقدُّمه وتطوره، وبخاصة أنَّ عدد خريجي الجامعات في عام ٢٠٠٠ أصبح قريباً من ١٢مليون إنسان.

إن من أهم الصعوبات التي تواجه عملية التعليم في الوطن العربي، ضعف الإنفاق على التعليم في الوقت الراهن، فلا يتجاوز الإنفاق ٣٠ مليار دولار سنوياً، والمطلوب كحد أدنى لكي يكون هذا التعليم فعالاً ونافعاً، إنفاق ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار سنوياً، ومع الزمن سترتفع الحاجة إلى ١٠٠ مليار دولار، وهو ما يعادل مجمل عائدات النفط العربي الحالي.

وما زالت المدارس والجامعات تعاني من عدم فعالية الخطط الدراسية والمناهج، وسوء النظام التعليمي، وضعف وسائل التعليم، ونقص الكوادر التعليمية والإدارية وعدم تطويرها. ويغلب على هذا التعليم الأسلوب النظري والتلقين، كما أنه لا يخضع للمراقبة والتقييم والمتابعة بل يسير على هواه، وينأى عن التعليم التطبيقي العملي. كما يعجز هذا التعليم عن خلق عقول مبدعة وأيدٍ ماهرة، وما زال التعليم بكافة مراحله بعيداً عن إمكانية ربطه بحاجات المجتمع وسوق العمل ومطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يجعله عاجزاً عن مواكبة روح العصر علمياً وتكنولوجياً.

وعلى البلدان العربية إدراك الحقيقة التالية، وهي أن كل ما تنفقه على التعليم يتحول إلى قوة كامنة، سرعان ما تنطلق من عقالها وتحقق ريعية متصاعدة. ويجب تذكُّر أن أصحاب التعليم الفعال هم من ذوي المردودية العالية في الربح والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

أزمة البحث العلمي[١]

تتنافس جميع دول العالم حالياً فيما بينها على من يملك أكثر عدد من العلماء والباحثين ولا سيما الشباب منهم. ويعتمد أهم مقياس للتقدم في العالم على نسب الشباب المبدعين، وعلى نسب العلماء الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، فكلما كان

---

(١) التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية: البحث العلمي في الوطن العربي: مؤشرات التخلف..ومؤشرات التميز، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠٠٩، http://www.arabthought.org/sites/default/files/report3.pdf
وأيضاً: علي البومحمد وسميرة البدري، واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته، *The Second International Arab Conference on Quality Assurance in Higher Education (IACQA›2012), http://se.uofk.edu/multisites/UofK_se/images/stories/se/papers/51.pdf*

الشاب عالماً في سنٍّ مبكرة كانت أمامه فرص زمنية أطول لتطوير إبداعه وعلمه والوصول إلى أرقى المستويات. وتدرك جميع دول العالم أهمية العلماء، فهم الأساس لتطور المجتمع وزيادة الدخل الوطني، ومستوى متوسط دخل الفرد. ولا يمكن لأمة من الأمم بلوغ مرحلة الرفاهية دون العلم والتكنولوجيا. ويؤدي الإنسان والتنمية البشرية الدور الأساسي والأهم في الارتقاء بالعلم والتكنولوجيا. فلم تستطع أمريكا الوصول إلى هذا المستوى الرفيع في العلوم والتكنولوجيا إلا بعد أن استقطبت الكثير من العلماء من الداخل والخارج، ويقدَّر حالياً أن نحو ٥٧٪ من حملة الدكتوراه ليسوا من أصل أمريكي، كما أن ثلث الذين حازوا على جوائز نوبل ليسوا أيضاً من أصل أمريكي.

وتشير كثير من الإحصائيات إلى أن إجمالي الإنفاق على البحث والإنماء في الجامعات وفي مراكز البحث والإنماء بلغ ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠، بعد أن كان في حدود ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٨٥ ؛ أي ما يعادل ٠,٥٧٪ من إجمالي الناتج القومي في المنطقة العربية. وهذه النسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة، فهي بالمتوسط ٢,٩٢٪ من إجمالي الناتج القومي. إن الباحثين مؤهلون أكثر من غيرهم كي يصبحوا علماء حقيقيين، ولا يجوز بحال من الأحوال الاستهانة بهذا العدد؛ إذ يفوق ما كانت تمتلكه أمريكا أو إنكلترا أو ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية. لكن من المؤسف أن علماء العرب في ميدان البحوث والإنماء دون المستوى المطلوب كمّاً ونوعاً، ولا يتعدى أداؤهم ١٠٪ مما هو مطلوب عالمياً، حيث من المفروض على العالِم أن يقدِّم بحثاً واحداً أو اثنين على الأقل في كل سنة، كما أن أكثر البحوث العلمية التي تُقدَّر بـ ٦٠٪ من مجمل البحوث هي لصالح الدول الأجنبية، وأن الثروة العلمية العربية على ضآلتها وشدة حاجة الوطن العربي لها لا تحسن الاستفادة منها؛ إذ يستفيد منها الغريب أكثر.

ويعود ضعف إنتاجية الباحثين إلى الأسباب التالية[1]:

١. ضعف دخل العالِم أو الباحث مقارنة بغيره من الذين لم يحصلوا على شهادات جامعية عليا ويعملون في مجالات التجارة أو إدارة الأعمال، أو في الصناعة والخدمات، ناهيك عن التباينات بين أجور العاملين في القطاعين العام والخاص.

٢. ضعف الإنفاق على البحث العلمي.

٣. غياب التخطيط العلمي السليم، وعدم توافر التجهيزات والوسائل العلمية الجيدة والمتطورة في مراكز البحوث والجامعات في أكثر الدول العربية، فالمتوافر منها لا يستفاد منه. كما نجد كذلك عدم توافر المراجع العلمية، وعدم دخول الحاسوب على نطاق واسع في هذه المراكز.

٤. عدم قناعة معظم الحكومات العربية بجدوى الأبحاث العلمية في رفع مستوى الإنتاجية والدخل القومي ومستوى دخل الفرد، وعزوف القطاع الخاص بشكل شبه نهائي عن إجراء البحوث العلمية لديه، بخلاف ما هو حاصل في الدول الصناعية المتقدمة، حيث يشارك القطاع الخاص بـ٤٠-٦٠٪ من مجمل البحوث الصادرة.

٥. سيطرة البيروقراطية والروتين والمركزية الشديدة على كثير من مراكز البحوث، مما يؤدي إلى إضعاف دورها وانزياحه تدريجياً إلى الهامش.

الحاجة للتأهيل المستمر[2]:

يعاني التعليم النظامي بمختلف مراحله من التخلف والقصور، وعدم القدرة على اللحاق بركب التقدم العلمي والتطور التكنولوجي الحاصل في العالم، مما وضع

---

(١) عبدِ الرحمن التيشوري، الشباب العربي مشاكل وحلول، الشبكة العربية للصحة النفسية الاجتماعية، ٢٠٠٥، أيضاً تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣.

(2) *Ibid*.

كثيراً من الدول في المأزق الحرج، ولاسيما المشرفون على الأمور التربوية وعلى التنمية الاقتصادية. والسؤال الكبير الذي يمكن أن يُطرح هو: كيف يمكن أن نطوِّر خريجي المدارس والمعاهد والجامعات بحيث يكون بمقدورهم استيعاب العلوم الحديثة والتطورات الصناعية المتلاحقة، مع العلم أن جميع الكتب العلمية والتكنولوجية لمختلف مراحل التعليم، بما في ذلك التعليم الجامعي في العالم، أصبحت متخلفة، وما إن تتم طباعة كتاب إلا وتكون نظريات وتطورات تكنولوجية جديدة قد ظهرت؟ وبمعنى آخر؛ لا يوجد كتاب علمي يُدرَّس أو كتاب علمي متوافر في المكتبات إلا وأصبح متخلفاً عن عصره، حتى إن المتابع يركض وراء النشرات الدورية والمجلات العلمية لعلَّه يجد فيها ما ينشده، مما حدا بجميع الدول وبخاصة الدول المتقدمة إلى اعتماد نظام التأهيل المستمر، الذي يمكن أن يخضع له، بدءاً من العامل العادي حتى المسؤول بمستوى رئيس مجلس الوزراء، وبات على الجميع ضرورة حضور ندوات نظرية وعملية تمتد من عدة أيام لعدة أسابيع بل لعدة أشهر، كل سنة أو بين فترة وأخرى.

وإذا أراد الوطن العربي الارتقاء إلى مستوى الدول المتقدمة لا بد له من إيلاء نظام التأهيل المستمر الأهمية التي يستحقها. ولا يمكن لعملية التأهيل المستمر أن تتم وتتحقق إلا إذا أعاد الوطن العربي ترتيب أولوياته، وشارك في تبنيها الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة والأسر والأفراد، من أجل إعداد الشباب للحاضر والمستقبل؛ إذ ثبت أن التأهيل المستمر استطاع رفع إنتاجية الإنسان في الدول المتقدمة سبعة أضعاف خلال القرن الماضي، بينما نجد أن إنتاجية الإنسان العربي تتراوح من ١٥–٢٠٪ من إنتاجية الإنسان في الدول المتقدمة على أحسن تقدير، بل تشير كثير من الإحصائيات إلى أن إنتاجية الإنسان العربي لا تتجاوز ٣٦ دقيقة عمل فعلية يومياً.

٧. الفجوة بين متطلبات سوق العمل والمهارات[١]

وصل تقرير rookings إلى خلاصة هي أن الدراسات المسحية التي أجراها القطاع الخاص في الوطن العربي تؤكد أن أزمة المهارات في المنطقة ساهمت في تعميق أزمة العمالة، وأشار إلى تفاقم الأزمة مع النمو السريع في التعداد السكاني للشباب. فهناك ٥٥٪ من السكان هم دون سن الـ ٢٤ عاماً، أما من هم دون سن الـ ٣٠ عاماً، فيبلغ عددهم ما نسبته ٦٧٪. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل التوظيف الإجمالي يزداد بنسبة ٣,٣٪ سنوياً، إلا أن هذا النمو لا يكفي لاستيعاب التزايد في أعداد الفئة العمرية العاملة.

ويعطي التقرير[٢] مثالاً على مصر، ففي منتصف السبعينيات من القرن الماضي وجد حوالي ٨٠٪ من الشباب وظائف لهم في المؤسسات العامة أو الحكومية، إلا أن مثل هذه الفرص لم تعد موجودة اليوم، حيث إن عوامل العرض والطلب هذه قد أدت مجتمعة إلى رفع معدلات البطالة بمعدل ١٠٪.

ومع تراجع القطاع العام أصبح الشباب العرب يعتمدون أكثر على الفرص التي يقدِّمها لهم القطاع الخاص. وفي حين أن الاستثمار الخاص يشهد نمواً إلا أن الدراسات تشير إلى انعدام المؤهلات المتوافرة، مما يشكل عائقاً أمام عملية التوظيف.

وفي هذا السياق أصدر البنك الدولي تقريراً عام ٢٠١٣[٣] منطلقاً من الدراسات المسحية التي تجريها شركات القطاع الخاص، أوضح فيه أن حوالى٤٠٪ من أصحاب

---

(١) أحمد العشماوي، التنافر بين المهارات وسوق العمل في العالم العربي«،
http://www.britishcouncil.org.eg/symposium/thought-pieces/skills-mismatch-arab-world-critical-view
وأحمد العشماوي،، مبادرة منظمة التمويل الدولية الإقليمية «التعليم من أجل التوظيف،
http//:www.alaraby.co.uk/supplementeducation/2015/8/24

(٢) مركز التعليم العالمي في مؤسسة بروكينجز
http//:www.brookings.edu/~/media/research/files/interactives/2014/arab%20world%20learning%20barometer/arabworld__learningbarometer__en.pdf

(٣) التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠١٣ https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/16091/9780821399385Arabic.pdf?sequence=2

الأعمال في القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يَعتبرون النقص في المهارات من أهم العوائق التي تقف في طريق تيسير الأعمال ونموِّ الشركات. وتُعدُّ هذه النسبة هي الأكبر مقارنة بجميع المناطق النامية حول العالم.

ويصاحِبُ أزمة امتلاك المهارات بين الشباب وتأثيرها على التوظيف وارتفاع معدلات البطالة، ظهور أزمة أخرى، هي ظروف العمل السيئة لمن يعملون. فمن بين الشبان والشابات الحاصلين على وظائف في مصر يوجد ما نسبته ٢٨٪ يعملون في القطاع الرسمي العام والخاص، منهم ١٨٪ يعملون في القطاع العام و١٠٪ يعملون في القطاع الخاص، أما الباقي٧٢٪، فيعملون في القطاعات الصغيرة والصغيرة جداً دون عقد عمل، أو ضمان وظيفي أو ضمان اجتماعي.

ويجب التأكيد بأن نقص المهارات الفنية تؤثر على قابلية التوظيف لدى القوى العاملة، وتشكِّل عائقاً كبيراً يحد من التنمية الاقتصادية وتحسين التنافسية العالمية في معظم دول المنطقة. ومن الضروري في هذه المرحلة التي تمر بها البلدان العربية التركيز على الحاجة الماسَّة لتغيير العقلية التي تعتقد أن التدريب والتعليم المهني والتقني هما أداة هامشية للتقليل من الأثر الاجتماعي للمتسربين من المدارس وذوي الأداء الضعيف، حتى تنظر إلى هذا الفرع كأداة لجعل جانب العرض في العمل متناسباً مع متطلبات القطاع من العمال المهرة المطلوبين لتيسير التنمية الاقتصادية المستدامة.

إن سوء أداء قطاع التدريب والتعليم المهني والتقني بشكل عام، والفجوات بين المهارات من جهة والمطلوب في سوق العمل من جهة أخرى، إنما هي نتائج ممارسات متجذرة في النظام، أو نتجت عن غياب بعض جوانب الممارسات الحسنة التي أثبتت نجاعتها في بعض الأقاليم في إنشاء بيئة تعلُّم قائمة على الطلب. وتفتقر معظم أنظمة التدريب والتعليم المهني والتقني في المنطقة إلى النوعية المطلوبة، والارتباط المطلوب بسوق العمل، وتفشل في إيجاد قوى عاملة تنافسية.[١]

(١) أحمد العشماوي، التنافر بين المهارات وسوق العمل في العالم العربي.

وفي ظل المنافسة العالمية المتنامية، والتغيرات الديمغرافية التي بدأت تظهر، والتقدم التكنولوجي المتسارع، والعوامل السياسية في المنطقة التي تشهد انتفاضات شبابية، فإن قضية الفجوة بين المهارات وسوق العمل أصبحت في واجهة الجدل السياسي في معظم الدول العربية. وهذا التنافر بين المهارات ومتطلبات سوق العمل لا يقتصر فقط على نقصها، وإنما يشير أيضاً إلى حالة يكون فيها الخريجون يتمتعون بمؤهلات ومعرفة ومهارات تفوق متطلبات الوظيفة في بعض الأحيان، فقد تعاني بعض القطاعات من النقص، بينما تواجه أخرى فائضاً في التعليم الذي يفوق الحاجة. وكلما استغرقت هذه الفجوة وقتاً لردمها، فإنها تفرض تكاليف حقيقية على الأفراد والمؤسسات والمجتمعات.

ونظراً لأهمية وجود المهارات المناسبة للوظائف، وأهمية النظر في تبعثر المعلومات حول هذه الفجوة، تقدِّم الأقسام الفرعية التالية نظرة معمقة لصانعي القرار على مستوى الإقليم، والممارسين حول أهم الأسباب التي إما أن تساهم في خلق هذا التنافر بين العرض والطلب من ناحية المهارات، أو تتسبب في غيابها كلياً في النظام، مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين العرض والطلب.[١]

الخلاصة

إن غياب النظم الوطنية الشاملة والناجحة للمعايير الوظيفية[٢] تسبب الكثير من المشكلات والعوائق التي تحد من تمكين الشباب اقتصادياً. وقد نجد في بعض دول المنطقة جوانب محدودة لضمان الجودة من خلال عمل مؤسسات متخصصة، ولكننا لا نجد نظاماً وطنياً شاملاً للمعايير الوظيفية يتيح لمؤسسات التعليم الأساسي والعالي ومراكز التدريب والتعليم المهني والتقني استخدامه عند تطوير برامجها، أو يمكِّن أرباب العمل من الرجوع إليه عند تقييم حاجاتهم واتخاذ قرارات التوظيف. علاوة على ذلك، فقلَّما يُدعى أرباب العمل للمشاركة في وضع البرامج القائمة والمؤهلات بحسب طلباتهم، بينما بدأت العديد من الدول في مناطق أخرى غير المنطقة العربية بوضع أطر

---

(1) Ibid.

(٢) تقرير ٢٠١٣.

عمل وطنية للمؤهلات، أو طوّرت أوصافاً وظيفية لهذه العملية، بالتركيز على قطاعات رئيسة منحتها الأولوية، بوجود تعاون وثيق ومشاركة واسعة من أرباب العمل من خلال جهات أو اتحادات ناجزة لأرباب العمل.

وإلى جانب العمل على خلق نظام شامل لضمان الجودة والمعايير الوظيفية، فسوف تحتاج المنطقة إلى النظر في عملية تطوير المناهج وتدريب المعلمين، والتفاعل مع أصحاب العمل لخلق توازن، ومزيج صحي بين المهارات العملية والنظرية والتخصص المحدد، والمهارات العامة المتعلقة بقابلية التوظيف لدى الطلبة، حتى يكون لديهم خيارات أوسع عند التخرج. وكذلك العمل على الحكم الصالح، وتمكين المرأة، وتوطين المعرفة مع توفير مناخ قانوني يحمي سيادة القانون، وبالتالي محاربة الفساد وانتهاكات الحقوق الإنسانية، ومحاربة الإفلات من العقاب، وتوفير بيئة منفتحة تحمي الحريات الإنسانية، وتحمي الشباب من التهميش والضياع، ومن ثمَّ الوقوع فريسة للانحراف أو التطرف.

الاقتراحات والتوصيات

١. ضرورة وعي الحكومات والشعوب، وإدراك الحاضر وما يتربص بنا في الحاضر والمستقبل؛ إذ من دون الوعي وإرادة التغيير والعمل لا يمكن أن نفعل شيئاً، أو أن نصل إلى أي هدف، وخاصة مع انتشار الإرهاب في المنطقة.

٢. استغلال كل الطاقات والموارد للخروج بالشباب من دائرة الإحباط والمواقف السلبية إلى دائرة النور والمشاركة الفعالة الإيجابية في بناء الوطن.

٣. الارتقاء بالجودة وإتقان ما نعمل.

٤. ضرورة الاعتماد على العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي،بوصفها المصادر الأساسية من أجل نهوض المجتمع العربي، كذلك لا بد من الحفاظ على الكفاءات العلمية وتطويرها وتحقيق طموحاتها كمّاً ونوعاً.

٥. ضرورة السعي الجاد للانتهاء من الأمية في الوطن العربي لكونها تمنع أي تقدم حقيقي في الوطن، أو تخفيضها على الأقل.

٦. ضرورة الاهتمام بالمرأة وتفعيل دورها في جميع أنشطة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٧. ضرورة زيادة الحريات الديمقراطية وتشجيع المنظمات والأندية الشبابيّة والاتحادات الطلابية والنقابات، وكل ما يرتبط بالشباب من أنشطة ومجالات الإبداع الرياضية والفنية والثقافية، وتشجيع كافة أنواع الهوايات.

٨. ضرورة إعادة النظر في كافة مراحل التعليم النظامي، وتطوير خططه ومناهجه وطرق تدريسه ووسائل الإيضاح، ونوع الكتب المدرسية والجامعية، وربطها بخطط التنمية والأهداف الاستراتيجية. كما أن المطلوب تحسين الأوضاع المالية والمعاشية والعلمية لكافة العاملين في هذا المجال، واعتماد التأهيل المستمر للجميع.

٩. ضرورة اعتبار الإنسان العربي أسمى ما في الوجود، وهو الوسيلة والغاية، وضرورة ترجيح القيم الإنسانية والروح الجماعية على القيم المادية والفردية والاستهلاكية.

١٠. ضرورة الاهتمام المتزايد بالطفولة ورعايتها وتأمين حقوقها وحاجاتها، وتحسين دور الحضانة والمدارس وتطويرها، وتشجيع الأطفال على اللعب وممارسة الهوايات المختلفة، وتفجير الطاقات الخلّاقة لديهم، وتشجيعهم على التعبير عن الذات لنخلق منهم مبدعين مستقبلاً.

١١. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، ولا سيما ذات التجربة الحديثة الناجحة مثل اليابان، وبعض الدول النامية التي تطورت حديثاً مثل الصين، والهند، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وكوبا، والبرازيل، وغيرها.

المراجع باللغة الإنجليزية

- WEF Youth Unemployment Arab World Report 2012. http://www.weforum.org/community/global-agenda-councils/youth-unemployment-visualization-2013
- A Generation on the Move: Insights on the Conditions, Aspirations and Activism of Arab Youth. http://www.unicef.org/media/files/Summary__Report__A__GENERATION__ON__THE__MOVE__AUB__IFI__UNICEF__MENARO__.pdf

- UNESCO science report. 2010: the current status of science. http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001899/189958e.pdf
- Regional Overview: Youth in the Arab Region. 2010. http://social.un.org/youthyear/docs/Regional%20Overview%20Youth%20in%20the%20Arab%20Region-Western%20Asia.pdf
- Arab Youth Strategising for the Millennium Development Goals (MDGs). United Nations Development Programme.. 2006. http://www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/arabyouthmdgs.pdf
- The Arab World Learning Barometer. Arab Youth: Missing Educational Foundations For A Productive Life? http://www.brookings.edu/~/media/research/files/interactives/2014/arab-world-learning-barometer/arabworld__learningbarometer__en.pdf

متطلبات الاقتصاد العربيّ من تأهيل الشباب الجامعيّ

نموذج عملي للاستجابة لهذه المتطلبات

م. خلدون ضياء الدين*

مقدمة من خلال خبرة شخصية

أمضيت في عملي مهندسَ تطوير عشر سنوات في شركتين سويسريتين من أعرق الشركات في مجالهما. وفي هذه السنوات العشر لم يكن باستطاعتي إتمام إنجاز ما كان مطلوباً من حلول ومن أعمال تقنية ما لم أتلقَّ المساعدة الفنية اللازمة لإتمام هذه الأعمال من فريق الفنيين المتخصصين، الذين كانوا يقومون بعملهم بناء على ما كنت أتصوره وأُصمِّمه وأُدرِّسه.

لاحقاً؛ في عملي الحالي في الجامعة، لا يمكنني أن أتصور نفسي أعمل ما أعمل وأنتج ما أنتج لولا مساعدة فريق من المساعدين المتخصصين، الذين يكملون العمل بناء على التعليمات المعطاة لهم على نحو دقيق وفعال.

في هاتين المرحلتين من حياتي المهنية وجدت أن الدور الذي يؤدّيه هؤلاء الفنيون- وليسوا كلهم من خريجي الجامعات- دور أساسي في تقدُّم العمل؛ إذ إنه

* رئيس مركز أعمال الشرق الأوسط وإفريقيا في جامعة زيورخ للعلوم التطبيقية في سويسرا، وعضو منتدى الفكر العربي/سورية.

يسمح لأمثالي بالتفرغ لمهام التصميم والتخطيط والتفكير الاستراتيجي دون الاهتمام بتفاصيل التنفيذ، مما يجعل نتيجة هذا العمل الجماعي جد منتجة، ويميز العمل بالسرعة والحِرَفية.

ذات يوم سألت أحد الفنيين البارعين ممن عملوا معي: لماذا لا تدرس الهندسة وتكون مهندساً؟ فأجابني: لماذا؟ قلت له: يزيد راتبك وتكون النظرة الاجتماعية لك أفضل. فقال: لا يهمُّني أن أكسب بضع مئات قليلة من الفرنكات شهرياً مقابل أن أبذل جهداً كبيراً في تحصيل علم أنا أملك جزءاً لا يستهان به منه، ثم إنني اجتماعياً مرتاح، فالجميع يقدِّرون دوري في العمل، سواء في المعمل هنا أو في إطار الأسرة أو بين الأصدقاء.

الشباب، العلم، والاقتصاد

هذا الثلاثي مرتبط ببعضه ارتباطاً وثيقاً. فالشباب عماد أي إنتاج وتقدُّم اقتصادي، فهم الذين يحملون على عاتقهم المنظومة الاجتماعية في مجتمع ما، وهم الذين يضعون اللَّبِنات الواحدة تلو الأخرى لبناء اقتصاد دائم ومتطور. فالنموّ الاقتصادي لا يتم ما لم يساهم فيه العنصر الفعال في المجتمع وهم الشباب. والاقتصاد هو شريان الحياة وأُسُّها الذي من دونه لا تستقيم الأمور في أي مجتمع. ومن البَدَهِيِّ أن عمل الشباب هذا يحتاج إلى إمكانيات، أهمها القدرة على العمل، والمؤهلات والكفاءات التي تأتي قبل الإمكانيات المالية مثلاً، أو القوانين الناظمة للعمل. فأكبر الطاقات المالية لا يمكن توظيفها بشكل مثمر دون المؤهلات والكفاءات، ولا القوانين الناظمة يمكنها أن تقيم اقتصاداً، حيث لا يوجد من تنطبق عليه القوانين! ومن المفروغ منه أن أفضل المؤهلات والكفاءات لا يمكنها العمل في فراغ أو فوضى قانونيين، أو من دون مردود اقتصادي.

من هنا يمكن القول إن العلاقة بين هذا الثلاثي علاقة تكامل وترابط وتأثير متبادل. ومن دون إهمال العناصر الأخرى في هذه العلاقة، يمكننا تلخيص هذا الترابط عبر الشكل التالي:

ويمكن تلخيص ما فيه بأن الاقتصاد الناجح هو الذي يقوم على سواعد شباب يمتلكون مؤهلات وكفاءات تؤهلهم للقيام ببناء هذا الاقتصاد الناجح، الذي بدوره يدعم المؤسسات العلمية القادرة على تأهيل هؤلاء الشباب. وهذا الاقتصاد نفسه هو الذي يحقق من خلال مردوده تطلعات الشباب نحو حياة أفضل. أما بقية العناصر في الشكل، فهي عناصر مهمة ومكملة للثلاثي الأساسي.

وبسبب ضيق المجال، ومن أجل سلاسة الدراسة سنركز في البحث على الشباب وأحد أكبر همومه وهي البطالة، وعلى الاقتصاد ومطلبه من تأهيل الشباب حتى يستوعبهم ويلبوا احتياجاته، ليكون محقّقاً بدوره لتطلعات المجتمع، وعلى التعليم بوصفه وسيلة لجعل الشباب قابلين للاستيعاب في ذاك الاقتصاد. وفي هذا الصدد سنحدد أنفسنا بالعالم العربي، مع نظرات مقارنة إلى العالم بشكل عام، قبل أن نستقي بعض الخبرات والتجارب من دول أخرى سبقتنا على طريق التقدم الاقتصادي.

البطالة الشبابية والتركيبة السكانية في العالم العربي

من المسلَّم به اليوم أن النقص في احتمالات العثور على عمل مناسب كهدف لتحقيق المشاركة الاقتصادية لقطاع واسع من المجتمع العربي، وبشكل خاص الشباب، شكَّل حافزاً من الحوافز الأساسية لما سُمِّيَ بالثورات العربية التي مرت وتمرُّ بها منطقتنا.

فسوق العمل غير المنظم وغير الفاعل كمنظومة، وضعف الطلب على العمالة بسبب ضعف الحالة الاقتصادية العامة، وعدم وجود تطلعات على المستوى الاستراتيجي، ونقصان التوافق بين السياسة الوطنية أو القومية وبين قطاع الاقتصاد، والتنافس بين القطاعين العام والخاص، مع تدخل لقطاع غريب الشكل في بلادنا وهو القطاع المسمى بالمشترك، وضعف الإدارة، ونقص الكفاءات، كلُّها لم تستطع استيعاب الطاقات الشبابية المنخرطة في سوق العمل.

ومن العناصر الأساسية التي ذكرناها قضية ضعف الطلب على العمالة. ويكمن خلف هذا الموضوع أمر خطير على المجتمع، وهو ضعف التوافق بين المطلوب من مهارات في سوق العمل والمؤهلات المقدمة من النظم التعليمية لشريحة الشباب تحديداً (وهم الذين يمثلون ٥٠٪ من السكان) مما يحول دون مشاركتهم الفاعلة في سوق العمل، ومن ثمَّ فاقم الوضع، وربما ساعد على قيام ثورات الربيع العربي.[١]

ولو نظرنا إلى هذه الثورات لرأينا أنها لم تنطلق –عموماً– على يد شباب متعلم تعليماً جيداً، بل انطلقت من رحم مطالبات واحتياجات شباب فَقَدَ التعليم الجيد؛ شباب لا تتواءم معلوماتهم ولا تدريبهم ولا مهاراتهم مع متطلبات عالم متقدِّم ومتغيِّر بسرعة[٢].

ومما يزيدُ في خطورة البطالة الشبابية وضعف المشاركة الشبابية في الحياة الاقتصادية، اتساعُ القاعدة الشبابية في البلاد العربية مقارنة مع متوسط القاعدة الشبابية في العالم.

---

(1) Source: Assaad, R. and F. Roudi-Fahimi (2007), 'Youth in the Middle East and North Africa: Demographic opportunity or challenge?'. Reference Bureau MENA Policy Brief, April, 2014.

(2) Source: The Role of Education in the Arab World Revolutions; *By: Anda Adams and Rebecca Winthrop center for universal education at Brookings*.

فالإحصاءات تخبرنا أن ٥٠٪ من السكان في العالم العربي تحت ٢٥ سنة! وأن ٨٥ مليون شاب يعيشون اليوم في المنطقة العربية، وأن هذه النسب ستزداد في السنوات القادمة، ولو قارناها مع مناطق أخرى في العالم لوجدنا أن الفارق كبير، مما يسمح لنا بالقول– دون الدخول في التفاصيل– إن التركيبة السكانية عنصر مهم عندما نفكّر في الواقع الاقتصادي للمنطقة العربية.

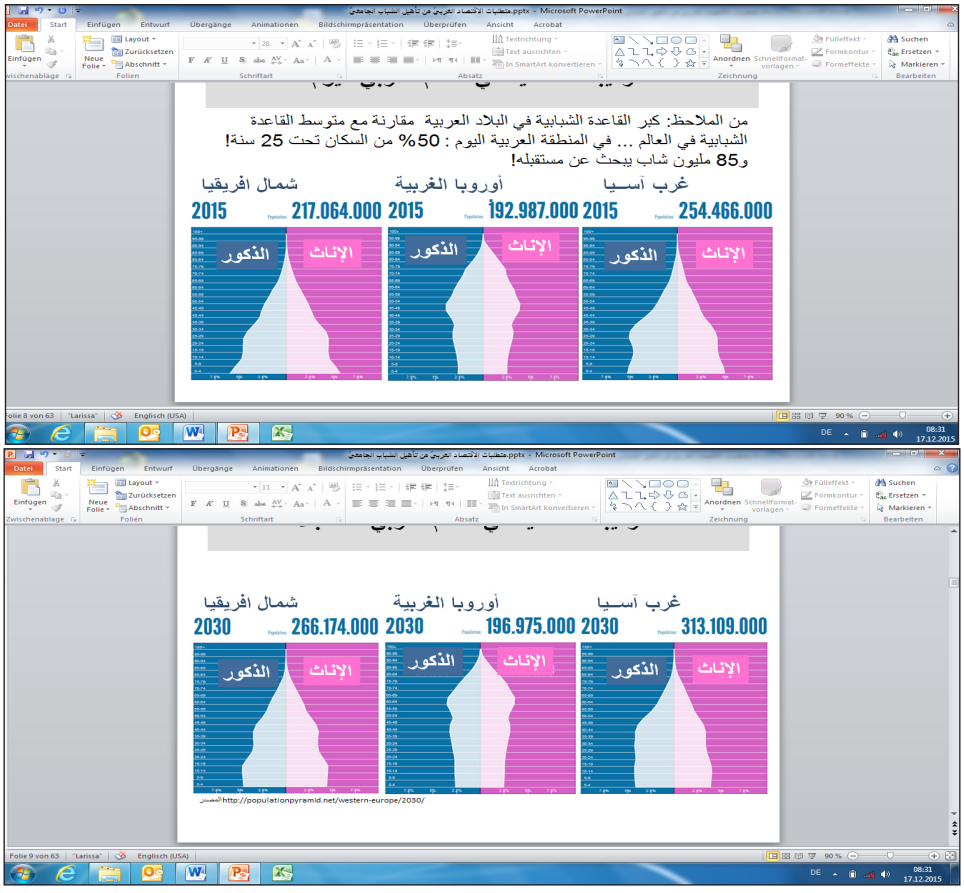

وفي الحقيقة فإنَّ لهذه التركيبة السكانية حدَّين:

- **حدّ إيجابي**، إذا ما تم استغلال التركيبة السكانية وخاصة شريحة الشباب كمقوم من مقومات النجاح والتميز والتفوق، وتم الإعداد والتأطير الصحيحين لجعل هذه الشريحة منتجة وفاعلة.
- **حدّ سلبي**، إذا أصبحت هذه التركيبة السكانية وشبابها– الذين يشكلون غالبيتها– عبئاً على المجتمع والدولة والشباب أنفسهم.

البطالة الشبابية وظواهرها وعلاقتها بالتعليم

تُعدُّ البطالة ثاني مشكلة تؤرق الشباب العربي بعد غلاء المعيشة، التي حصلت على ٦٧٪ من اهتمام الشباب، بينما حصلت البطالة على ٤٩٪ من اهتمام الشباب، مع وجود فوارق بين البلدان المختلفة. ففي مصر بلغت النسبة ٦٢٪ وفي الجزائر بلغت ٥٩٪ من اهتمام الشباب، بينما بلغت في الأردن ٥٦٪، وذلك بحسب استطلاع «أصداء» عن الشباب العربي للعام ٢٠١٤، كما هو مبين في الشكل التالي[١]:

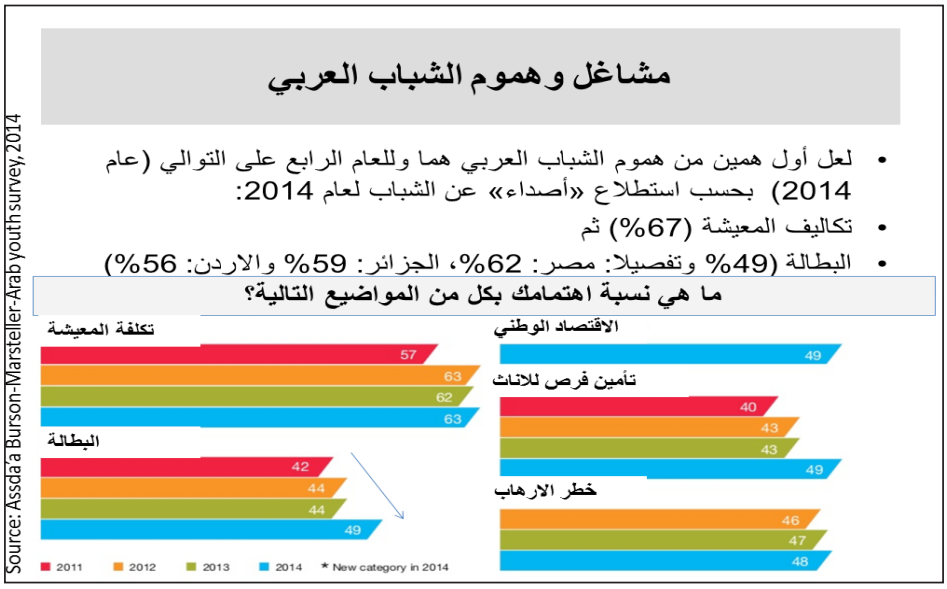

وتدلُّ الدراسات على أن العالم العربي عالم فتيٌّ، فسِنُّ ثلث العرب يقل عن ١٥ عاماً، وثلث آخر يتراوح سِنُّه بين ١٥ و٢٩ سنة. وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تبدو أعلى نسبة بطالة بين الشباب في العالم (٢٥-٣٠٪)، مما يمثِّل أكثر من ضعف المعدل العالمي، كما جاء في تقرير لمنظمة العمل الدولية[٢] وكما هو مبين لاحقاً. كما أن منظمة التمويل الدولية الإقليمية: «التعليم من أجل التوظيف» قدَّرت أن كلفة البطالة الشبابية وضَعف الإنتاجية في المنطقة العربية يبلغ سنوياً ٤٠-٥٠ مليار دولار، بسبب الفرص المهدورة.

---

(1) Assda'a Burson-Marsteller-Arab youth survey, 2014.
(2) ILO, Trends Econometric Models, April 2015.

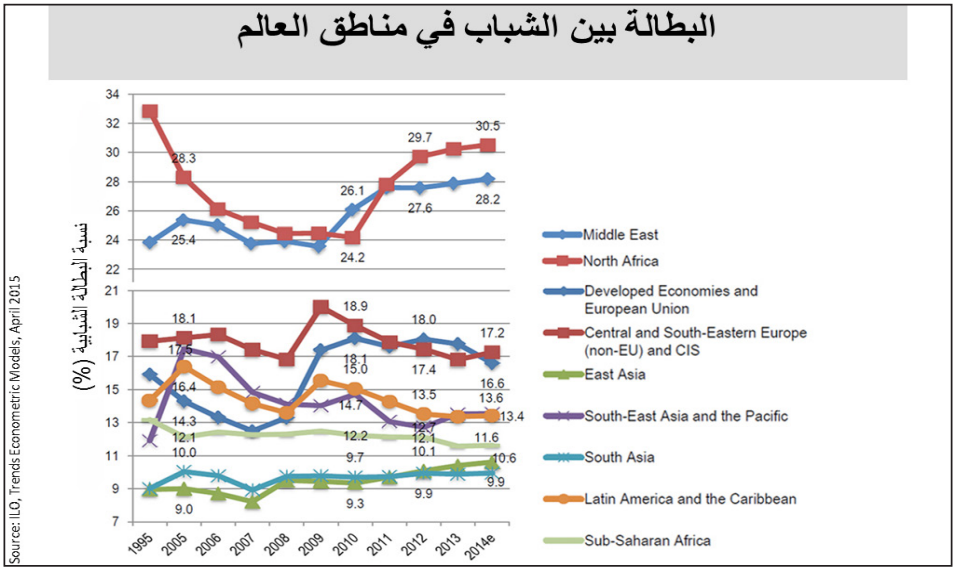

ومن ظواهر هذه البطالة أنَّها مستمرة ولها جذور تاريخية، ومن ثمَّ فهي تعكس حالة متأصِّلة لها أسباب تدعو إلى دوامها، وهذا ما تشير إليه معدلات بطالة الشباب في الدول العربية، كما جاءت به منظمة العمل الدولية:

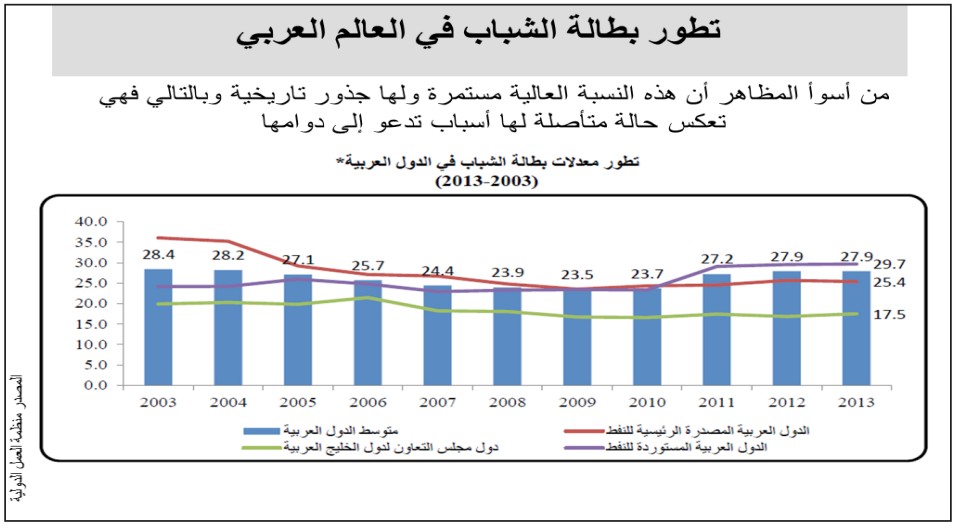

ومن الأمور المعروفة علمياً، التي أوردتها دراسة صندوق النقد العربي في بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد، وجود علاقة تناسبية بين متوسط معدلات النمو في الدول العربية ومتوسط معدلات البطالة الشبابية في هذه الدول.

ومن ظواهر مشكلة البطالة الشبابية في العالم العربي تفضيل العمل في القطاع العام لأسباب تختلف من بلد لآخر؛ فالعمل في القطاع العام أقصى طموحات الشباب في بعض البلدان، بما توفِّره هذه الوظائف من ضمانات ووجاهة اجتماعية. ويؤدي هذا التفضيل إلى نتائج على العمل وفاعليته. فمن المعروف أن ثمَّة فرقاً في فاعلية كل من القطاعين الخاص والعام. كما يؤثر ذلك على قابلية استيعاب العمالة الناشئة، التي تدخل السوق وهي غير مؤهَّلة لوظائف وأعمال القطاع الخاص، وإنما تم تأهيلها- إلى حد بعيد- لتتجاوب مع وظائف القطاع العام؛ أي إن هذا التفضيل ينعكس على مناهج التعليم واختيارات الدراسة والمتابعة للشباب، مؤدياً بذلك إلى قلة التنوُّع والاختصاص. وقد دلَّت بعض الدراسات على أن درجة التفضيل تختلف من بلد لآخر، كما تبينه إحصائيات البنك الدولي:

تفضيل القطاع العام

من ظواهر مشكلة البطالة الشبابية تفضيل العمل في القطاع العام لأسباب تختلف من بلد لآخر. حيث يمثل العمل في القطاع العام أقصى طموحات الشباب في بعض البلدان لما توفره هذه الوظائف من ضمانات ووجاهة اجتماعية

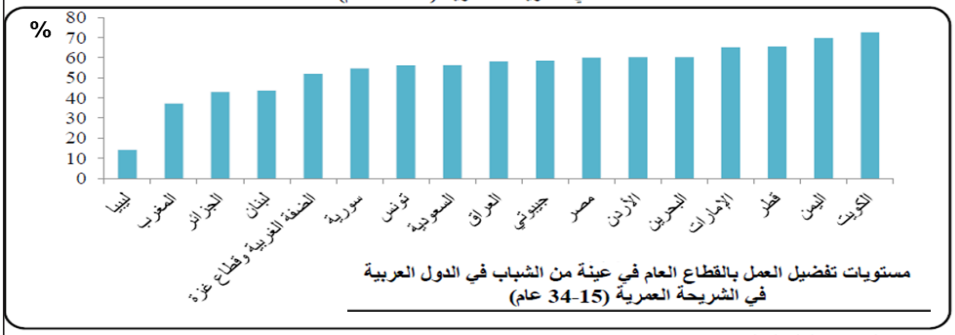

مستويات تفضيل العمل بالقطاع العام في عينة من الشباب في الدول العربية في الشريحة العمرية (15-34 عام)

المصدر: البنك الدولي.

وتبعاً لسياسات الدول الداخلية فإننا نلاحظ تضخُّم التوظيف في القطاع العام، مع كل ما يترتَّب عليه من نتائج أبرزها العبء على الخزينة العامة، فضلاً عن ضرورة استيراد اليد العاملة الأجنبية، إضافة إلى تشكُّل رَتْل من منتظري هذه الوظائف محدودة العدد، مما يزيد في نسبة البطالة، وقد يفتح الباب لظواهر متعلقة بها من مثل التوريث الوظيفي والرشوة، ونتائج أخرى ليست مجال بحثنا هنا. وتختلف البلدان العربية في نسبة التوظيف في القطاع العام مقارنة مع القطاع الخاص:

نسبة الوظائف العامة الى باقي الوظائف

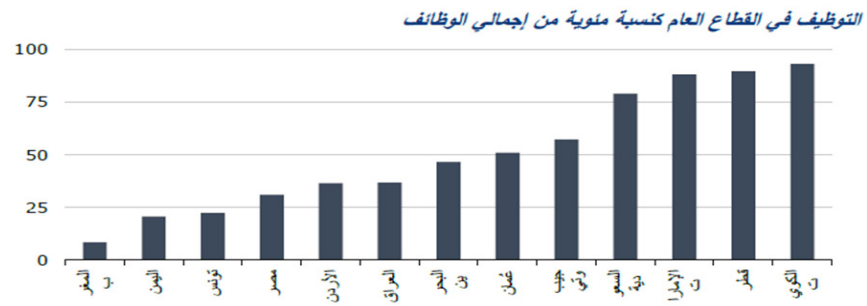

المصدر: تقرير البنك الدولي عن التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فتح الأبواب، اللجنة الاقتصادية الأوروبية، المؤتمر الأوروبي لأخصائيي الإحصاء.

وثمة ظاهرة إضافية من ظواهر البطالة الشبابية تُلاحَظ أيضاً، هي أن التعليم الموجود حالياً في البلدان العربية لا يشكِّل وقاية من البطالة. فكثير من المتعلمين تعليماً عالياً يجدون صعوبة في الحصول على الوظائف، مع أنهم يحوزون شهادات علمية، مما يؤدي إلى أن يعمل كثيرٌ منهم في مجالات غير مجالات تخصصهم العلمي، ومن ثمَّ فهم يشعرون بالنقص في تحقيق الذات، والنقص في المردود المادي، مما يدفعهم إلى العمل في وظائف متعدِّدة لتغطية الاحتياجات المادية، وعدم الاحترافية والتخصص، مما ينعكس على فاعلية ومردودية الإنتاج الفردي والجماعي.

ويزداد الموضوع تفاقماً إذا نظرنا إلى قطاع المرأة والبطالة فيه، مع العلم بأن الإناث يشكلن أغلبية في نسب الطلبة في الجامعات في كثير من دول العالم العربي. وتؤدي النظرة الخاصة للمرأة وعدم الثقة في إمكانياتها، ونظرة المجتمع الوظيفية إليها بكونها ربَّة بيت أو شخصاً قد يتغيب أكثر أو ينقطع أكثر عن العمل مقارنة بزميل ذَكر، يؤدي إلى أن نسبة البطالة بين الإناث الشابات أعلى من النسبة بين الشباب. فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن عدد النساء المتخرجات في كثير من المهن أعلى من عدد الرجال، وأن التعليم لا يشكل حاجزاً أمام البطالة، نفهم عندئذ بعض أسباب ظاهرة البطالة الأعلى بين الإناث المتعلمات عنها بين الشباب. وتؤكد الإحصاءات ذلك بوضوح، كما في إحصائية منظمة العمل الدولية:

البطالة الشبابية والمرأة

يزداد الموضوع تفاقما إذا نظرنا إلى قطاع المرأة والبطالة فيه، مع العلم بأن الإناث يشكلن أغلبية في نسب الطلاب في الجامعات في كثير من دول العالم العربي

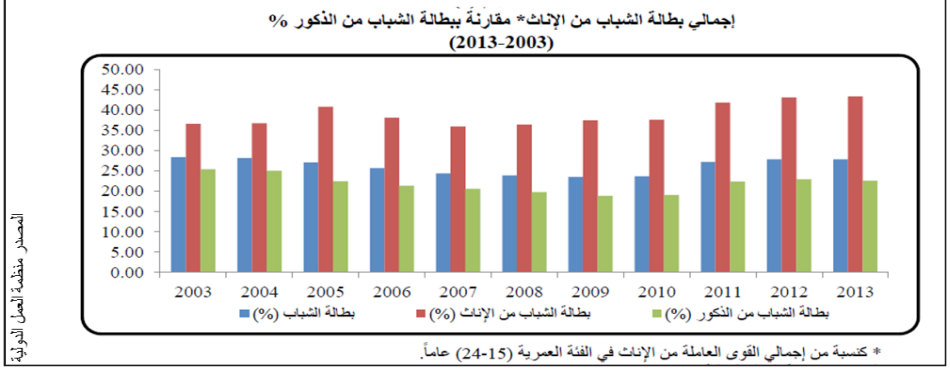

المصدر: منظمة العمل الدولية

ونتيجة كل هذه المفارقات فإنَّ هناك تشويهاً في المطلوب من الجهاز التعليمي، وبالتالي فإن السياسات التعليمية قاصرة في الرد على الاحتياجات السوقية وتحقيق تطلعات الشباب، فتضيع الاستثمارات في مجال التعليم هباء.

وتتعاظم هذه الظاهرة إذا أخذنا بالحسبان ظاهرة نمت في السنوات الأخيرة بشكل كبير، على الرغم من قِدَمِها النسبي، وهي العلاقة الطردية بين الحافز على الهجرة والمستوى التعليمي. فكلما كانت احتمالات الهجرة أو التطلع إليها أعلى، كان المستوى التعليمي أعلى. وليس هذا في حد ذاته عيباً، ولكنه نقيصة إذا لم يكن يلبي تطلعات سوق العمل المحلية؛ أي حينما يتطلع الشاب أو الشابة إلى ما يحتاجه سوق عمل خارجي، فيدرس ليحصل على مكانه في ذلك الخارج بدلاً من أن يدرس ما يحتاجه سوقه المحلي، فإن ذلك يعتبر ضياعاً استثمارياً للمجتمع. وقد أثبتت دراسات عديدة مثل هذا التناسب بين مستويي التعليم والهجرة. وليست ظاهرة التطلع إلى الهجرة ظاهرة هامشية كما يبينه الجدول التالي[1]:

(1) *Silatech. 2010. The Silatech Index: Voices of Young Arabs: 2010, prepared in partnership with Gallup Organization (Doha).*

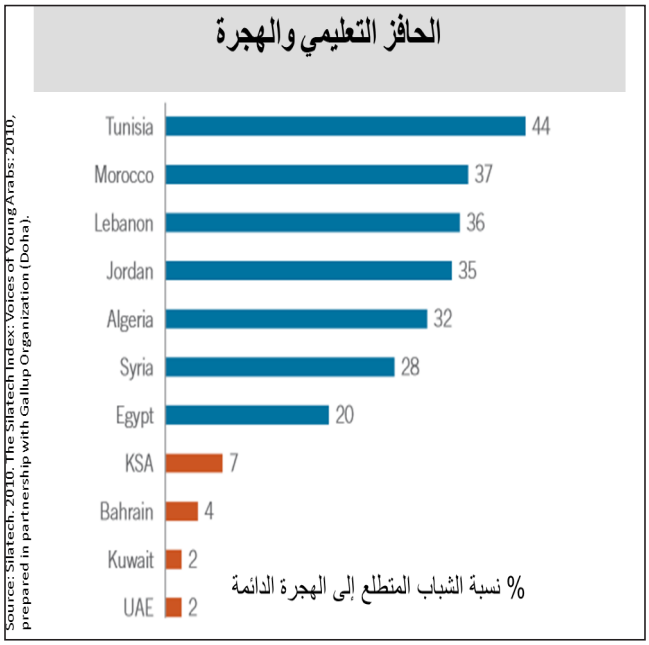

ردود الأفعال وقصورها في حل مشكلة البطالة الشبابية

تختلف ردود أفعال الدول فيما بينها، ولكن الكثير منها تنبع من رغبتها في تحييد تحرك طبقة الشباب بسرعة، وخاصة بعد بداية ما سُمِّي بالربيع العربي، مما جعل الفاعلية الاقتصادية غير ذات جدوى على المدى الطويل، لأنَّ الهدف منها في كثير من الأحيان كان هدفاً غير اقتصادي. فهناك إجراءات اتخذت لتأخير دخول الشباب إلى سوق العمل، منها سياسات الاستيعاب الجامعي والخدمة الإلزامية والخدمة الريفية (على ضرورة وواقعية أفكار هذه الحلول). وهناك إجراءات لتسكين الألم، وكان من الممكن القيام بها بسبب ارتفاع أسعار البترول يومها، كزيادة الحد الأدنى للأجور، أو زيادة التوظيف الرسمي، واستيعاب عدد أكبر من خريجي الجامعات والمعاهد، على الرغم من ضعف إمكانية الاستيعاب الفعلي والعملي، مما زاد في الإحباط وفي البطالة المقنَّعة. ومن الإجراءات التي اتخذتها بعض البلدان تشجيع الشباب على فتح مشاريعهم الخاصة مع تمويل جزئي أو كامل لهذه المشاريع. ولأن مثل هذه القرارات هي قرارات تتسم برد الفعل فهي غير مبنية على استراتيجيات مدروسة، وأهداف واضحة، فانتهت النتيجة إلى سوء مآل أكثر هذه المشاريع، التي لم تزد عن كونها حبة مهدئة لألم دفين، أدت إلى هدر موارد كبيرة دون عائد يذكر. ويمكن إجمال الخطوات والسياسات المتبعة

في الجدول التالي(١) الذي يُظهِر أنَّ التعليم والتدريب المهنيين نالا أقلَّ اهتمام من بين الاستثمارات والحلول المبينة في الجدول:

نوعية ردود أفعال الدول العربية على البطالة بعد 2010

البـــلدان	التغيير في الرواتب العامة	التغيير في الحد الادنى للرواتب	زيادة التوظيف الرسمي	التدريب والتأهيل المهنيين	البنية التحتية
BAHRAIN	x	x	x	x	x
EGYPT	x	x	x	x	x
IRAQ	x				x
JORDAN	x	x	x	x	x
KUWAIT	x				x
LEBANON	x	x			
LIBYA	x	x	x		
MOROCCO	x	x	x	x	
OMAN	x	x	x	x	
QATAR	x				x
SAUDI ARABIA	x	x	x	x	x
SYRIA	x			x	
TUNISIA	x		x	x	
UAE	x	x			x
YEMEN	x		x	x	

Source:UNDP and ILO, RETHINKING ECONOMIC GROWTH: Towards Productive and Inclusive Arab Societies, 2012

وهكذا تصبح الاستثمارات في التعليم هامشية وضعيفة الجدوى ومحبطة، وفيها كثير من الهدر على مستويات مختلفة. ومما يؤكد ذلك أن رجال الأعمال ومُديريهم يشتكون على الدوام من عدم توفر الكفاءات، وأن طالب العمل يشتكي في الآن نفسه من عدم قبوله في الوظائف.

وقد دلت دراسات المنتدى الاقتصادي العالمي على أن ١٤,٤٪ من مديري الأعمال في الخليج العربي لا يعثرون على المهارات المطلوبة، بينما تبلغ هذه النسبة ٦,٦٪ في البلاد العربية غير المنتجة للنفط.

وتبيَّن أن ٦٩ ٪ من المديرين التنفيذيين في الوطن العربي - الذين شملهم استطلاع إنجاز العرب - يرون أن نقص المواهب وفجوة المهارات سوف يشكل عائقاً رئيسياً لنمو قطاع الأعمال في المستقبل. كما أعـرب٦٢٪ منهم في الاستطلاع عن

(1) UNDP and ILO, RETHINKING ECONOMIC GROWTH: Towards Productive and Inclusive Arab Societies, 2012.

ترددهم في توظيف الشباب العربي، بسبب عدم رضاهم بشكل عام عن نوعية المهارات التي توفرها المؤسسات التعليمية. ويرى ٥٤٪ من مديري المشاريع في المنطقة العربية أن مهارات الخريجين من الجامعات والمعاهد العربية لا تتواءم ومتطلباتهم، بينما تبلغ هذه النسبة في الشرق الأقصى٢٥٪ وفي إفريقيا تبلغ النسبة ٣٣٪، أما في كوريا وألمانيا فتبلغ النسبة ٧٪ فقط.

ومن ناحية ثانية فإن٦٧٪ من الشباب العربي ممن شملهم استطلاع إنجاز العرب ٢٠١٢ اعترفوا بأن دراستهم ليست ملائمة لاحتياجات سوق العمل، وخاصة في القطاع الخاص.

التحديات أمام الشباب العربي

يواجه خريجو النظم التعليمية في العالم العربي تحديات مختلفة، تتمثَّل في:

- **تعليمياً:** عدم قدرة النظم التعليمية على تعزيز مستوى القابلية للتوظيف، بسبب ضعف التواؤم والتنسيق بين عالمي الدراسة والأعمال.
- **سوقياً:** تعتمد أسواق العمل معايير لا تستند إلى آليات السوق في التوظيف، وبالتالي فإن الإشارات الصادرة عن هذه الأسواق لا تعطي المؤشرات الصحيحة للنظام التعليمي كي يقوم بتصحيح مستوى مخرجات العملية التعليمية، ورفع العائد من الاستثمار في مجال التعليم[١].
- **تقنياً:** «نحن ندرِّس طلابنا حتى يقوموا بأعمال لا توجد اليوم باستخدام تكنولوجيا لم تخترع بعد، لكي يحلوا مشكلات لا نعرف بعدُ أنها مشكلات»[٢].
- **اجتماعياً:** يجب أن تلبّي الدراسة والتدريب والتأهيل حاجة طالب العمل. وهنا تجب الإجابة عن سؤال مهم، وهو طبيعة نظر طالب العمل أو عائلته إلى التأهيل المهني. فالقبول في المجتمع العربي عموماً ليس إلا للمسار الجامعي بالدرجة الأولى.

---

(١) البطالة الشبابية في العالم العربي – صندوق النقد العربي ٢٠١٥.

(2) Fisch (2007) presented at Sony annual 2009 shareholder meeting-Innovation America.

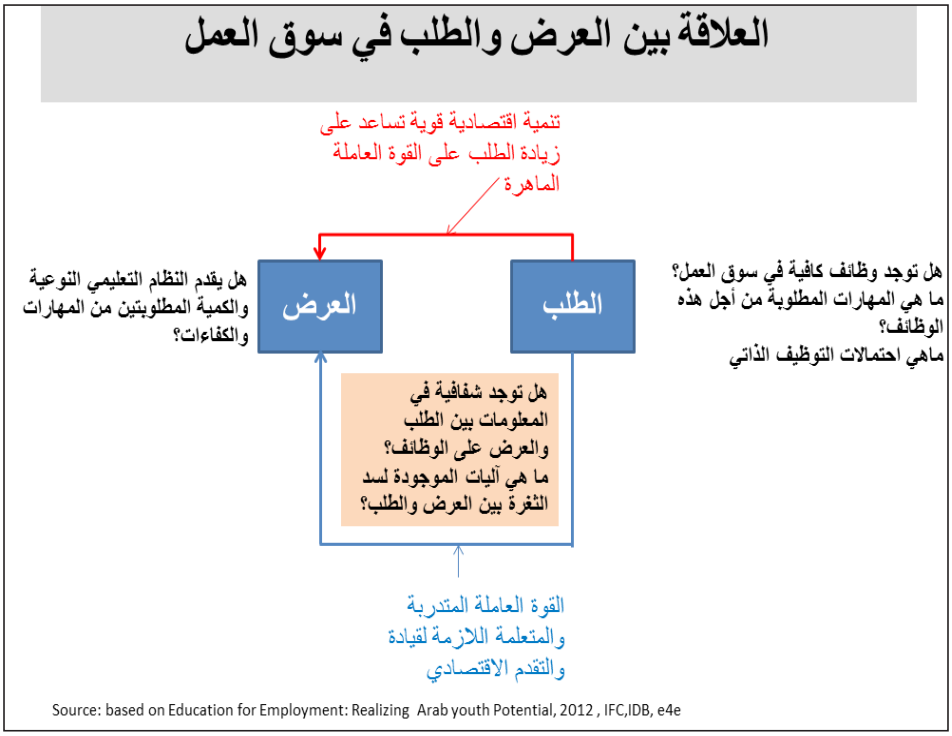

ويقودنا هذا إلى الإصرار على ضرورة إحداث التواؤم بين العرض والطلب في سوق العمل، وعلى أن يكون التدريب والتعليم المهنيان أداة أساسية لجعل جانب العرض في العمل متناسباً مع طلبات المنظومة الاقتصادية من العمال المهرة، وذلك لتيسير التنمية الاقتصادية المستدامة[١].

وفضلاً عن عجز الشركات عن العثور على اليد العاملة الماهرة فإنها تعجز أيضاً في كثير من الأحيان عن تدريب تلك اليد العاملة. وهذا ما تفصح عنه إحصائيات ودراسات كثيرة. ولكن هذه الدراسات تبيِّن أيضاً أن نسبة الشركات التي تقدِّم تدريباً وتأهيلاً لمنتسبيها في العالم العربي، هي الأدنى عالمياً، كما يبيِّنه الجدول البياني التالي[٢]:

(1) UNDP (2003 and 2011a), World Bank (2008a), UNESCO and Economic Research Forum.
(2) Almeida and Reyes 2010.

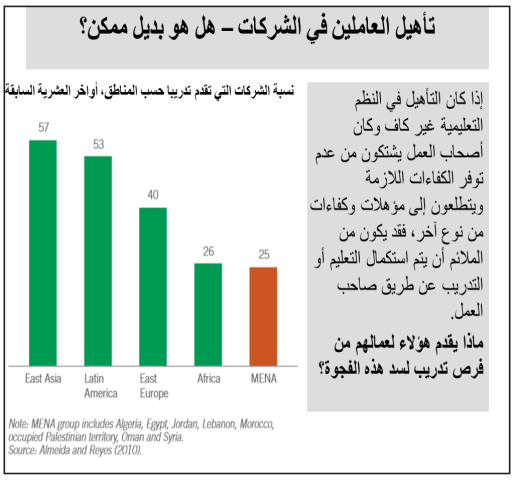

ولو أضفنا إلى كل ذلك النقصَ في تكوين ومؤهلات أرباب العمل، لوجدنا أن الموضوع ذا تحدٍّ من نوع خاص، لوجود حاجة لأن يكون مديرو الشركات وأرباب العمل واعين لأهمية وأبعاد موضوع تدريب الشباب وتأهيلهم، وأن يكونوا قادرين على تأهيل الشباب العاملين لديهم، وهما مَهمَّتان صعبتان، إذا أخذنا بالحسبان أن كثيراً من أرباب العمل لم يتموا المرحلة الثانوية من التعليم، وخاصة في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وهذه النسبة من أعلى النسب في العالم[1]:

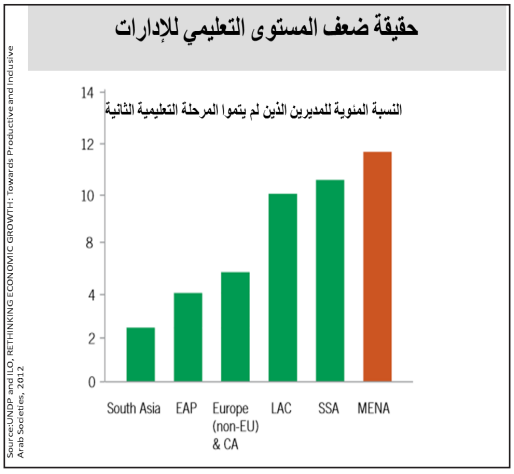

(1) UNDP and ILO, RETHINKING ECONOMIC GROWTH: Towards Productive and Inclusive Arab Societies, 2012.

وفي هذه الحالة تلجأ الشركات إلى أحد حَلَّين: إما استقدام عمالة من مصادر أخرى، أو عدم تغطية الوظيفة بشخص إضافي والاكتفاء بالموجود. ونادراً ما يكون الحل هو التأهيل الداخلي مع الاستغناء في أغلب الحالات عن المتخرجين من المعاهد والجامعات. وكل الحلول المختارة لها مساوئها على عدة مستويات، منها الاقتصادي من ناحية التكلفة أو التوظيف، ثم العلمي من حيث المستوى وإمكانية النفع في مواقع أخرى.

مقترحات وتوصيات طرحت على الساحة العربية [1]

من الطبيعي أن كثيراً من الجهات والمؤسسات في العالم العربي قد أحسَّت بالخطر من هذه الظاهرة وهذه الحالة، فقامت بوضع توصيات ومقترحات لحل المشكلة والتخفيف من آثارها.

ونعرض هنا لما قدَّمه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من حلول للتخفيف من ظاهرة البطالة الشبابية كمثال. ومما انتقيناه لهذا العرض:

- توجيه السياسات العامة نحو الاهتمام بجودة التعليم، ورفع كفاءة مخرجاته، ووضع التعليم أولوية قصوى في السياسات الحكومية، ورفع مستوى ضمان الجودة.
- سد الفجوة المعلوماتية بين إحصاءات التعليم وإحصاءات العمل.
- اعتماد الشراكة مع القطاع الخاص لتطوير مخرجات العملية التعليمية، وخاصة في مجال التدريب (لتغطية مواضيع التنسيق والاستدامة والتمويل).
- توفير بديل أو مسار آخر عوضاً عن نظم التعليم الحالية، من خلال تشجيع نشر التعليم الفني والمهني، والتعليم المرتبط بالأنشطة الصناعية.

وقامت بعض الجهات والحكومات والمؤسسات بمبادرات عملية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

---

(١) المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الندوة التنموية العربية الثالثة، إصلاح المنظومة التعليمية من أجل تحسين آفاق التشغيل في الدول العربية.

- عدة برامج ومبادرات في الأردن، منها ما هو بالتعاون مع اليونيسكو، ككرسي اليونيسكو للتعليم الفني والتدريب المهني في جامعة البلقاء التطبيقية. ومبادرات أخرى بإشراف وزارة العمل مثل مؤسسة التدريب المهني (١٩٧٦).
- تجربة سلطنة عُمان؛ إذ تم تطوير البرامج والمناهج التدريبية والتوسع في التخصصات المهنية بمشاركة القطاع الخاص.
- برنامج مبارك كول في مصر بالتعاون مع الحكومة الألمانية ممثلة بالوكالة الألمانية للتنمية GIZ.
- برنامج الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في الكويت (داكوم)، خاصة في مجال الصناعات النفطية.
- برنامج اليمن بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية.
- تجربة تونس في التسعينيات لتعزيز دور التعليم التقني والتدريب المهني في التشغيل (تم أيضاً إصدار تشريعات لتحصيل ضرائب من الشركات لتمويل التدريب المهني).
- قيام الجزائر بإنشاء عدد كبير من المراكز والمعاهد الوطنية للتدريب المهني.
- البرنامج العربي للبحث والتقويم في مجال جودة التعليم: يحتضن هذا البرنامج المكتب الإقليمي لليونيسكو في بيروت.
- البرنامج العربي للارتقاء بالمدرّسين معرفياً ومهنياً: تحتضنه أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين في عمّان.
- البرنامج العربي لتطوير مناهج التعليم وتوظيف تقنيات المعلومات والاتّصال في التعليم والتعلّم: يحتضنه المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية في تونس.
- البرنامج العربي للتّربية على المبادرة وريادة الأعمال. وتحتضن هذا البرنامج الفرعي مؤسسة «إنجاز العرب» في عمّان.

مدخل إلى نظام التعليم المزدوج

وُجِد في عديد من الدراسات المقارنة أنَّ الدول التي لديها نظام تعليمي مزدوج، مثل النمسا وسويسرا وألمانيا والدنمرك، يكون فيها الانتقال من عالم الدراسة إلى سوق العمل أكثر سهولة ويُسراً من ذلك الانتقال في دول لا تملك مثل هذا النظام المزدوج، ومن نتائج ذلك[1]:

- ضعف ظاهرة الانقطاع عن الدراسة، وظهور ما يسمى بـ NEET؛ أي الذين لا يدرسون ولا يتدربون ولا يعملون.
- قلة البطالة الشبابية (في سويسرا ٤,٩٪ مقارنة مع دول منظمة التعاون الأوروبي ١٦,٧٪).

العلاقة بين البطالة الشبابية ونظام التعليم والتأهيل

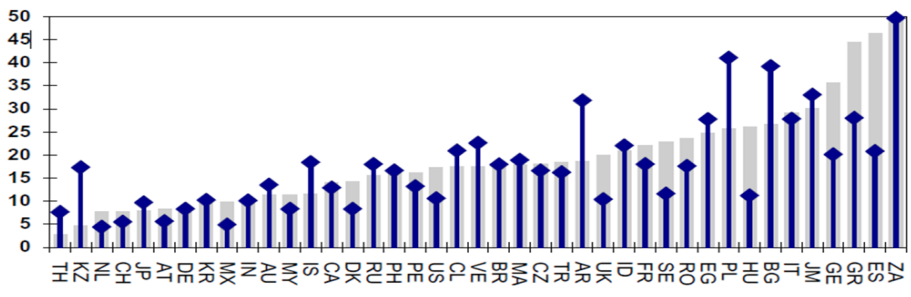

Fig. 2.1 Youth unemployment rates, 2001 and 2011, in %.

Source: Youth unemployment and vocational training; Foundations and Trends in Microeconomics, Vol. 9, Nos. 1–2 (2013) 1–157; 2013 Zimmermann, K. F & AL.

قلة ظاهرة البطالة المتكررة

ويظهر الجدولان التاليان العلاقة بين البطالة الشبابية ونظامي التعليم والتأهيل، بحسب البلدان؛ إذ نرى أن بلداناً مثل سويسرا وهولندا وألمانيا والنمسا والدنمرك ذات مستوى بطالة شبابية منخفض، بينما ترتفع النسبة في الدول الأخرى التي لا تملك مثل هذا النظام:

---

(1) Cahuc. P.. S. Carcillo. U. Rinne. and K. F. Zimmermann (2013). '*Youth unemployment in Old Europe: The polar cases of France and* Germany'. IZA Discussion Paper 7490.

النسب المئوية للبطالة الشبابية ٢٠٠١ و ٢٠١١ [١]

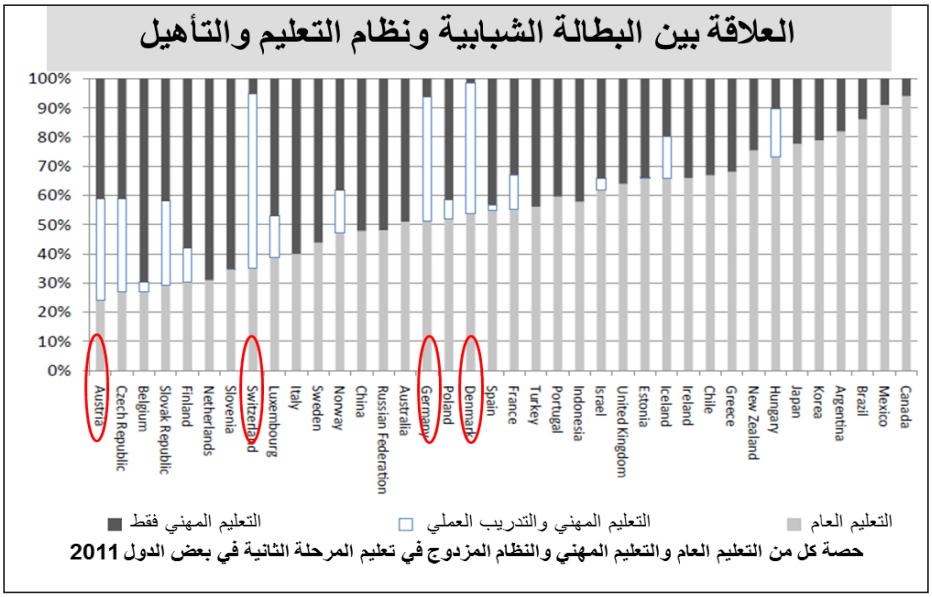

التجارب الأوروبية الرائدة في التعليم والتدريب المهنيين – سويسرا كحالة دراسية

من المؤكد أنَّه لا تمكن المقارنة بين المجتمعات الأوروبية والمجتمعات العربية، لا من الناحية الاقتصادية ولا السياسية ولا الاجتماعية. ولكن الهدف – بعد أن عرضنا بعضاً من الظواهر في البلاد العربية وحددنا إطاراً معيناً- هو أخذ العبرة من تجارب أخرى باتت موضع الدراسة عالمياً، ولا أدل على ذلك من زيارة زوجة نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن لسويسرا، بهدف الاطّلاع على نظام التعليم المزدوج، وكذلك زيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا هولند لسويسرا واطّلاعه هو الآخر على هذه التجربة، ثم زيارة وفود عديدة من الصين وأنغولا والكاميرون وغيرها بأشكال ومستويات مختلفة، لفهم وتجربة ما يجري في سويسرا بهذا الخصوص. وفي منطقنا فإنَّ فهم التجربة بعد فهم الواقع لا بد أن يعقبه تطبيق يتوافق مع الحالة الخاصة والبيئة والثقافة والإمكانيات الموجودة في منطقتنا.

(1) *Youth unemployment and vocational training; Foundations and Trends in Microeconomics, Vol. 9, Nos. 1–2 (2013) 1–157; 2013 Zimmermann, K. F & AL.*

سوق العمل السويسري

- من المؤكد أنه لا يمكن المقارنة بين المجتمعات الأوروبية والمجتمعات العربية لا من الناحية الاقتصادية ولا السياسية ولا الاجتماعية.
- والهدف من عرضنا هو أخذ العبرة ثم التطبيق بما يتناسب والواقع المحلي.

	Unit	2000	2009	2010	2010 OECD Total
نسبة البطالة	% of labour force	2.7	4.2	4.4	8.5
نسبة البطالة الشبابية	% of youth labour force (15-24)	4.9	8.4	7.2	16.7
نسبة البطالة الطويلة	% of total unemployment	29	30.1	34.3	32.4
نسبة البطالة النسائية	% of female population (15-64)	69.4	73.6	72.3	56.7
نسبة البطالة الجزئية	% of total employment	24.4	26.5	26.3	16.6
نسبة النمو السنوية	% change from previous year	3.6	-1.9	2.6	2.9

Source: OECD (2011b), "OECD Economic Outlook No. 89", *OECD Economic Outlook: Statistics and Projections* (database). doi: http://dx.doi.org/10.1787/data-00539-en

ولو نظرنا إلى سويسرا لرأينا أن نسبة البطالة الشبابية منخفضة على نحو ملفت للانتباه مقارنة مع دول منظمة التعاون والأمن الأوروبي:

وقد يكون السبب في ذلك –كما تدل العديد من الدراسات– نظام التعليم المزدوج، الذي يجمع في الحقيقة بين التعلم في المدرسة وفي المؤسسة الإنتاجية معاً، وذلك بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الأساسي.

فيمكن للتلاميذ في ألمانيا مثلاً أن يقرروا وهم في سنّ الـ١٥، ما إذا كانوا يريدون اختيار الاتجاه المهني في تعليمهم، وعندها يغادرون المدارس العامة للانتقال إلى المؤسسات والمصانع والشركات التي يرغبون في العمل فيها ليصبحوا نجّارين، أو طباخين، أو ممرضين، أو ميكانيكيين أو مصرفيين، أو غير ذلك.

ويمكن لمن يتخذ قراره، الاختيار حالياً بين ٣٤٤ مهنة في ألمانيا. ويعمل المتدربون أربعة أيام في الأسبوع في أماكن عملهم في المؤسسات، ويتلقّون في يوم خامس دراسة

مهنية نظرية. وخلال فترة التدريب والتعليم يتعرَّف أرباب العمل والمتدربون على بعضهم بعضاً، ما يشكّل فرصة مهمة للحصول على عمل في المؤسسة بعد انتهاء التحصيل.

وللعلم؛ فإن نسبة الالتحاق بالقسم المهني والتأهيلي تبلغ في سويسرا (المستوى الثالث – ب) ١٩٪ وهي ضعف النسبة الموجودة في بقية دول التعاون الأوروبي (٩٪)، بينما تبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم العالي (المستوى الثالث – آ) ٣٢٪ وهي أقل من مثيلاتها في دول منظمة التعاون الأوروبي التي تبلغ ٣٨٪.[١]

وفي الشكل المدرج لاحقاً نرى ملخصاً لنظام التعليم السويسري، الذي يُظهِر بوضوح وجود طريقين أساسيين للارتقاء العلمي: أولهما التعليم العالي بشقيه الأكاديمي والتطبيقي، والثاني هو التدريب المهني بمستوياته المختلفة مع إمكانية الانتقال من طريق إلى آخر عبر وسائل وآليات ينظمها القانون، بحيث لا يكون قرار شخص شاب في الخامسة عشرة من عمره مؤثراً في توجُّهاته المستقبلية نهائياً.

(1) *Source:* Cahuc. P.. S. Carcillo. U. Rinne. and K. F. Zimmermann (2013). '*Youth unemployment in Old Europe: The polar cases of France and* Germany'. IZA Discussion Paper 7490.

نقاط القوة في النظام التعليمي المهني السويسري

١- تشترك منظمات أصحاب الأعمال والمؤسسات المهنية والتدريبية والتعليمية في التدريب المهني. وتسمح هذه التركيبة – التي تمثل أغلبية اللاعبين في سوق العمل- بالاستجابة المثلى لاحتياجات سوق العمل وتغيراته.

٢- وجود هيئة مركزية (السكرتارية الفدرالية للتعليم والبحث العلمي) ذات قوة تدير تطوير السياسات، وتحاور دائماً كل أصحاب المصلحة.

٣- يقدم النظام إجابة سلسة وفاعلة لمتطلبات الطلبة المختلفة واحتياجاتهم.

٤- يندمج التدريب المرتبط بالعمل على نحو فاعل في برامج التدريب والتعليم المهنيين ككل، وبالتالي فإن الامتحانات تعكس العملية التراكمية في التعليم. وبهذا يصل الطالب إلى مستوى «المعلمية»، مع ما يتضمن ذلك من احتراف ونوعية، وإمكانية نقل المعلومة والخبرة إلى آخرين.

٥- ضمان المستوى التعليمي للمدرسين والمدربين، عن طريق التدريب المستمر لهذه الكوادر، سواء بربطهم بالمؤسسات الإنتاجية أو عن طريق دورات تعليم مستمر.

كلمة أخيرة وبعض التوصيات

قد يظن بعضهم أن الذي نتكلم عنه تتوقف حدوده عند التعليم التقني الفني. ولكن الحقيقة أن الخبرة تدلنا على أن الموضوع لا يتوقف عند النواحي التقنية والفنية، وإنما يتعداه إلى الأمور التنظيمية والإدارية، وأخص هنا بالذكر إدارة المشاريع. فمن خلال العديد من المشاريع التي عملتُ بها مع شركات عربية ومع أشخاص عرب، وجدت مشكلة كبيرة بين ما يعرفه الإنسان العربي الشاب وما يستطيع تطبيقه. فالملاحظ إذن هو ضعف إمكانية الموظف لتطبيق ما تعلمه في الجامعة أو المعهد من نظريات ومبادئ قد تكون من الناحية النظرية سليمة تماماً.

فأسئلة بسيطة ولكنها أساسية مثل: كيف يبدأ المشروع؟ كيف يتعامل مع أصحاب المشروع أو العاملين فيه Stakeholders؟ ما هي أقسام المشروع وأجزائه؟ كيف يقوم بعمل الافتراضات Assumptions اللازمة للتخطيط للمشروع؟ من أين يحصل على

المعلومات والمؤشرات؟ كيف يفسر ما يسمعه في السوق؟ ما كيفية تقدير المخاطر وأخذ الاحتياط اللازم لها بعد تصنيفها Risk management؟ كيف يطبق النظم واللوائح أو يستنبطها لحالته؟ كيف يراقب تقدُّم المشروع Controlling؟ إلخ.. كلها نقاط يحتار الموظف وخاصة الشاب في الإجابة عنها وتنفيذها دون توجيه أو تدريب، وبالتالي فهو يحتاج إلى فترة تمرين تطول أو تقصر، وهي فترة غير إنتاجية في عمر علاقته مع الشركة التي يعمل بها.

وهنا يأتي دور ما نقوم بعمله من خلال جامعات العلوم التطبيقية في سويسرا. إن لُبَّ ما نقوم به من تدريب طلبتنا في كل المواد يتم عن طريق دمج قسم نظري متكامل ومركَّز مع دراسات حالات Case Studies إضافة إلى تمرينات في المحاكاة Simulations وزيارات لشركات أو تدريب فيها –حينما لا يكون الطالب أصلاً يعمل في إحداها إلى جانب دراسته– إضافة إلى تشجيع الطلبة للإقامة في بلد آخر وجامعة أخرى مدة فصل دراسي على الأقل، ليتعرف على أنظمة مختلفة وعقليات وخبرات جديدة، إضافة إلى مشاركته أحياناً في أبحاث ومشاريع تقوم بها الجامعة لصالح شركات يُؤجَّر إليها الطالب، فيستفيد منها خبرة وتحصيلاً وعلماً. وأخيراً يأتي دور رسائل التخرج ومشاريعها التي تكون متعلقة بمشروع أو مشكلة أو فكرة تريد شركة ما- بالتعاون مع الجامعة- حلها أو التقدُّم فيها، ويقوم الطالب من خلال تنفيذه لرسالة أو مشروع تخرُّجه بحل ما هو مطلوب منه، بالتعاون مع خبراء الشركات.

تضاف هذه العملية التعليمية إلى تأهيل الطالب وخبرته السابقة، سواء في التعليم العام أو التعليم المهني، كل حسب مساقه.

ومن نتائج هذا النظام أن ٨٥٪ من الطَّلبة يحصلون على وظيفة خلال ثلاثة أشهر من تخرجهم، ويسافر بقيتهم إلى الخارج للتحصيل العلمي أو للسياحة قبل أن يعودوا إلى مجال العمل، أو يتأخرون في العثور على عمل. ولكن في خلال سنة من التخرج يبقى بحدود ٥-٦ ٪ منهم فقط من دون وظيفة.

ويمكن القول إن من نتائج هذا النظام قلَّة البطالة الشبابية من ناحية –كما ذكرنا– مما أدى إلى اعتراف عالمي بالنظام السويسري للتعليم المزدوج، وهناك مجالات متعددة مثل السياحة والفندقة والتقنيات الدقيقة التي ما عادت تحتاج إلى إشهار، مما جعل كثيراً من المعاهد والجامعات حول العالم تسعى لأن تنشئ تعاوناً مع المعاهد والمؤسسات التدريبية والتعليمية السويسرية.

كما أن هيئات عالمية مثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي قامت بالاستفادة من التجربة السويسرية ومثيلاتها الألمانية والنمساوية والدنمركية، لتوجيه مقترحات لتحسين أنظمة التعليم في الدول الأعضاء. ونضع بين أيدي القراء هنا بعضاً من توصيات المنظمة [1] المتعلقة بتعزيز فرص عمل الشباب (مختصرة وبتصرف)، وهي توصيات قد يكون من الملائم الأخذ بها بحسب الحاجة والظرف:

- تعزيز نظام التعليم والعمل على إعداد الشباب وتجهيزهم لسوق العمل (المواءمة).
- تعزيز دور وفعالية التعليم والتدريب المهني للشباب (القوانين والدعم السياسي والمالي).
- تشجيع رجال الأعمال وأصحاب المصانع على التوسع في برامج التدريب الداخلي وبرامج التلمذة الصناعية (التوعية، وربما إنشاء هيئة مركزية متخصصة كما في سويسرا).
- مساعدة الشباب ودعمهم للالتحاق بسوق العمل بأشكال شتى، من بينها الدورات التدريبية المتخصصة للعاطلين عن العمل لإعادة تأهيلهم (بالتعاون مع القطاع الخاص).
- إعادة تشكيل مؤسسات سوق العمل لتسهيل الحصول على فرص العمل وتنظيم تدفق المعلومات بين النظام التعليمي وسوق العمل.
- معالجة ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي بما فيها تغيير النظرة الاجتماعية تجاه التعليم والتدريب المهنيين.

(١) البطالة الشبابية في العالم العربي – صندوق النقد العربي ٢٠١٥.

الريادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الواقع والتحديات

د. أحمد علي عتيقة*

بحكم عملي في أكبر مؤسسة عالمية لتمويل القطاع الخاص يمكنني القول إنَّ المشروعات الصغيرة أو المتوسطة Small and Medium Enterprises تحتلُّ أهمية كبيرة في صياغة كل استراتيجيات هذه المؤسسة، وبالأخص في المنطقة العربية، بحكم حجم المشكلة، سواء من الناحية التمويلية أو من الناحية التنظيمية. وسأحاول في مداخلتي السريعة أن أضع بعض الأرقام لجزء كبير من الطرح الذي تفضل به الزملاء والزميلات الأكارم.

فكما ذكر المتحدث الذي سبقني فإنَّ العالم العربي مبتلىً بمشكلة البطالة عند الشباب، فـ ٢٥٪ من الشباب العربي عاطلون عن العمل، وهذا إذا ما تم تحويله إلى أرقام فإنه يشكل فرصة ضائعة Transaction Cody بما يقارب ٥٠ مليار دولار أمريكي، وهو الرقم الذي ذكره الأستاذ خلدون ضياء الدين. فإذا ما أخذنا دخول الشباب في سوق العمل في المنطقة العربية نجد أنها أيضاً أقل بكثير من المتوسط العالمي لهذه النسبة ٣٥٪ مقارنة بحوالي ٥٢٪ التي هي المتوسط العالمي. وإذا فصلنا الأرقام على نحو أكبر نرى أن نسبة بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط من المنطقة العربية

---

* الممثل المقيم ورئيس بعثة مؤسسة التمويل الدولية – مجموعة البنك الدولي في الأردن والعراق، وعضو منتدى الفكر العربي /ليبيا.

تزيد على ٢٥٪ بينما المعدل العالمي ١٢٪ ؛ أي إنها أكثر من ضعف هذه النسبة. أما في شمال إفريقيا من المنطقة العربية فأقل بقليل، ولكنها أيضاً مرتفعة، وبالتالي فإنَّ المشكلة بأبعادها المختلفة كيفما أراد المرء أن يصفها هي مشكلة ضخمة. وإذا رأيت بقية مناطق العالم تجد الفرق الكبير في هذه المعضلة لتشمل المتخرجين من الجامعات العربية. ففي استطلاع أُجري مؤخراً تبين أن القادرين على دخول سوق العمل إذا ما سُئلوا عن مهاراتهم الذاتية سيعترفون بأن مهاراتهم الذاتية لا تصلح لسوق العمل.فـ ٣٧٪ من الذين أجابوا على هذا الاستطلاع يشعرون أن قدراتهم غير كافية. وإذا ما سُئل أصحاب العمل عن هذه الظاهرة نفسها فسيكون الجواب كذلك أن هناك نقصاً كبيراً في المهارات المختلفة، بما فيها من قيادة وحل المشكلات واللغة وغيرها. وهذا كله سيغدو رقماً مخيفاً في العام ٢٠٢٠، نتيجة لضعف النمو الاقتصادي، وكذلك ضعف النمو واحتياجات سوق العمل، وهي ظاهرة أصبحت مقلقة لعوامل داخلية وخارجية، ولذلك ستكون هناك حاجة إلى ٢٥٥ مليون فرصة عمل في المنطقة العربية فقط إذا ما أردنا أن نحل هذه المشكلة، مما يعقِّدها إلى درجة استحالة إيجاد حلول لها،لذلك يجب التوجه إلى القطاع الخاص. وأحد أهم أدوات الحصول على القدرة الإنتاجية، والدخول في سوق العمل في القطاع الخاص هو تمكين المشروعات الصغيرة والريادية والمتوسطة، وهو ما أريد أن أركز عليه.

يوجد في المنطقة العربية ما يقارب ٢٠ مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تحتاج إلى تمويل يقارب الـ ٢٥٠ مليار دولار، وجل هذه المؤسسات في القطاع الخاص غير الرسمي (Informal Sector) وهو ما يزيد من تعقيد الأمور ويزيد من صعوبةالمشكلة؛ إذ يوجد من ١٣ إلى ١٥ مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تقبع في القطاع غير الرسمي. وحتى يمكن النهوض بالقطاع غير الرسمي وتحويله إلى قطاع رسمي، فإنَّ المعضلة صعبة، وحجم الهوة أو الفجوة المالية أيضاً ضخم جداً. إذا أخذنا الدول العربية في هذا الجانب، نجد أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأردني لا تزيد على ١٠٪ وهي جلها مؤسسات متوسطة وليست صغيرة، وهذا إذا لم نتحدث عن المؤسسات الأصغر Micro Finance. ومع أنَّ دول الخليج كلها دول غنية فإنَّ القطاع الخاص فيها على مستوى Small and Medium Enterprises هو قطاع

صغير جداً مقارنة بكوريا مثلاً التي تبلغ نسبة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد فيها ٧٥٪، أو حتى ٢٠٪ أو أكثر في الدول متوسطة الدخل. وعلى هذا فإنَّ ثمة عقبات كبيرة يجب أن يتم علاجها أو بحثها، حتى نفسر هذه الأرقام. والجانب التمويلي في هذه المسألة هو المعضلة لأنَّ الحصول على Access to Finance يعدُّ أهم عنصر من عناصر، أو من أهم العناصر، التي تمكن الشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تحقيق ما يريدونه. ولم تُسأل البنوك في أغلب الدول العربية التي شملها هذا الاستطلاع عمّا يدعوها إلى الإحجام عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولو سئلت هذه البنوك فإننا نجد أن أغلب الأجوبة ستتركز على عدم وجود إطار تشريعي يستطيع من خلاله البنك أن يضمن الحصول على أمواله بعد أن يقرضها، سواء فيما يتعلق بالضمانات أو فيما يتعلق بالإطار التشريعي العام. ومن المشكلات الأخرى عدم وجود القدرة الذاتية عند صاحب المشروع الصغير أو المتوسط على تلبية متطلبات البنك. فإذا ما سألنا أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عمّا يقف عقبة في طريق حصولهم على التمويل، نجد أيضاً أن الأجوبة أو العقبات تركزت في مجموعات ثلاث:

أولاً: عدم الحصول عدم وجود أصول يمكن لصاحب المشروع أن يستخدمها ضماناً لتمويله.

ثانياً: عدم وجود القدرة الذاتية على تحضير المشروع.

ثالثاً: غياب القدرة على بناء القدرات لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الأصغر والمشاريع في القطاع غير الرسمي. وتوجد في الأردن برامج كثيرة ومؤسسات متعددة تعمل على هذا الجانب، على المستوى الوطني أو على مستوى السياسات الوطنية. ففي منطقتنا العربية نجد أن ضعفاً كبيراً في أدوات الإطار أو أدوات البيئة المحفزة للحصول على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فمثلاً في الدول المتقدمة يوجد ما يسمى بمكتب الائتمان للاستعلام عن المعلومات الائتمانية، وهذه وسيلة مهمة جداً ؛ بمعنى أن هناك تجميع للبيانات عن القدرة الائتمانية للمقترضين تمكّن البنك من إعطائهم قروضاً من غير ضمانات التمويل الصغير أو المتوسط في الدول المتقدمة، فالتمويل يعتمد على الضمان الذي بدوره يعتمد على قوة المشروع والقدرة على تحقيق تدفقات نقدية منه، والاعتماد أيضاً على القدرة الائتمانية

للمقترض. وهذه الأداة بشكلها الصحيح لا توجد في المنطقة العربية قاطبة، فلا توجد أدوات Rating لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على نحو يمكّنها من أن يكون لها قدرة للحصول على تمويل. وهناك أمثلة في دول نامية أخرى كالهند وماليزيا وغيرها تبرز أهمية هذه الأداة.

والحوكمة بكل تفرعاتها وأبعادها من أهم العناصر المهمة لنجاح أي مؤسسة صغيرة كانت أم كبيرة، فالحوكمة وخاصة فيما يتعلق بقدرة الشركة على تحقيق أهدافها كما تعلمون لها أبعاد كثيرة أيضاً غير موجودة. وتوجد بعض الدول كالبرازيل مثلاً بدأت ببورصات أسواق مالية فقط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومصر بدأت هذه التجربة من حوالي ١٠ سنوات ولكنها لم تنجح.

ومن أدوات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وجود أسواق مالية لهذه الفئة أو هذه الشريحة من شركات القطاع الخاص، والحكومات لها دور أساسي في هذا الأمر، وخاصة توفير الضمانات للقروض في الأردن. وهناك الشركة الأردنية لضمان القروض تقوم بدورها، ولكن ما زال حجمها صغيراً جداً بالنسبة لاحتياجات السوق فيما يتعلق بإعطاء ضمانات على القروض التي تمكّن البنوك من الإقراض. في أغلب الدول الصناعية والمتقدمة فإنَّ إقراض البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة هي عملية مربحة للبنوك، ونلحظ أن العائد على الأصول بالنسبة للبنوك التي تركز على الشركات الكبيرة أقل من العائد على الأصول للبنوك التي تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فإنَّ هذه الشريحة من القطاع الخاص إذا ما تم تأهيلها وأصبحت قدرتها على الحصول على التمويل عالية، فإنَّ مساهمتها في ربحية البنوك تكون أكبر، وبالتالي يجب أن يكون هناك تركيز على توفير البيئة الجاذبة والبيئة الناظمة لهذه الفئة لتتمكن من التطوّر والحصول على التمويل الذي - في نهاية المطاف - سيمكن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وسيمكن الشباب وأصحاب الأفكار الريادية من البدء في إطار عملي، يبعدهم عن القطاع العام وعن القطاع الحكومي، وعن الحاجة إلى الوظيفة التي يمكن أن لا تغني ولا تسمن من جوع.

الشباب والواقع الاقتصادي العربي

(خلاصة من النقاش)

• **رئيس الجلسة: د. الصادق الفقيه***

ثمَّة أحاديث جرت هذا الصباح، أكَّدت أن البطالة بين النساء هي الأعلى. ولكن في تجارب التمويل العربية فإن نسبة المشاركة ونسبة التعامل الإيجابي بين المصارف والمؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر وقطاع النساء بمختلف الفئات العمرية هو الأعلى، إذا لم يكن ١٠٠٪. وهذه محمدة يشكر عليها من كانوا يزيِّنون مجلسنا وندواتنا ومؤتمراتنا، وكانوا معنا في اجتماعات الهيئة الماضية.

ذكر صاحب السمو الملكي الأمير الحسن هذا الصباح د. الإرياني، ونذكر كذلك الراحل د. علي عتيقة، الذي كان فاعلاً دائماً، وهو الأمين العام الأسبق لمنتدى الفكر العربي، وكذلك د. عبد العزيز حجازي الذي لم يفوِّت مؤتمراً أو نشاطاً أو فعالية لمنتدى الفكر العربي طوال العهد الذي كان فيه عضواً أو نائباً لرئيس مجلس أمناء المؤتمر الوطني، فعليهم الرحمة. وذِكْرُنا لهما بوصفهما نجمي كل المؤتمرات التي انتظمت في منتدى الفكر العربي.

• **صفوان الطوالبة** - طالب، كلية الهندسة في الجامعة الأردنية

أشكر الإخوة المحاضرين على ما تفضّلوا به. وأودُّ التركيز على محاضرة م. خلدون ضياء الدين أو مداخلته. نحن نربط بين فجوة التعليم ومتطلبات السوق، ولكننا

---

* الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي، وحالياً سفير السودان في الأردن.

لا نربط بين فجوة التعليم وآلية تطوير السوق، فالهدف من التعليم خلق فرص جديدة وتطوير الفرص المتاحة. ونلاحظ أن الخطط الدراسية في جامعاتنا وخاصة في كلية الهندسة وكلية الهندسة هي الأصل، لأن التطور التقني هو عمود تطور الدول اقتصادياً، ومن ثمَّ خفض مستوى البطالة عندنا. فالخطط الدراسية في كلية الهندسة خطط مشبعة بالساعات Credit Hours وبالمختبرات وبالمواد وتركِّز على النظرية دون التركيز على التطبيق. فالمهندسون المتخرجون لا يمكنهم أبداً العمل في المجال الفني، وهذا خطأ فادح، وجرى ذكرها للربط بين الموضوع الفني والموضوع النظري. وليس بين هذين الإطارين أيَّ توازن لدى الربط بين النظرية والتطبيق. فمشاريع التخرج جميعها مهملة في الأردن. توجد تجربة رائدة عن طريق مركز يسمّى Bright Engineers أُلقيت فيه محاضرات على الطلبة الصغار في موضوع Control Systems بواقع عشرة مستويات وصولاً إلى تطبيق هذه الأنظمة في الطاقة المتجددة، وتطبيقات أخرى مختلفة، وقد وصلنا إلى نتائج إيجابية بدرجة عالية، أحرزها الطلبة الذين أعمارهم لا تتجاوز الـ (١٥) عاماً. فأين طلاب الهندسة من هذا الواقع التعليمي؟ فطلاب الهندسة يمتلكون المهارات النظرية دون التطبيق، فالمهندس لا يستطيع أن يعمل إلا في مجال المبيعات، مثلاً. وتوجد برامج من مثل MIT تربط بين إدارة الأعمال والهندسة، والبرنامج مدّته سنة دراسية لكل مستوى، فأين نحن من كلِّ هذه البرامج؟

- **متحدث**

منذ حوالي أربعين سنة ونحن نسمع بهذا الكلام، فأنظمة التعليم العربية هي التي تفكِّر بالنيابة عنّا، وتطرح لنا البرامج والمناهج وترسم لنا الطريق الذي ينبغي علينا السَّير فيه. وهذه الأنظمة التعليمية هي نفسها التي أقنعتنا بأنَّ اقتصادنا وإعلامنا يوجَّه بهذه الطريقة. ولا أحد سألنا ذات يوم ماذا تريدون، ولا أحد حاول اكتشاف ميولنا واتجاهاتنا ورغباتنا وقدراتنا. لقد حذَّرونا من المغالاة والتطرف. إنَّ كلَّ هذا يدفعنا إلى أن نعيد النظر في أنظمتنا التعليمية.

• **متحدث**

يبدو أن الاتصال منقطع بين الأجيال، فثمَّة فجوة بين الأجيال في فهم بعضهم بعضاً.

هذه المشاريع الصغيرة التي ذكرتموها يمكن تطبيقها، ولكن ما مدى صمود هذه المشاريع أمام متطلّبات البنك الدولي، الذي فرض علينا الخصخصة وتحرير الأسواق، وبخاصة إذا علمنا أن القطاع الخاص الموجود في العالم العربي Family Business وأنه ليس بالمستوى التقني والمهني الذي نتحدث عنه؟ لقد أذعنا للخصخصة وبعنا كل أصول الدولة، وفي الوقت نفسه قلنا للقطاع الخاص تفضل، فاشترى كل المشاريع الصغيرة التي في السوق، وحوَّلها إلى شركات كبرى، وبهذه الطريقة انحصرت الملكية في عائلات محدودة بدلاً من إنفاق الموارد على عائلات متعددة بتعدد المشاريع. لقد تحولت المشاريع الصغيرة إلى شركات كبرى، سرَّحت العمالة التي كانت موجودة، بدعوى أنها غير ماهرة، بعد أن عوَّضوها مالياً عن خمس سنوات مقدماً، واستعانت بالعمالة الوافدة.

ولا ننسى أن الشركات الكبرى لم تستثمر في وطننا، وإنما أخذت الأموال الموجودة لدينا واستقرضت من البنوك الأردنية في سبيل تمويل مشاريعها، ثم عدنا من جديد بعد هذا الفشل لنقول بأن الحل ليس بهذه الطريقة وإنما الحل في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

• **متحدث**

جاء المتحدثون على ذكر ثلاثة أنواع من الحكومات؛ نوع من الحكومات يهتمّ بالشباب ويمكِّنهم في القطاعين؛ العام والخاص. ونوع آخر من الحكومات لا يقوم بالواجب كما ينبغي. ونوع ثالث من الحكومات أسميه الحكومات المفترسة، فكلما نبتت نبتة تبشِّر بالخير في القطاع الخاص على وجه التحديد ذهبوا إليها والتهمومها أو

أسكتوها أو اختطفوها لأنفسهم. أعرف أمثلة متعددة لهذا النوع الحكومات. فما دور الحكومات في التمكين أو عدم تمكين الشباب؟

• **مفيد عبد ربه** – رئيس لجنة الشباب والرياضة سابقاً/الأردن

نحن نتناول المسائل بتسليط الضوء على البطالة وعدم إيجاد فرص عمل، والكثير من المقولات التقليدية. الواقع أنَّ مشكلة الشباب تبدأ منذ الطفولة. فوقت الفراغ وتعبئته تحتاج منّا إلى رسم سياسات من أجل إعادة تأهيل الشباب وتنمية مهاراتهم واستعداداتهم لسوق العمل.

فالتعليم للأسف تعليم تقليدي، لا يقوم على بناء سياسات تفتح مجالات واسعة لاستقطاب الشباب في تخصصات علمية وفنية. فعلى المشرع، في كل الدول العربية، أن يُخضِع المؤسسات التعليمية والجامعات لتبنّي بعض التخصصات المطلوبة الحديثة وليست التقليدية، عبر خلق صندوق وطني لدعم الشباب للتخلُّص من البطالة، فودائع الدول العربية في البنوك لا تُستخدَم بالطريقة الصحيحة، ولا تُوظَّف في مجال إعطاء فرصة لهؤلاء الشباب لكي يتقدموا باتجاه إنشاء مشاريع صغيرة أو كبيرة. فكل ما يتمّ في هذا السياق هو نظرية غير قابلة للتطبيق، ولهذا سنظلُّ نتعثّر في مسيرتنا.

• **هاني رحاحلة**– خريج هندسة مدنية من الجامعة الأردنية، وممثل للمجلس الأعلى للشباب/الأردن

علموني في المدرسة يا سادة أن بلاد العرب أوطاني، كبرت وأردت الذهاب إلى بلاد العرب فوجدت التأشيرة عائقاً، ووجدت الحروب حاجزاً، ووجدت الشباب ضعيفاً ومهملاً. سأتكلم في ثلاثة محاور؛ المحور الأول هو التعليم، فالأهم من المناهج وتأهيل الكفاءات من المعلمين والطلبة هو تهيئة البيئة المناسبة. وأثبت ذلك بمثال بسيط: أعطني أفضل الكتب العالمية وسأذهب بها إلى المناطق الفقيرة، ولن تتحقق إنجازات في التعليم ما دامت هذه البيئة غير مهيأة للتعليم.

المحور الثاني أنه توجد فجوة بين التخصصات الجامعية وسوق العمل، ومثال ذلك طلاب العلوم السياسية في الأردن، فهم يدرسون التخصص باللغة العربية، وعندما يتخرجون تطلب جميع الوزارات والمؤسسات طلبة علوم سياسية يتحدثون اللغة الإنجليزية. نحن لم ندرِّسهم باللغة الإنجليزية، فكيف سيتحدثون اللغة الإنجليزية. هذا مثال بسيط جداً على عدم مواءمة التخصصات مع ما يتطلبه سوق العمل.

الشباب العربي يا سادة ليس بحاجة إلى فرصة فهو يخلق الفرصة، وإنما هم بحاجة إلى إشراكهم في صنع القرار.

أمّا المحور الثالث فهو الاقتصاد. فالاقتصاد ليس مشاريع فقط، بل هناك تخطيط وتطوير. والأهم من كلٍّ هذا هو منع الكفاءات من الهجرة للخارج.

نحتاج إلى بنك للأفكار الشبابية، يعمل على جمع الأفكار الشبابية العربية وتطبيقها. ونحتاج إلى برلمان شبابي عربي يكون الشباب فيه هم صنّاع القرار.

- **أمل الأعرج**- طالبة صحافة وإعلام، جامعة البترا/الأردن

تؤثر الثقافة المجتمعية، لدى الشباب ولدى كبار السن أو الفئات العمرية الأخرى في الشباب. ومن المهم ليس تمكين الشباب للمشاركة في الاقتصاد فحسب، وإنما وضع الأساس الفكري المؤهل له. ولا يقتصر هذا الأساس على التعليم، فنحن نعرف أن المنظومة التعليمية عاجزة، وكذلك منظومة القروض البنكيّة.

وتكمن المشكلة في التقبل المجتمعي لبعض التخصصات أو بعض الطرق التعليمية، فلو آتى أي أحد عندنا في الأردن يريد أن يطرح فكرة مشروع صغير بالاعتماد على قروض تنموية من البنوك فلن يجد تقبّلاً مجتمعياً لهذه الفكرة، بسبب ثقافة العيب السائدة تدفعنا للبحث عن الألقاب والوجاهة الاجتماعية.

• **ماري حتر**/الأردن

تفضلتم بطرح المشكلات وتشخيصها، فهل لديكم القدرة على وضع الحلول؟ بعد هذا الخطاب الإحباطي الذي سمعناه، فالشباب بحاجة إلى حلول للمشكلات، وبحاجة إلى خريطة طريق للمستقبل نحدد فيها أين تتّجه أولوياتنا، فالتشخيص بمفرده لا يحل مشكلات.

فمع أننا نستثمر في تعليم المرأة، ولكن للأسف فإنَّ السياسات الحكيمة تتخلى عن استثمارها في تعليم المرأة وإيجاد فرص العمل لها. فالفهم المغلوط للنصوص الدينية هو ما يحكم أحياناً أعرافنا وتقاليدنا وحياتنا.

لقد حقّقنا إنجازات عظيمة، عندنا ولدينا مشاريع وإرادة، وقدرات، لتمكين الشباب، لكن هل لدينا استثمار في البحث العلمي؟ عندما رأت ألمانيا أنَّ السوق قد أُتخم بالتخصصات الأكاديمية، أوقفوا التدريس وتوجهوا إلى احتياجات سوق العمل، فأصبحت ألمانيا دولة صناعية عظمى. أتمنى على من يخططون لهذا الوطن أن لا يخططوا بطريقة فردية، بل عبر حلقة كاملة من المتخصصين في الاقتصاد والتعليم والصحة، وغيرها من التخصصات والخبرات.

• **راكان أبو زيد**- ماجستير موارد بشرية والأمين العام لنادي شباب سحاب/الأردن

لقد استقال المعلم من دوره وأخذ يبحث عن الشكليات والفرص المادية. ومع أنَّ الشباب لديهم المؤهلات والكفاءة، إلا أنهم يعانون من التهميش والإقصاء حتى أصابهم اليأس؛ إذ لا يوجد توجيه صحيح لطاقات الشباب، أو أيّ دعم لمبادراتهم.

ونلحظ ان كلَّ المسؤولين وصنّاع القرار هم من كبار السنّ، فمتى يأتي دور الشباب؟ وعلينا أن لا ننسى أن التطرّف وليد الفقر، ولذلك استغلّت الجماعات المتطرفة ظروف الشباب، وتولّت توجيههم نحو أهدافها الخاطئة.

• **بشرى عطا الله** – ممثلة للمجلس الأعلى للشباب، إدارة أعمال سنة أولى/الأردن

مَن يمسكون بمفاصل الاقتصاد في عالمنا العربي لهم توجُّهات تقف في وجه الفتيات المنقّبات، وتحول دون توظيفهنّ وانخراطهن في سوق العمل، بدعوى أنَّ النِّقاب يحدُّ من قدراتهنّ الإنتاجية. وقد اقترح عليَّ أحد المدرسين الجامعيين عندما كنت أدرس تخصص إدارة الأعمال إمّا ان أُغيِّر تخصصي أو أخلع النقاب.

وثمة نقطة أُخرى تتعلق بالتعليم الذي يعتمد حشو ذهن الطالب بالمعلومات النظرية، فأين هي البرامج التطبيقية لكثير من التخصصات التي يحتاج فيها الطالب إلى التدريب العملي؟

• **رامي صبيح** – جامعة فيلادلفيا/الأردن

يعاني الشباب من عملية إقصاء بالرغم من كفاءتهم العلمية وقدراتهم التقنية، ولا يحظون بالفرص المناسبة للعمل. وأعتقد أنه قد حان الوقت لتوعية كبار السن ومَن يمسكون بزمام الاقتصاد للأخذ بيد الشباب نحو المستقبل، ليقوموا بدورهم في البناء المجتمعي والتنمية.

• **متحدث**

التعليم في الوطن العربي بمجمله ينقاد ويقود إلى الهاوية، لأنه مسيَّس منذ بدايته إلى إنتاج بطالة نحن نعاني منها أصلاً. والعمل ليس عيباً على أي شاب أو شابة في كل قطاعاته واختصاصاته، لكن التعليم أصبح يسير بتوجُّه شكلي من أجل الحصول على شهادات.

إذا أجرينا دراسة على الفئة العُمُرِيَّة من ١٨ إلى ٣٠ سنة في الأردن وفي فترة الهبّة الديموغرافية التي كان فيها الأردن في أوجه السكّاني عام ٢٠٠٧ وهو ينحدر باتجاه عام ٢٠٢٠، إلى أن يصبح في عام ٢٠٥٠، فإنَّ النسبة هي ٦٨٪ ولكن الهبّة الديمغرافية أوشكت على الانتهاء والقطاع العام من الشباب لا يتجاوز (٢٥٪).

• **د. علي الدويري** - جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية/السعودية

الموضوع الاقتصادي مهم جداً، فالشباب يشكلون (٦٠٪) من المجتمع العربي، لكنهم مُهملون، لذا يجب أن يتم تأهيل الشباب العربي لسوق العمل، وأن تُستهدَف المؤسسات المهنية القادرة على تأهيل هؤلاء الشباب لأن يحلّوا محل أكثر من (٧٠٪) من العمالة الوافدة للدول العربية بشكل عام.

وكذلك يجب تأهيل القطاع الخاص، فهو قطاع ضعيف جداً في تحمّله المسؤولية تجاه الشباب، فالدولة هي التي تقوم بتوظيف شبابها وتسعى لتوظيفهم، بينما القطاع الخاص يستخدم عمالة غير عربية. ولهذا يجب رسم سياسات اقتصادية تؤهّل القطاع الخاص للقيام بدوره حتى يحقق الأمن الوظيفي للعاملين لديه.

ولا يخفى أنَّ جميع منتدياتنا العربية التي نناقش فيها مشكلات الأمة العربية بعيدة كل البعد عن أصحاب القرار السياسي أو عن الحكومات التنفيذية، لذلك لن يسمع الإخوة في الحكومات العربية مطالبنا. فالعالم العربي بحاجة إلى إدارة تُشرك الشباب العربي ليساهم في الاقتصاد والتنمية.

• **متحدث**

نحن نتكلم الآن عن الاقتصاد العربي وعن تمكين الشباب للمستقبل. وستوضع توصيات هذا المؤتمر على الرفّ فكأننا لم نصنع شيئاً. فهل يتمثَّل تمكين الشباب بأنْ نؤسِّس وزارة أو مركزاً للشباب ؟ وهل يقتصر تمكين الشباب على خلق فرصة عمل للشباب؟ أقترح أن يقوم المنتدى بوضع ميثاق لتمكين الشباب للمستقبل، ويكون هذا الميثاق على غرار الميثاق الاقتصادي والميثاق الاجتماعي اللذين سبق وضعهما، لأننا نتكلم عن خطة عمل ولا نتكلم عن توصيات فقط. ولا بد من خطة عمل للبدء من الأسرة، فهي الأساس.

• **متحدث**

يوجد ارتباط شرطي بين الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل، فإذا ما نظرنا جيداً إلى الاقتصاد العربي نجد أنه اقتصاد هشّ، فهو يعاني كثيراً من الأزمات، لكونه مرتبطاً باقتصاديات أخرى. والاقتصاد القوي هو الذي يمكّن الشباب العربي من اقتحام آفاق المستقبل، ويبادر فيه أهله بتحسس مسؤوليتهم الاجتماعية. فأين رجال الأعمال العرب وأين تريليوناتهم؟ وأين الاستثمار في الوطن العربي؟ وأين المسؤولية الاجتماعية للمصارف العربية والتي تربح بالملايين، وكذلك المؤسسات المالية العربية لتخصص جزءاً من أرباحها ومن ميزانيتها لتمكين المشروعات الصغرى والمتوسطة وربط النسيج الصناعي والزراعي والاقتصادي في أوطانها؟ ثم هل يمكن أن نتحدث عن إمكانيات تمكين الشباب في ضوء هذا التشرذم العربي؟ هناك أسواق عربية للأسف تمكّن جنسيات كثيرة من كل أنحاء العالم العربي بالعمل ولا تمكن بسبب ظروف سياسية وأمنية، الشباب العربي المتعطّل عن العمل ثم نتكلم عن البطالة، مع العلم أنَّ مؤسساتنا تشتغل بـ ٢٥٪ من طاقتها الإنتاجية.

الموارد المخصصة لتمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبرامج تشغيل الشباب في الوطن العربي كثيرة، ولكننا لا نتشابك اقتصادياً ولا نستفيد من بعضنا الآخر.

• **عماد السعودي**- المجلس الأعلى للشباب/الأردن

كيف لنا أن نطبّق التوصيات التي سنخرج بها من مؤتمرنا هذا؟ وأين دور البرلمانات الشبابية في صنع القرارات السياسية؟

وفي سياق الحديث عن التعليم، فنحن بحاجة إلى برامج تعليمية جامعية تُنمّي فينا مهارات التواصل ومواجهة التحدّيات. وكذلك لا بد من محاربة المحسوبية في التوظيف، لتجد الكفاءات الشبابية مكانها في سوق العمل.

• **متحدث**

حلول مشكلات الشباب أصبحت معروفة، لكنَّ ما ينقصنا هو التطبيق. أما قضايا التعليم، فينبغي أن يكون معنى التعليم «التمكين» والمشاركة في الاقتصاد للحصول على حصة عادلة من نتائج التنمية، وذلك بأن توزَّع الثروة بين الناس بميزان عادل. وبهذا لن توجد فرصة للمتطرفين لبث سموم أفكارهم، ومن ثمَّ سيعمل الجميع بعيداً عن الإحباط. ولا تخفى العلاقة بين المال والسياسة، فهي التي جعلت صاحب رأس المال يحكم، ويضع القوانين لمصلحة شركته ومؤسسته، التي ستأخذ فرصة الشركة الصغيرة. فمشكلتنا في التعليمات والسياسات والقوانين التي تولِّد الفساد، كونها تموِّل الأغنياء وليس الفقراء. وعندما يبادر الشباب بفكرهم لصناعة يعاقَبون مرَّتين؛ مرة بالمخاطرة بفكرة المشروع وجهدهم ووقتهم وفرصتهم، ومرة ثانية بالمخاطرة برأس المال، وهم مضطرون لأن يسددوا رأس المال عندما يخسرون.

• **متحدِّث**/ فلسطين

نحن تحت الاحتلال الإسرائيلي نعاني الأمرين، ولم نعايش تجربة الثورات العربية وانتعاش أو كساد الاقتصاد العربي، لأن همّنا هو صراع حرية وصراع الوطن وصراع عرض وصراع بقاء. كل عرب الداخل في الأرض المحتلة عام ٤٨ يعيشون تجربة تمييز عنصري في الاقتصاد وفي الحياة. نحن لا نجد النفس الذي تتنفسونه بحرية في بعض المواقع العربية. لِم لا يزاح الستار عن هذا الكيان الغامض الذي بجوارنا؟ لماذا لا نأخذ تجارب سويسرا وإنجلترا؟ ولماذا لا تُدرس التجربة الاقتصادية الناجحة التي يقوم بها هذا الكيان الذي لا تختلف بيئته عن بيئتنا في أي شيء؟

إننا داخل حصار اقتصادي وسياسي وإنساني، وعلى الرغم من الصراع الثقافي الحضاري الذي يعتمل داخل هذا الكيان، إلا أنه طوَّر الاقتصاد ومكَّن الشباب العرب في بعض المناطق.وأقولها باسمكم جميعاً نحن هناك باقون باقون ما بقي الزعتر والزيتون.

• **رئيس الجلسة د. الصادق الفقيه**

شكراً أخي الكريم على حماستك، وأعتقد أننا في هذا الجمع الكريم لنا مواجع وقضايا ونعاني إحباطات، ولنا القدرة كذلك للتعبير عنها بذات الحماس، ولكننا نناقش على هذه المنصة قضية محدَّدة بموضوع معين ينبغي أن نستوفيه،ولذا سنترك الخطب، فما أكثر منابرها في عالمنا العربي وما أكثر ما رزئنا بالخطب.

• **د. أحمد عتيقة/ليبيا -الأردن**

وجَّه لي د.عبد الله سؤالاً مباشراً يتعلق بالخصخصة. لم أتحدَّث بصفتي الرسمية وعملي في البنك الدولي، وإنما تحدثت بموضوع له علاقة بهذا المؤتمر. ثانياً الخصخصة ليست خيراً كلها ولا شراً كلها، وهي ليست العلاج السحري لكل المشكلات التي عانت وتعاني منها الاقتصاديات العربية. لقد تشرَّفت بعضوية اللجنة الملكية لتقييم التخاصية في الأردن، التي أنهت أعمالها قبل عام، ونشرت تقريراً طويلاً أدعو الجميع للاطلاع عليه، لأنه أعطى التجربة الأردنية حقها سواء من الامتداح أو الانتقاد. فلم تكن الخصخصة السبب الذي أدى إلى ضمور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وإنما أسباب عدم نجاح هذه الشريحة المهمة في الاقتصاد وخاصة في القطاع الخاص يعود لأسباب كثيرة ذكرناها في المداخلات المختلفة.

لقد تحدثنا عن أمور مختلفة في جامعاتكم وفي مركز البحث، وهو ما يحتاج إلى مهارات مختلفة، ينبغي أن نسعى لأن يحوزها الشباب، ليكون تواصلنا معهم واضحاً.

• **خلدون ضياء الدين/سورية**

القضية لها أبعاد متعددة، وقد عرضت في حديثي للنُّظم السياسية والبيئية والاجتماعية. لقد كان حديثي محدَّداً، وهو ما عليكم الانتباه له مستقبلاً عندما تقومون ببحثٍ ما أو دراسة؛ أعني ضرورة تحديد الموضوع، والكتابة فيه بتركيز وليس مجرد تعداد صفحات.

• **د. هناء القلال/ليبيا**

إذا لم نحارب الفساد فلن نستطيع تطوير التعليم أو المعرفة أو التمكين الاقتصادي، فكل التحويلات والأموال التي تُخصَّص لتمويل مشاريع الشباب وتمكينهم، إذا لم يحارَب الفساد فلن نتمكَّن من فعل شيء. فحتى نبني دولة لا بدّ من محاربة الفساد وترسيخ مبدأ سيادة القانون ومحاربة الإفلات من العقاب.

فعلى الشباب الحفر في الصخور فالحقوق لا تُعطي بل يُحارب من أجلها، دون استخدام العنف، فالعنف ليس هو الحل. ومحاربة الفكر المتطرف لن يكون بالقنابل والصواريخ بل بالتعليم وبالتوعية وببناء القدرات، ولن يكون ذلك إلا من خلال الشباب.

الباب الثالث

تمكين الشباب للمستقبل: آفاق وتحديات

الإبداع والثقافة وريادة الأعمال

د. مي البطران*

أتمنى أن أقنعكم بوجهة نظري. أعتزُّ بأن أكون بينكم اليوم، للحديث عن ريادة الأعمال بكونه حلّاً أساسياً للبطالة، وطريقاً بديلاً في خلق فرص التوظيف في بلادنا العربية.

شاهدتُ ذات مرّة كاريكاتيراً ظريفاً جداً، يصوّر رائد أعمال يقفز من على الجبل وبعد ذلك يفكر كيف يصنع الطيّارة. وهذه فكرة متطرفة قليلاً. فرائد الأعمال يطبق نظرية «الحاجة أمّ الاختراع»، فلديه هنا حاجة ولديه فكرة، ولديه القدرة والتحدّي لذاته وللظروف المحيطة به.

رائد الأعمال هو الشاب أو الشابة المتمكن جداً من نفسه ولديه الثقة بنفسه وبقدرته على حل الأمور الصعبة. فعلينا تمكين شبابنا.

---

* مؤسس ورئيس مجلس إدارة TMA للإدارة التعليمية والاستثمار والتنمية، وعضو منتدى الفكر العربي /مصر.

ونلحظ أنَّ المناخ العام الموجود في بلادنا العربية سواء ما يسود الشباب أو الحكومات وصنّاع القوانين، وكذلك المجتمعات المدنية، تتيح لنا إعطاء الفرص لتحقيق التمكين الشبابي.

ولا بدَّ من أن يتعامل الشباب مع هذه القضية بفكر مختلف وبطرق مبتكرة لتحقيق طموحاتهم في التمكين. وعلى المجتمع المدني كذلك تغيير ثقافته، ويكون هذا بدعم الأنشطة غير المنهجية، بما في ذلك الرياضة والألعاب الإلكترونية، والسفر والرحلات. فكل هذه الأمور تولّد في الشباب صغار السِّنّ طاقات كبيرة جداً، وتبعث إمكانياتهم. فالأنشطة غير المنهجية من الحاجات المهمة جداً التي يجب أن نهتم بها كحل يتوازى مع موضوع الإصلاح التعليمي في البلاد العربية المختلفة بأفكارها المختلفة.

تشرفت بأني كنت من مؤسسي الاتحاد المصري للألعاب الإلكترونية في مصر، وقد رأيت فيديو عُملَ في أمريكا عن Platform أمريكي يجمع فيه أصحاب الأفكار في العالم، ويتحدّث في هذا الفيديو بيل غيتس وكلنتون، وأناس من مختلف الأفكار. ثم جاءت سيدة تُدعى جين مكانيكال، وقالت إنّ الألعاب بهذه طريقة تستخدم لحل المشكلات، وروت حكاية قديمة، هي أن أول لعبة صنعوها كانت لعبة بالحجر، عُملت في إيطاليا على ما أظن، وكانوا يعانون من المجاعة، فراح الحاكم يسليهم عن المجاعة، بأن يأكلوا في يوم، وفي يوم آخر يلعبوا مباريات. وبعد مدّة من الزمن تساءل الحاكم: ماذا نعمل بهؤلاء الناس، فهم يأكلون يوماً ويلعبون يوماً. فاقترح إقامة مباراة نهائية بين أقوى فريقين،والفريق الذي ينتصر هو الفريق الذي يملك إمكانيات وطاقات مختلفة، ويستطيع أن يحل لنا مشكلة المجاعة.

هذا هو التمكين، لأن مَن يمارسون هذه الألعاب لديهم هدف واستراتيجية، ويتحلّون بروح الفريق، وهو ما ينقصنا في الشرق الأوسط..

التكنولوجيا تحلُّ مشكلات، ويوجد فرص عمل، ووسيلة للثراء، كما هو حال بيل غيتس صاحب أغنى شركة في العالم، هي شركة أبل. وفضلاً عن كل هذا فإنَّ التكنولوجيا تكسر الحواجز السياسية. في أبناء عالمنا العربي طاقة ذهنية وبشرية كبيرة جداً، قادرة على إيجاد حلول داخلية.

سافرت ذات مرَّة إلى كوريا، وشاهدت Flash ship store لشركة سامسونج، التي صنعت هواتف smart وشركة construction وهي شركة استثمار عقاري اسمها ريميدن، تستثمر في بيوت المستقبل. فبماذا تختلف بيوت المستقبل عن بيوتنا smart homes. بالضبط تُفتح بالـ smartphone فلا يوجد مفتاح السمارت فون، إنما هو مفتاح السيارة ومفتاح البيت وهو credit card، وهو الذي يخبرني أن ثلاجتي فيها لبن أو لا يوجد، فيبعث رسالة للسوبر ماركت عن طريق الإيميل، والإيميل في السوبر ماركت يعمل إرسالية اللبن على باب البيت ويسحب ثمن اللبن من الـ credit card. ولمّا سألت عن انتهاء شحن التلفون، أجابوني: إذا انتهى شحنه يمكنك وضعه في جيبك ليشحن بالطاقة المستمدة من أجسامنا، فجميعنا يمتلك طاقة حرارية يمكن أن تتحوّل إلى طاقة كهربائية. وهم الآن يعملون على تصنيع قماش يوصل الطاقة من أجسامنا إلى الهاتف. فالأفكار الكبيرة موجودة في العالم، وفي العشر سنوات القادمة سيحصل تغيير جذري في كل ما نستعمله، فالعصر الذي سيعيشه الشباب عصر متغير جذرياً فنحن في ثورة تكنولوجية قوية جداً ستغير نوعية الحياة، ونحن أصحاب حضارات عظيمة ولدينا طاقات هائلة.

وأخيراً سأنهي بالحديث عن دور الحكومة، فعلى الحكومات وأصحاب متخذي القرار بالتعاون مع الشباب والمفكرين إيجاد ما يسمّى التنبؤ المستقبلي. وبعض الحكومات العربية الآن تعمل ما يسمّى Technology forecast؛ أي ماذا سيحصل في

المستقبل القريب من الناحية التكنولوجية، للمساعدة في سنّ القوانين والتشريعات الخاصة بالموضوعات التي نتحدّث عنها.

ولا أخفي أنني ضدّ قوانين ريادة الأعمال بمسماها هذا، لكنني مع قوانين تمكين الشباب عن طريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأقترح تشكيل لجنة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تمكين الشـــباب في برنامج ريادة الأعمال

آليات ونماذج نجاح من السعودية

أ.د. عبد الوهاب نورولي*

تولّدت فكرة تأسيس هذه المبادرة من ضرورة تطوير الشباب ودعم مشاريعهم. فالشباب في حاجة اقتصادية، ولديهم الرغبة في رفع مستواهم الفكري والثقافي. والمجتمع كذلك في حاجة لطاقات الشباب في عمليات التنمية والتطوير، وأن يركِّز جهوده على المشاريع الصغيرة. وفي هذه الحال كان لا بدّ من تضافر الجهود الشبابية والمجتمعية في إحداث التنمية والارتقاء بآلياتها، لتحقيق التطوير المنشود على الصُّعُد كافّة، من خلال تنمية الشباب وتطوير قدراتهم، ليتمكنوا من دخول سوق العمل بمشاريع ناجحة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. وقد تسنّى لهذا البرنامج تنمية وتطوير ٥٠٠ شابّ وفتاة من الطلبة وخريجي الجامعات.

وقد استدعت مسوِّغاتٌ متعددة، استحداث هذا البرنامج، فالأرقام الإحصائية الرسمية تشير إلى أنَّ نسبة البطالة في المملكة العربية السعودية، تصل إلى ١٠٪، وأنَّ الحاجة ماسَّة إلى توفير العديد من فرص العمل الوظيفية للشباب والفتيات، وتمكينهم من الأدوات والمهارات اللازمة لهم في الأعمال الحرّة، في ظل النمو الاقتصادي السريع للمشاريع الحرّة، وبخاصة إذا علمنا أن نسبة الشباب في السعودية تبلغ ٦٠٪ من السكان، وأنَّ ما نسبته٨٠٪ من اقتصادات الدول قائمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

---

* أستاذ في كلية الطب والعلوم الطبية-جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وعضو منتدى الفكر العربي/السعودية.

وعليه؛ فإنَّ هذا البرنامج يهدف إلى:

- استثارة رغبة الشباب واستنهاض قوتهم لمساعدتهم في تحديد أهدافهم.
- تنمية مهارة تواصل الشباب مع الآخرين.
- تطوير مشاريع الشباب من خلال تعزيز قدرتهم على تخطيط مشاريعهم بطريقة علمية وعملية.
- احتضان أعمال الشباب من خلال تحديد مدى الجدوى الاستثمارية لمشاريعهم.
- تأهيل الشباب للخروج إلى سوق العمل بمشاريع استثمارية.
- مساندة الشباب ودعمهم لبدء تنفيذ مشاريعهم، ومتابعة استمرارها.

ولكي تتحقق أهداف هذا البرنامج فمن الضرورة بمكان احتذاء منهجية في العمل تنقل الشباب من مستوى الرغبة إلى مستوى الريادة. وتتأسس هذه المنهجية على مفردات منهجية قوامها: استكشاف الرغبة، وتنمية المهارة، وتطوير المشروع، وجدوى الاستثمار، وقوة التسويق. ويوضّحها الشكل التالي:

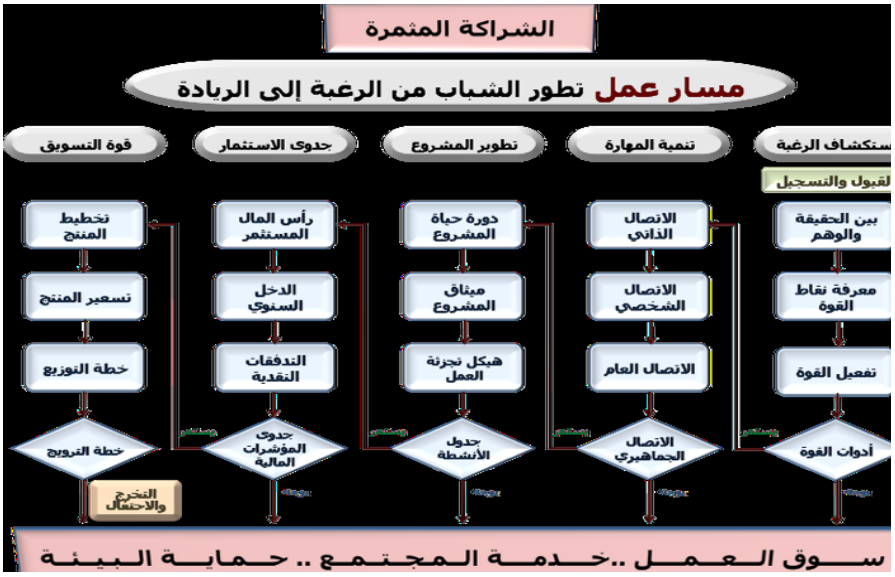

فاكتشاف الرغبة والقوة يمكن تأصيلها عبر لقاء شبابي تحفيزي تدريبي، يتم من خلاله مساعدة الشباب في الدخول إلى أعماقهم، والبحث في نقاط قوتهم، وتحفيزهم بالاطلاع على النجاحات الشبابية المؤثرة، والتجارب الناجحة، وتبادل الخبرات، ليحددوا أهدافهم وفق منهجية (psfy).

وتشمل هذه المنهجية:

- التخلص من الأوهام وتأكيد الحقائق، المتصلة بالماضي والحاضر، وفرز أفضل الاستثمارات المتاحة.
- تمييز نقاط القوة: فلا بد أن تتولد لدى الشباب قناعات أكيدة بالشعور بفعاليتهم والرضا والأصالة، وأن يشعر الناس بأن لدى الشاب الموهبة الكافية لإنجاز هذا العمل والتعلّم أكثر في هذا العمل.
- تفعيل نقاط القوة: وذلك من خلال البحث عن الفرص الضائعة وتوظيفها في تحقيق النجاحات، عبر مهارات وتقنيات جديدة.
- الاستفادة من أدوات نقاط القوة، من خلال عدد من الاستراتيجيات المتصلة بالتركيز وتوسعة الخبرات والمواءمة بين درجات النمو والحاجات ونقاط القوة.

وبعد أن يحدِّد الشباب أهدافهم، فإنهم بحاجة إلى أن يتواصلوا مع ذاتهم على نحو إيجابيّ، ثم يتواصل فريق العمل مع الجهات الداعمة والمساندة سواء من الأقران أو المجتمع، ليتمكن الشباب من تحقيق أهدافهم وفق منهجية (opcsy). وتشمل هذه المنهجية:

(١) الاتصال الذاتي

(٢) الاتصال الشخصي

(٣) الاتصال العام

(٤) الاتصال الجماهيري

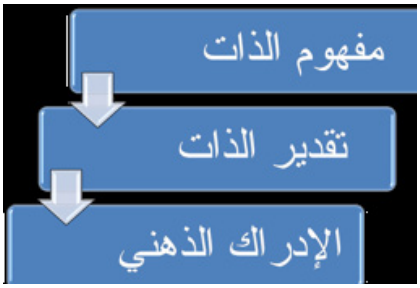

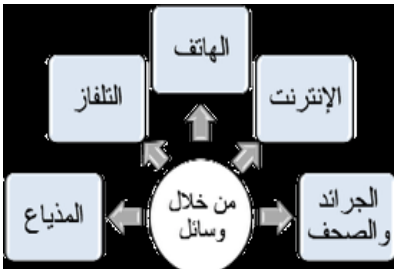

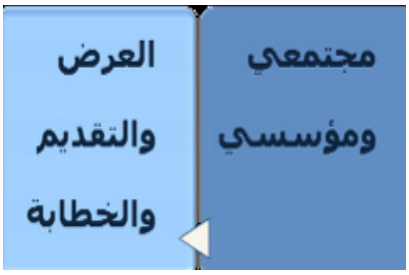

وإذا أراد الشاب امتلاك مشروع ناجح، فهذا يتطلب منه التخطيط لمشروعه بطريقة علمية وعملية ضمن منهجية إدارة المشاريع، ليتمكن من التخطيط والتنفيذ والتقويم، مما يساهم في وضوع العمل وآلياته، وفق منهجية (oppmy).

ولن يستطيع الشباب النزول إلى سوق العمل دون أن يتأكدوا من جدوى مشاريعهم، ومعرفة أدوات دراسة الجدوى؛ إذ من الأهمية بمكان الاقتناع ابتداءً بمشروعاتهم، ليتمكنوا من إقناع الداعمين، وفق منهجية (opfsy).

ولا يخفى أنَّ أهم خطوات نجاح المشاريع هو التسويق الجيد. فلا بد من إعداد خطة تسويقية تكون ملائمة ومتوافقة مع تحديد الأهداف التسويقية للمشروعات، ضمن مفهوم المزيج التسويقي، ووفق منهجية (opmmy).

وفي لقاء تطبيقي مدته يوم واحد يتعرف المتدرب على دوره ومسؤولياته، وآليات التعامل مع الجهات الداعمة له، والاستفادة من الجهات المساندة وفق منهجية (oppiy)، والبدء بالبحث عن جهات الدعم وتوفير متطلباتها واشتراطاتها.

ولضمان الاستمرارية ونجاح العمل، يحصل الشاب في عمله عند بدء التنفيذ والتشغيل على المساندة العلمية والعملية من تدريب وتوجيه على رأس العمل، وتقديم الاستشارات المحددة، بما يضمن له نموّ مشروعه واستمراره وفق آلية عمل مكتب إدارة المشاريع (pmo).

وقد تم تسويق برنامج ريادة الأعمال إلكترونياً وميدانياً، لضمان مشاركة متنوعة من رواد أعمال شباب، ليساهموا في رفع كفاءة الشباب في مجتمعهم، ونشر ثقافة الريادة.

دور الشباب في التغيير: تجارب آسيوية

د. محمد نعمان جلال*

مقدمة

موضوع الشباب والتغيير موضوع بالغ الأهمية لخمسة اعتبارات:

الأول: اتسام الشباب دائماً بالحماسة والبحث عن الجديد.

الثاني: التغيير/التغير أحد سنن الحياة الطبيعية، فلا ثبات لأي شيء مادي أو معنوي، بشر أو غير بشر، بما في ذلك النبات والحيوان والجماد، لأن الجميع يصيبه التآكل وينطبق عليه قانون النشأة والشباب ثم الكهولة فالموت أو الانقراض بسبب أو بآخر. وكما قال الشاعر:

من لم يمت بالسيف مات بغيره تعددت الأسباب والموت واحد

الثالث: أن الله وهب الإنسان العقل، وهذا يعني أنه لا بد من أن يستخدم ذلك في الإبداع والتطور، وهو جوهر التغير كمفهوم.

الرابع: اختلاف التغيير في أسلوبه وفي مضمونه وفي سرعته وفقاً لاعتبارات الزمان والمكان والثقافة.

---

* مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق/ خبير في الدراسات الاستراتيجية الدولية والشؤون الآسيوية والخليجية، وعضو منتدى الفكر العربي/مصر.

• الزمان متغير بصفة دائمة، وهناك ثلاث سمات رئيسة لمفهوم الزمان، وهي: التغير الدائم، وأنه لا يمكن استرجاعه، وأنه لا يمكن تخزينه.

• والمكان له ثبات نسبي ولكنه يتغير أيضاً، أحياناً بتغيير الدول وتقسيمها أو إضافة لها بالاندماج أو نحو ذلك. وأحياناً لا يتغير المكان بل تتغير قيمته الاستراتيجية صعوداً أو هبوطاً، زيادة أو نقصاناً.

مثال: قيام الحضارات وانهيارها أو الدول وجغرافياتها وتغيرها، أو الأسماء وتغيرها بل والكلمات وتغير مدلولاتها عبر الزمن. وأيضاً تحوُّل طرق التجارة من مسار إلى آخر.

• الثقافة: الثقافة تعني اللغة والتراث والأشياء المادية والمعنوية، وهذه أيضاً إحدى سماتها التغير، فمفردات اللغة تتغير معانيها وطريقة نطقها واستخداماتها، وتختلف النظرة إلى التراث من مرحلة لأخرى، ومثال ذلك أن الأهرامات بُنيت لحفظ جثمان المتوفى من الفراعنة، وتحولت عبر العصور إلى تراث سياحي. وكذلك عجائب الدنيا، كل منها بنيت لغرض، وتغير الغرض عبر الزمن أو انهارت تلك العجائب.

ومثال ذلك سور الصين العظيم الذي بني لحماية الصين من الغزاة البرابرة؛ أي الذين ينتمون للمناطق المجاورة للصين ولم يبنوا حضارة مثلها، وتحول الآن أيضاً لأثر سياحي.

الخامس: الكلمة المفتاح في العصر الحديث هي التغيير في العادات والتقاليد والسلوكات والقيم، كما في المخترعات والمبتكرات. فالعلاقة الجنسية مثلاً تغيرت مفاهيم كثيرة ترتبط بها، ومفهوم الزواج تغير ويزداد تغيراً في القرن الحادي والعشرين، حتى في أطراف العلاقة ما كان يوصف بالممنوع والمحرم تغير في مضمونه... وهكذا.

وبناء على ما سبق تبرز أهمية الموضوع، ولذلك نقسمه إلى قسمين:

الأول: الإطار العام لموضوع الشباب والتغيير.

والثاني: النماذج الآسيوية، وهي الصين والهند وتايوان.

وفي ضوء ذلك نتناول الموضوعات التالية:

١ - مكانة الشباب وأوضاعهم في الإطار الديمغرافي للمنطقة العربية.

٢- طموحات الشباب العربي.

٣- التحديات التي تواجه الشباب.

٤- الأمم المتحدة للشباب.

٥- دور الشباب العربي في التغيير الراهن: الربيع العربي نموذجاً.

٦- النماذج في بعض التجارب الآسيوية:الصين والهند وتايوان.

٧- خاتمة.

ونتناول كل قسم في إيجاز شديد، لأن الموضوعات متشعبة، وفي بعضها سنركز على رؤوس الموضوعات. ويمكن أن نستطرد في أثناء النقاش إذا لزم الأمر؛ وذلك لضيق الوقت المحدد لهذه المداخلة.

وثمة ملاحظة رئيسية وهي أنني أركز في حديثي على المنطقة العربية، لأنها المنطقة التي نعيش فيها وينتمي إليها الشباب الذين نخاطبهم، فهي البيئة التي نعبر عنها مع إبراز خاص للمنطقة الآسيوية، أو بالأحرى تجربتي الهند والصين (مع إشارة أيضاً لتجربة تايوان) كأكبر قوتين في آسيا. كما أنني عملت فيهما دبلوماسياً لمصر فترة من الزمن تتيح لي التحدث عنهما بقدر لا بأس به من الثقة.

وفي الخاتمة سوف أعرض لبعض الاستنتاجات أو الخلاصات من التجارب الآسيوية.

القسم الأول: الإطار العام لموضوع الشباب والتغيير

أولاً: مكانة الشباب وأوضاعهم في الإطار الديموغرافي للمنطقة العربية.

تشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان المنطقة العربية يبلغ ٣٦٧ مليون نسمة. وبما أنهم في تزايد مستمر فمن المحتمل الآن أنهم يزيدون على ٤٠٠ مليون نسمة. ويمكن تقسيم المنطقة إلى أربع مجموعات من حيث الحجم السكاني والموقع الجغرافي:

الأولى: وادي النيل والقرن الإفريقي، وتضم: مصر والسودان والصومال وجزر القمر وجيبوتي، وتقدر نسبتهم بـ ٣٨٪ من إجمالي عدد سكان المنطقة العربية. وتشكل

مصر ٢٨٪ من إجمالي السكان العرب، ويليها السودان، الجزائر، المغرب، العراق، السعودية، اليمن، سورية، وتونس.

الدول التي يزيد عدد سكانها على ١٠مليون

الدولة والترتيب	مصر ١	السودان ٢	الجزائر ٣	المغرب ٤	العراق ٥	السعودية ٦	اليمن ٧	سورية ٨	تونس ٩
عدد السكان بالمليون	٩٢	٤٥	٣٥,٥	٣٤	٣٠,٥	٢٦,٥	٢٤,٥	٢٣	١٠,٥

الدول التي يزيد عدد سكانها على ٤ مليون

الدولة والترتيب	ليبيا ١٠	الأردن ١١	الإمارات ١٢	الأراضي الفلسطينية ١٣	لبنان ١٤
عدد السكان	**٦,٧**	**٦,٥**	**٤,٧**	**٤,٤**	**٤,٣**

الدول التي يقل عدد سكانها عن ٤ مليون:

الدولة والترتيب	موريتانيا ١٥	الكويت ١٦	عُمان ١٧	قطر ١٨	البحرين ١٩
عدد السكان	**٣,٣**	**٣,٢**	**٣**	**١,٥**	**١,٢**

الملاحظة الأولى:

١- تشكل مصر حوالي ٢٨٪من إجمالي السكان العرب.

٢- تشكل كل من السودان والجزائر والمغرب في المتوسط ١١-١٢٪ بالنسبة لكل دولة.

٣- تأتي العراق في المرتبة الخامسة.

٤- تليها السعودية واليمن وسورية باختلافات طفيفة.

٥- ثم تونس.

٦- يتقارب عدد سكان كل من: ليبيا والأردن.

٧- في حين يتقارب عدد سكان: الإمارات، ولبنان، وفلسطين.

٨- ويتقارب عدد سكان كل من: موريتانيا والكويت، وسلطنة عُمان.

٩- وتأتي في المجموعة الأخيرة: الصومال، وقطر، والبحرين، وجيبوتي، وجزر القمر.

الملاحظة الثانية: إن إحصاء عدد السكان هو بنسبة تقريبيّة لعدم الحصول على إحصاءات دقيقة.

أما بالنسبة لعدد الشباب ونسبتهم فنشير بوجه عام إلى أن أغلب سكان الوطن العربي ينتمون إلى جيل الشباب.

ثانياً: طموحات الشباب العربي

لدى جيل الشباب خبرات ومهارات لم تتح للأجيال السابقة خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهم الأكثر تفاعلاً مع ثقافات العالم المعاصر، والأكثر قدرة على الابتكار والإبداع والأكثر تطلعاً للمستقبل، ويواجه هؤلاء الشباب تحديات عديدة ومركَّبة تحول بشكل كبير دون تحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم.

وهذا ما يجعل طموحات الشباب أكبر مما يتيحه المجتمع من فرص في مجالات المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نتيجة الواقع المعاش، والمفارقة بين التطلعات والقدرات الأخرى والخبرات التراكمية، أو بالأحرى عدم توافر الخبرات التراكمية -ربما باستثناء ما يرتبط بتكنولوجيا المعلومات- التي غيَّرت كثيراً من المفاهيم السائدة والإمكانيات لدى جيل الشباب. ويمكن القول إن أبرز طموحات الشباب تتمثل في:

١-طموح عام وهو تصور القدرة على إعادة تشكيل العالم إذا أعطي المجال لإطلاق طاقاته الإبداعية والإدارية والسياسية.

٢-طموح خاص يرتبط بالرغبة في الربح السريع والعائد الكبير أو المناصب الرفيعة دون المرور بالعملية التراكمية والخبرات العملية في الوظائف، وما مرَّت به الأجيال السابقة حتى وصلت إلى مواقع قيادية.

٣- التطلعات البشرية الطبيعية الثلاثة، وهي: الحياة المرفَّهة، والتمتع بالمعدات الحديثة، وترك تراث بشري اجتماعي (الأسرة والأولاد، أو أعمال خيرية) بفرص أفضل مما تحققت له، ومنها: الحصول على الوظائف المتميزة والعالية، بخلاف الأجيال السابقة.

وأحياناً يطلق على هذه التطلعات التعبير التالي:

To Live, Let live and leave a Legacy (3L`s)

٤- التطلع للتعليم الأفضل والرعاية الصحية العالية، وهذه ليست متاحة للجميع في معظم الحالات، نظراً لظروف المجتمع وإمكاناته.

٥- السعي للمساواة الجندرية بين الجنسين، بما يتيح للمرأة الاستفادة من قدراتها على اتخاذ القرار والمساهمة في بناء المجتمع وتطويره.

٦- الرغبة في استكشاف العالم الخارجي؛ إما سعياً للسياحة أو بحثاً عن الوظيفة، وهذا ما يُحدِث المفارقة أحياناً بين الإمكانيات المادية والقدرات المتاحة لديه، وبين إمكانيات المجتمع. ويؤدي الإعلام بوجه عام والإعلام الحديث بوجه خاص دوره في تغذية هذه الطموحات التي تتسم أحياناً بالمبالغة، نتيجة نقص المعلومات، أو عدم دقتها عن العالم الخارجي، مما يدفعه للتطلُّع للمغامرة. فكثير من الشباب يعيش في العالم الافتراضي ويتصور أن تحويله إلى حقيقة واقعية في العالم الحقيقي مسألة سهلة، وليس ذلك حقيقياً.

ولكن كل هذه الطموحات وغيرها هي من الأمور المشروعة والمنطقية في سن الشباب في مختلف الأجيال ومختلف الدول، ولو استرجعت الذاكرة كبار السن في مرحلة معينة لوجدتهم كانوا شباباً في مرحلة تاريخية سابقة، ولهم طموحاتهم، وإن كان الأمر مختلفاً لعدم وجود ثورات تكنولوجية واتصالية ضخمة وسريعة على غرار ما حدث في القرنين العشرين والحادي والعشرين.

ثالثاً: العقبات والعوائق التي تحول دون تحقيق الطموح

١-انخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية في الإنتاج أو المشروعات.

٢- تدني مستوى المشاركة السياسية في مؤسسات الدولة والوظائف العامة (المجالس المحلية النيابية، والمؤسسات السياسية والحزبية).

٣-ضعف الدور الشبابي في المشاركة في المؤسسات الاجتماعية، وأحياناً في المؤسسات الشبابية؛ إذ يتم تعيين قيادات من كبار السن.

وترجع التحديات أو العقبات السابقة إلى اعتبارات متعددة:

أولها: تعارُض الطموحات مع التأهيل العلمي أو الوظيفي، ففي معظم البلاد العربية ينظر المجتمع وبخاصة الشباب للمؤهل الجامعي على أنه نهاية المطاف في التعليم، وأنه حقق ما لم يحققه غيره من الجيل السابق عليه، ولهذا يستحق أن يتولى المناصب، في حين أن الجيل السابق بدعوى الخبرة العملية التراكمية لا يرغب في التخلي عن المناصب الوظيفية بسهولة، ومن ثم يحجب جيل الشباب.

أما بالنسبة للتأهيل الوظيفي فما زالت الثقافة السائدة تربط بين المؤهل الجامعي والوظيفة دون اعتبار لمفهوم التأهيل الوظيفي المرتبط بطبيعة كل وظيفة، على غرار ما يحدث في الدول المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة وكندا، فالمؤهل الجامعي يقدم ثقافة عامة، والتأهيل المهني والوظيفي هو الطريق للوظيفة مهما كان التأهيل الأكاديمي.

ثانيها: ضعف السياسات المرتبطة بالشباب، ومحدودية عدد مراكز أو مؤسسات الشباب، والمراكز الرياضية، وتدني مستويات القائم منها.

ثالثها: سيطرة مفهوم الوظيفة العامة على المواطن، نتيجة السياسات الحكومية ذات البعد الاشتراكي الذي ساد في كثير من الدول العربية بل والدول النامية عقب الاستقلال، كما ساد في البلاد النفطية التي اعتمدت على مفهوم الريع ودور الدولة بحكم وفرة الموارد الطبيعية والثروات الناتجة عن النفط والغاز، وندرة الموارد الأخرى مثل:

المياه والزراعة والصناعة، وبروز نزعات تواكلية لدى المجتمع ككل وخاصة الشباب، لتوافر المستلزمات الضرورية للحياة، وضعف الحافز للعمل، أو التحدي المجتمعي والحياتي الذي يمثِّل أكبر الحوافز للعمل والإبداع والابتكار.

رابعها: تدني مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية في الدول العربية الفقيرة، أو محدودية الموارد في الـدول غير النفطية، وخاصة التي فيها كثافة سكانية لا تتماشى مع الموارد المتاحة.

خامسها: نتج عما سبق ظاهرتان أساسيتان، هما:

* ازدياد نسبة البطالة السافرة والمقنَّعة.
* ازدياد نسبة الفقر وتدني مستوى المعيشة.

لقد أدى التفاعل بين الطموحات والتحديات إلى أن أصبح الشباب بوجه عام والشباب العربي بوجه خاص يواجه مشكلات من بينها:

١-**الفراغ النفسي والعاطفي**، نتيجة تفكُّك الأسر الحديثة، وخروج الآباء للعمل خارج بلادهم الفقيرة إلى بلاد الوفرة الاقتصادية، ومن ثم قلَّ الاهتمام بالأسرة (الزوجة والأبناء) ولم تستطع الأم السيطرة على أبنائها وبناتها كما كان يحدث أثناء وجود الزوج والزوجة معاً، واضطرار الأب لتحقيق رفاهية أكبر لأسرته، لتعويضها عن غيابه، مما جعل الطموحات تزيد والإنتاج للجيل الجديد أقل، وكذلك ضعف الإقبال على العمل، وأيضاً الجلَد من أجل تحقيق التقدم، مع أن قدراته العلمية والثقافية والتكنولوجية تفوق أحياناً أضعاف ما يمتلكه الجيل السابق. وأدى ذلك إلى صراع اجتماعي داخل كل شخص، وأحياناً داخل الأسرة الواحدة عندما تقصِّر أو لا تستجيب بالقدر الكافي لمتطلبات جيل الشباب، الذي ساد لدى كثير منهم نزعة استهلاكية وترفيهية لا تتماشى مع مردود عملهم كأشخاص، بل يطالبون أُسرهم بالمزيد، ناهيك عن أن طبيعة العمر في هذه المرحلة والانفتاح على العالم الخارجي والتكنولوجيا الحديثة تجعل الفرد يتطلع لما لا يتوافر حتى لأقرانه في البلاد المتقدمة، ومن ثم برزت ظواهر مثل:

* التقليد الأعمى لما يراه من مظاهر تحيط به من أبناء الطبقة العليا أو الطبقة الغنية أو مُحدَثة الثروة.
* الصراع الاجتماعي أحياناً مع أسرته، أو في إطار مجتمعه الذي لا يحقق كل طموحاته وما يراه من حقوق له.
* الاتجاه للمخدرات والإدمان وما يترتب على ذلك من مشكلات صحية وأمنية وأخلاقية وأسرية.
* بروز نزعة تواكلية لدى بعض الشباب من طبقات مختلفة، والاعتماد على رب الأسرة أو الأم العاملة.
* بروز ظواهر الزواج غير التقليدي مثل: الزواج العرفي، أو حتى العلاقات غير الشرعية، وما يرتبط بذلك من خلافات وصراعات فضلاً عن الأمراض المُعْدِيَة.
* ظهور حالات متناقضة بين التشدُّد والتطرُّف الديني، لنقص الثقافة الدينية المعتدلة والصحيحة، ومن ثم الانسياق وراء دعاة غير مؤهلين، بهدف ملء الفراغ الديني والثقافة الدينية، وأحياناً يحدث العكس بالانحراف عن القيم التقليدية أو حتى عن القيم والسلوكات المتعارف عليها في المجتمعات العربية، مثل: حالات الشذوذ ونحو ذلك.

٢- **الأمية الثقافية والحضارية:** كأن يتخرج الشاب من التعليم الثانوي أو الجامعي وجُلّ فكره منحصر في الكتب المدرسية دون الاتجاه للقراءة والثقافة العامة التي تصقل العقل والذهن، وتساعده على التفكير السليم. ويرتبط بالأمية الثقافية الأمية الحضارية، فينظر للمجتمعات الأجنبية في إطار التقليد الأعمى، فيأخذ من الحضارة الغربية قشورها وبريقها الخارجي دون البحث عن أسباب تقدُّم الشعوب الأخرى، ولهذا تحدث المفارقة بين شباب الدول النامية الراغب في المغامرة غير المحسوبة، ومن

ذلك ظاهرة الهجرة لأوروبا عبر المتوسط وغرق كثيرين بحثاً عن السراب أو الجنة المفقودة في بلاده، في حين ينسى أن الشباب الأوروبي أو الأمريكي يعتمد على نفسه وليس على أسرته، ويعمل في مجالات متعددة، وكل منها تحتاج لتأهيل وظيفي، فلا يتردد ويراعي قيم مجتمعه المتطورة بحكم التطور المادي والثقافي، بخلاف ما هو حادث في البلاد العربية بوجه عام. ويسعى الشاب الأجنبي للإبداع والابتكار في بحثه عن العمل بدلاً من الاعتماد على الوظيفة الحكومية ويبقي فيها للأبد، ويراعي القيم الحضارية الحديثة والأصيلة، مثل قيم العمل والبحث عنه، وقيم الانضباط، والقيم الحقوقية، والقيم الأخلاقية، وفقاً لمنظومة القيم العامة، مثل الصدق والأمانة وأداء الواجبات، وفي مقدمتها أداء الضرائب، ونحو ذلك.

هذا هو التوجه العام لدى الشباب، ولكن هذا التوجه العام ترد عليه استثناءات، ولكلٍّ مبرراته، فهناك من شباب الدول العربية ما يفوق نظراءه في الدول المتقدمة في العديد من المجالات، بل يتفوق عليهم في عقر دارهم إذا أتيحت له فرصة التعليم في الخارج، والانتقال من بيئة متخلِّفة وتقليدية إلى بيئة أكثر تقدُّماً وإتاحة للفرص، استناداً إلى الكفاءة وليس إلى قيم المحسوبيات والأقارب ونحو ذلك.

ولكن ثمة بعض أوجه للتشابه بين شباب البلاد النامية وشباب البلاد المتقدمة تجاه ظاهرة الإدمان وحالات الاضطرابات النفسية، ولكن الفارق هو البحث عن علاج لدى شباب الدول المتقدمة، بينما ذلك غير متاح من الناحية العملية أو الثقافية لدى كثير من شباب الدول العربية؛ إذ ينظر للاضطرابات النفسية أو حتى الإدمان نظرة سلبية، ويسعى الشاب أو أسرته لتجاهل الموقف، أو عدم الإقرار بالحالة، ومن ثم تزداد خطورتها مع مضيِّ الزمن.

٣- ظاهرة صراع الأجيال: وهذه لها شقان:

أولهما: طبيعي بحكم اختلاف فكر كل جيل عن سابقه. وللصراع ضوابط تحكمه من حيث الوظائف أو النشاط الاجتماعي والسياسي والثقافي.

وثانيهما: حالة غير سوية من الغرور وتدني القيم الاجتماعية، ولذلك نجد ظواهر غير تقليدية في بعض المجتمعات العربية، مثل قتل الابن لأمه أو أبيه، أو الاعتداء الجنسي على المحارم دون احترام للقيم والثقافة والسلوك الديني السليم. وتنشر الصحف مثل هذه الحالات الشاذة، مما يزيد من آثارها السلبية على نفسية أفراد المجتمع.

وعلى المستوى السياسي تجد دولاً جمهورية لا يلتزم فيها الحاكم بشروط الوظيفة العامة، ويستمر فيها ويسعى لقتل المواهب والكفاءات؛ وهذا يخلق صراعاً خطيراً. وما عُرف باسم الربيع العربي هو أحد إفرازات حالة صراع الأجيال هذه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: برامج الأمم المتحدة للشباب

حظي الشباب باهتمام خاص في الأمم المتحدة، فقد أفردت الجمعية العامة بنوداً مستقلة للشباب، وتولت اللجنة الاجتماعية (اللجنة الثالثة في الجمعية العامة) متابعة ذلك، وفي عام ١٩٨٥ احتفلت الأمم المتحدة لأول مرة بالسنة الدولية للشباب، كما خصَّصت يوم ١٢ أغسطس من كل عام للاحتفال باليوم العالمي للشباب. وتضمّن قرار الجمعية العامة رقم ٨١/٥٠(الدورة الخمسين) الصادر في ١٤ديسمبر١٩٩٥ ما أطلق عليه «برنامج العمل العالمي للشباب»، وأعادت التأكيد عليه في قرارها ١٣٦/٦٣ في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٧، ووضعت إطاراً للسياسات ومبادئ توجيهية لاتخاذ إجراءات وطنية، بهدف توفير سبل الدعم الدولي، ولتحسين حالة الشباب في العالم. وتضمن برنامج العمل العالمي للشباب خمسة عشر مجالاً، هي:

١-التعليم.
٢-التشغيل (العمل).
٣- الجوع والفقر.
٤- الصحة.
٥-البيئة.
٦- تعاطي المخدرات.
٧-جنوح الأحداث.
٨- أنشطة شغل الفراغ
٩-الفتيات.
١٠- المشاركة.
١١- العولمة.
١٢- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
١٣- فيروس نقص المناعة (الإيدز).
١٤- الشباب والنزاعات المسلحة.
١٥- العلاقة بين الأجيال.

ولم تتوان الدول العربية عن المساهمة ولو بصورة أقرب للشكلية في الاستفادة من برنامج الأمم المتحدة في مجال الشباب ورعايتهم، ولذلك أنشأت منظمات أو مؤسسات للشباب، وأحياناً وزارات للشباب في بعض الدول العربية، بهدف إعطاء تركيز وأهمية لمتطلبات الشباب وربطهم في كثير من الأحيان بالرياضة، كونها تحقق أهدافاً متنوعة، منها ملء الفراغ للشباب، واستنفاد طاقاتهم المتدفقة في الرياضة بدلاً من الانحراف، الناتج عن وجود فراغ أو طاقة معطلة، وأيضاً استفادة الشباب من الرياضة وتربية الروح الجماعية والعمل الجماعي كفريق متفاهم ومتناغم مع بعضه بعضاً، ومن ثم تسهيل عملية التنشئة الاجتماعية في المجتمع ككل.

لقد أظهرت بيانات تقرير التنمية البشرية أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ١٨-٢٩ في مصر مثلاً تصل نسبتهم إلى ٢٢٪من السكان. وتوجد إحصاءات مماثلة لدى سلطنة عمان بأن نسبة الشباب أيضاً ٢٢٪، بينما تزيد النسب في الدول الخليجية الأكثر وفرة، لتعدد الزوجات وكثرة الإنجاب، مما يمكن أن يطلق عليه مصطلح Oil Boom وذلك لكثرة الإنجاب، ومن ثم فقد أصبحت مجتمعات شابة، حيث تزيد الفئة العمرية من ١٥-٢٤عن ثلث السكان في معظم الدول العربية. وعملت الأمم المتحدة «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومع جامعة الدول العربية والدول المعنية في المنطقة على عقد ندوات وورش عمل، لرفع كفاءة الشباب وتشجيعهم على المشاركة، والدعوة لتمكين الشباب أسوة بالدعوة لتمكين المرأة.

وقد أكدت قرارات الجمعية العامة على مرِّ السنين على مسألتي الشباب والمرأة، وشمول ذلك في قضايا ثلاث:

الأولى: حقوق الإنسان ووثائقها الدولية المتعددة.

الثانية: أجندة الألفية «ذات البنود الثمانية».

الثالثة: أجندة ما بعد الألفية «ذات البنود ١٧» المعروفة باسم «وثيقة التنمية المستدامة». فعلى سبيل المثال أشار قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٨/٦٦ الصادر في ٢٧يوليو ٢٠١٢ بعنوان «المستقبل الذي نصبو إليه» - في الفقرة ٥٠ - على أهمية مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار، لأن ما تناوله من قضايا له تأثير عميق على الأجيال الحالية والقادمة، ولأن مساهمة الأطفال والشباب أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة. وتضمن أيضاً ضرورة تعزيز الحوار والتضامن بين الأجيال عن طريق أخذ آرائها بعين الاعتبار».

وقد تضمنت البنود الأخرى في القرار المشار إليه - والذي يعد وثيقة شاملة - العديد من قضايا التنمية المستدامة، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، وسياسة الاقتصاد وحالة الفقر وضرورة القضاء على الفقر المدقع والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والبيئة، وغيرها من الموضوعات التي أصبحت متشابكة ومتداخلة بين الأمن والاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا. والمنحى نفسه أخذت به وثيقة التنمية المستدامة الصادرة في سبتمبر ٢٠١٥ وبنودها السبعة عشر لما بعد أجندة الألفية التنموية.

خامساً: دوافع الشباب للتغيير «ثورات الربيع العربي نموذجاً»

في تقديري أنَّ للشباب دوراً مهماً في التغيير بوصفه القوة الدافعة للتغيير، لعدة اعتبارات:

أولها: أنَّ لديه قدراً كبيراً من التحرر من الارتباطات الوظيفية والعائلية.

ثانيها: حبّه لاستكشاف الجديد وعدم تسليمه بالأمر الواقع.

ثالثها: التطلع لوضع أفضل مما عليه الجيل الأكبر سنّاً، وعدم الركون للوضع القائم.

رابعها: أنه يرى العالم يتغيَّر من حوله، وهذا التغير يمثل دافعاً للشباب لاستكشاف آفاق المستقبل.

وهذه النقاط الأربع هي من سنن الحياة وحكمة الله في خلقه أياً كان هذا الخلق: (إنسان - حيوان - نبات - جماد). ويذهب بعض الباحثين إلى أنَّ واقع الشباب العربي يتسم بوفرة في العدد، نتيجة الزيادة السكانية الكبيرة. ولكن لديه نقص في النوعية؛ أي جودة الأداء، وأخيراً لديه محدودية في الفرص المتاحة أمامه.[1]

والواقع أنَّ هذا التشخيص لحالة الشباب العربي للاعتبارات الأربعة المشار إليها تعبِّر بدقة عما يعانيه الشباب، وعن دوافعه الكامنة والصريحة بالدعوة للتغيير، بل وقيادته لعملية التغيير هذه، تطلعاً نحو غد أفضل من حالته الراهنة.

ومن هنا كانت قيادة الشباب بوجه عام والعربي بوجه خاص لعمليات التغيير والتمرد والثورة على الأوضاع الراهنة التي تُشعره بالإحباط واليأس، ويرى في سعيه نحو التغيير الأمل العريض، أسوة بما هو قائم في الدول المتقدمة. من هنا اضطلع الشباب العربي في مصر وتونس وسورية واليمن وليبيا وغيرها من الدول العربية بدرجات متفاوتة من النزول للشارع والدعوة للتغيير. ومن أجل ذلك: تعرض لقمع الأجهزة الأمنية والسياسية القائمة، وفي دول عربية أخرى بادرت القيادات السياسية باستيعاب الشباب للتغيير، حتى لا تستمر عملية تحرُّك الشباب فترة طويلة، ويسيطر عليها اتجاهات معادية. وما حدث في الأردن والمغرب وسلطنة عُمان والبحرين دليل على حكمة القيادة في الاستيعاب السريع للتحرك الشبابي. كما أن دولاً مثل السعودية والكويت قامت بعملية لاحتواء الشباب بأسلوب آخر، مستفيدة من إمكانياتها المالية، وذلك باستباق التحرك الشبابي أو الجماهيري بتقديم امتيازات مادية، استناداً للوفرة الناتجة عن عوائد النفط. أما في العراق والسودان فقد لجأت السلطات في السابق وأحياناً للقمع الأمني والاستيعاب السياسي وتغذية الصراع الطائفي، لإحباط أي تحرك شبابي أو جماهيري.

---

(١) د. محمد مرعي مرعي جامعة دمشق دراسة بعنوان: «**مستقبل الشباب العربي في ظل أزمات التعليم، سوق العمل، البطالة، التنمية**».

هل كان الشباب محقاً في تحرُّكه؟

الإجابة من وجهة نظري: نعم، لأنه أصبح يعاني من ثلاث مشكلات خطيرة:

الأولى: الإحساس بفقدان الأمل في المستقبل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، نتيجة زيادة معدلات البطالة بنسبة ١٤,٦٪، وزيادتها بين الشباب بنسبة بين ٢٠-٣٠٪.

الثانية: الإحساس بتمسك الجيل القائم في السلطة وعدم الرغبة في إتاحة أي فرصة للشباب، العمل على تولية شباب من أبناء النخبة الحاكمة لمتابعة المسيرة السيئة لآبائهم في القمع والفساد والاضطهاد للمعارضين والمخالفين في الرأي، وبهذا زاد إحباط الشباب كما حدث في سورية واليمن وليبيا، وبدرجات أقل في مصر وتونس.

الثالثة: الصراع النفسي بين الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ودوافع التغيير من القوى الخارجية، بالترويج لمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وانضمام نخبة من المثقفين والباحثين العرب لها، بالتركيز على أن العالم كله يتجه للتغيير والإصلاح، بينما المنطقة العربية تعتريها نواقص ثلاثة: نقص في الديمقراطية، ونقص في تمكين المرأة، ونقص في المعرفة (تقرير التنمية البشرية العربية عام ٢٠٠٩)، وأخيراً استناد السلطة في البلاد ذات النظم الجمهورية المشار إليها إلى أسلوب القمع والخداع السياسي والإعلامي، وتقديرها بأن الشعوب العربية آثرت الخنوع والخضوع والاستكانة. ومن هنا كان تحرك الشباب في تونس ومصر وباقي الدول الخمس، ووقعت المفاجأة نتيجة لحالة الوهم والغرور والخداع للذات التي عاشت فيها الأنظمة الحاكمة في تلك الدول، وتمسُّكها بأهداب السلطة. ومن هنا أثبتت النظم الملكية العربية أنها أكثر إدراكاً للواقع، وأكثر إحساساً بمشكلات الشعوب، وأكثر ثقافة وفهماً لأبعاد التحرك السياسي، لاستيعاب التمرد الذي بدأ أو التمرد الكامن الذي يهدد بالخطر.

ولو نظرنا إلى التركيبة السكانية في المنطقة العربية في ضوء التغيرات لعام ٢٠١٥ (مرعي: مرجع سابق) نجد الظواهر التالية:

الأولى: دون الخامسة عشرة، ١٥ – ٢٤، ٢٥ – ٦٤، ٦٥ وما فوق

(١٥٪) (١٨,٦٪) (٤٤,٨٪) (٤,٤٪)

الثانية: تراجع التسهيلات المتاحة لرعاية الشباب واستيعابهم مثل:

* تسهيلات لامتلاك القدرات وتحويلها إلى أفكار، ثم إلى خطط عمل تنفيذية فعالة.
* تراجع في امتلاك مهارات التفكير الإبداعي وتوليد الأفكار للتنمية وخلق فرص عمل.
* تدني مستوى التعليم الحكومي وتحويله للدروس الخصوصية، وانتقال هذه الآفة للتعليم الخاص، وتدني مخرجات التعليم أو التأهيل المهني للوظائف.
* تدني نسبة الإنفاق على البحث العلمي، فهي أقل من ١٪.
* تدهور التعليم الجامعي، فلم تظهر جامعة عربية ضمن الـ ٥٠٠ جامعة الأولى في العالم ماعدا جامعة القاهرة مرة واحدة عام ٢٠٠٧، نتيجة حصول ثلاثة من خريجيها السابقين على جائزة نوبل وهم: (نجيب محفوظ، محمد البرادعي، ياسر عرفات)، وبعد ذلك ظهرت ثلاث جامعات (جامعة الملك فيصل، جامعة الملك فهد للبترول، وجامعة الملك عبد العزيز) وهي في ذيل الخمسمائة جامعة على مستوى العالم. واختفت جامعة القاهرة في العام التالي.
* عدم جدية المسؤولين والنخبة المثقفة في الإصلاح بالرغم من كثرة المؤتمرات والإعلانات الصادرة عنها في هذا الصدد، بل ترويج بعض مثقفي السلطة للديموقراطية والحرية في الانتخابات والشفافية، بينما يعرف القاصي والداني أن الانتخابات كانت تزوَّر وأنَّ الشعب يعاني، ومستوى المعيشة في تدهور، والأسعار في ارتفاع، والبطالة في ازدياد.

* عدم إدراك المسؤولين للأوضاع الحقيقية في بلادهم، مثل غياب العدل الاجتماعي، وتفاقم الفقر، وزيادة الفجوة الطبقية، وبروز مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي، وظهور قلاقل فئوية، وبروز الأزمات الأمنية، وهجرة المواطنين العاديين ومعاناتهم، وهجرة المثقفين واستنزاف العقول.

* عدم تنفيذ التوصيات الدولية كما في حالة أجندة الألفية وبنودها الثمانية، وهي:

١-القضاء على الفقر المدقع وتخفيض نسبة الفقراء.

٢-تعميم التعليم الابتدائي.

٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤-تخفيض معدل وفيات الأطفال.

٥- تحسين صحة المرأة.

٦- مكافحة فيرس الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض الخبيثة والمزمنة.

٧- كفالة الاستدامة البيئية.

٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

قاد الشباب التحرك نحو التغيير في أحداث الربيع العربي، ثم قطف المحنّكون من الأحزاب السياسية الثمار الناضجة. فقد أدى الشباب دوراً رئيساً في إثارة شعلة المبادرة بالتظاهر في الميادين العامة، وإثارة الحماس واجتذاب باقي فئات المجتمع وقواه السياسية. ولكن بعد أن اندلعت الثورة وسقط النظام في تونس ومصر جاءت الأحزاب السياسية المصرية المتمرسة على العمل السياسي وألاعيب السياسة لتخطف الثورة من خلال صناديق الاقتراع، وحث الناس من خلال الشعارات الدينية التي استقطبت الجماهير في مصر بوجه خاص، بالإضافة إلى الرشى السياسية بتوزيع المواد الغذائية والتموينية خاصة للأحياء الفقيرة والريف، وكذلك الترهيب والترغيب بدخول الجنة إذا صوَّت المواطن للأحزاب الإسلامية، والعقاب الأليم إذا صوَّت للأحزاب اليسارية

والليبرالية، باعتبارها أحزاباً ضد الإسلام وربما كافرة ونشرت الفساد في العهد السابق، بالإضافة لذلك قمع المسيحيين وإرهابهم، ومنعهم من الخروج خاصة في القرى ومدن الصعيد. وكل هذا نتيجة لانخفاض الوعي والخوف من الجماعات التي وصفت نفسها بالإسلام، واجتذبت في الجولة الثانية للرئاسة القوى القومية والناصرية وبعض اليسار، بدعوى أنهم سيعملون لمصلحة الوطن بكافة أطيافه وطوائفه، فوقف بعض القوميين والناصريين خلف المرشح الرئاسي محمد مرسي في أحد الفنادق متضامنين ومعبرين عن تأييدهم له ضد المرشح المنافس أحمد شفيق ذي الخلفية العسكرية، ورفعوا شعار: «يسقط حكم العسكر». وهكذا نجحوا بالترغيب والترهيب والخداع واختُطِفت ثورة ٢٥ يناير، وتم إقصاء من ليس إخوانيّاً من القرار السياسي، وبعد أن أعلن مرشد الجماعة أنه أحلَّ مرسي من القَسَم الإخواني سرعان ما نكث الجميع وعودهم. وكانت التعليمات تملى على الرئيس من مقر الإخوان، وتجبره على التراجع عن أي وعود قدَّمها للقوى أو الأحزاب السياسية، وبدأ الصراع السياسي بانسحاب الشخصيات المعتدلة التي تم تعيينها مستشارين أو مساعدين للرئيس، بعد أن أدركوا الخدعة وعدم استشارتهم في أي قرار.

وتحرك الشعب في حركة شبابية مؤيَّدة من قوى عديدة باسم تمرد. وهكذا قامت ثورة ٣٠ يونيه وتدخل الجيش للحيلولة دون قمع هذه الثورة من جماعات الإخوان المدججين بالسلاح، وحال الجيش والداخلية دون تدخل رسمي، من أي من القوتين المفترض قيامها بدور حفظ الأمن، ومنع أي تمرد على السلطة الشرعية، فانحازوا للشعب ضد الحكومة وضد الرئيس، على غرار ما حدث في ثورة ٢٥ يناير عندما انحاز الجيش للشعب وانهارت الشرطة آنذاك.

أما التجربة التونسية فانتهت في الجولة الانتخابية للحكومة المؤقتة بفوز حزب النهضة بالأغلبية، التي لا تمكنه من تشكيل حكومة منفردة، ولذا شكَّل نظاماً ائتلافياً من اليسار والليبراليين والإسلاميين بقيادة ثلاثية. ولكن الشعب التونسي بدأ يتذمر

عندما لمس انفراد حزب النهضة بالقرار السياسي الرئيسي، وكذلك انحاز لهم الرئيس المنصف المرزوقي بالرغم من خلفيته اليسارية. وبدأ الصراع الداخلي واغتيال أكثر من شخص من القيادات السياسية والعمالية. وكذلك دار النقاش حول قضايا المرأة والعمّال فثارت هاتان الفئتان. وعند إجراء الانتخابات النيابية بعد إقرار الدستور الدائم فاز حزب نداء تونس بالأغلبية الكبيرة وشكل الحكومة، ووقف حزب النهضة في المعارضة بطريقة أكثر سلمية مقارنة بالإخوان المسلمين في مصر، الذين هددوا باللجوء للعنف، ووفوا بتهديدهم في اعتصامات اضطرت الشرطة لفضها بعد ٥٠ يوماً، واستخدمت القوة ضد لجوئهم للعنف.

أما تجارب الربيع العربي في سورية واليمن وليبيا، فبعد مرحلة المظاهرات الأولى للشباب تحوَّل إلى عمل قبلي متضارب ومتعدد الاتجاهات في ليبيا، وطائفي في سورية، وقَبَلي عشائري في اليمن، فضلاً عن دخول العنف الطائفي المرتبط بالحوثيين الذين اعتنقوا المذهب الجعفري الإثني عشري.

تحديد المعنى لمصطلح التغيير والتغير ودلالات ذلك:

- التغير حالة أو عملية تتم تلقائياً وببطء، وأحياناً دون أن يشعر بها الفرد أو حتى المجتمع إلا بعد انقضاء فترة زمنية على حدوثها.
- أما التغيير فهو عملية سريعة، وتتم وفقاً لخطة مرسومة ومحددة بمراحل زمنية.

والمصطلح الإنجليزي change واحد للحالتين، بخلاف المصطلح العربي. وأحياناً يستخدم التعبير على نحو مرادف، أو أنَّ التغير هو المصطلح الشامل بينما التغيير هو الحالة الطارئة الاستثنائية.

والشباب هم هدف التغيير وأدواته وهم القوة الدافعة له، ومن ثمّ فإن عليهم أولاً أن يغيروا من أنفسهم لكي يستطيعوا أن يغيروا المجتمع ثم يغيروا العالم بأسره،وقد أشار القرآن الكريم لذلك بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد:١١)

وكذلك نجد الثبات والاستمرارية في الظواهر الطبيعية مثل الليل والنهار وجريان الشمس والقمر في الفلك، ونحو ذلك لقوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (سورة يس: ٤٠).

والتغير الاجتماعي الذي نحن بصدده له نوعان؛ نوع إيجابي وآخر سلبي.

أما التغيير فيكون إيجابياً، ومن الممكن أن تكون له آثار. ولكي يكون التغيير إيجابياً فله شروط ثلاثة هي:

- يجب أن يكون أو يتم وفقاً لرؤية واضحة ومحددة Vision.
- يجب أن يكون منظماً ويتم وفقاً لتنسيق أو منظومة محددة عملية Systematic and organized.
- أن يحقق نتائج إيجابية ومفيدة للفرد وللمجتمع، كتحسُّن مستوى المعيشة للأفراد أو تحسين بيئة ومناخ العمل؛ بمعنىً مختصر أن يغير من ذاته ومن فرصه لتحسين أوضاع المجتمع والفرد، فهو خطوة للأمام تحسِّن من مستوى الدخل الفردي والدخل المحلي الإجمالي.

القسم الثاني: تجارب آسيوية

نتناول بإيجاز في هذا القسم ثلاث تجارب، كلٌّ منها تعبِّر عن حالة مختلفة وذات طبيعة خاصة، وهي الهند والصين وتايوان.

أولاً: التجربة الهندية

الهند دولة كبيرة وحضارة عريقة، مساحتها ٣,٢ مليون كيلو متر مربع، وعدد سكانها ١,٢ تريليون نسمة حسب تعداد، ٢٠١٤والدخل المحلي الإجمالي ١,٨ تريليون دولار عام ٢٠١٤ مقوَّماً حسب القوة الشرائية، وهي الثالثة على العالم من ناحية الدخل المحلي الإجمالي، والسابعة على العالم من حيث المساحة، والثانية من حيث السكان، ومعدل النمو ٨,٥ ٪ في العقدين الماضيين، وبدأت برنامجاً نووياً عام، ١٩٦٥وأجرت أول تفجير نووي قالت إنه سلمي عام ١٩٧٤، والثاني تفجير قنبلة نووية عام ١٩٩٨.

وتتكون جمهورية الهند من ٢٨ ولاية و٧ أراضي اتحادية (أي تابعة للعاصمة)، والدخل الفردي ٦٣٠٠ دولار سنوياً، وترتيبها الرقم ١٢٤على مستوى العالم.

أقامت الهند تعليماً حديثاً وتقليدياً ومدارس حكومية بما يغطي احتياجات مختلف الطبقات. والمدارس الخاصة محدودة ومقتصرة على الأقلية الثرية. وأعلى نسبة في التعليم في ولاية كيرالا.

واهتمت الهند بالشباب وإتاحة الفرص لهم، وأنشأت مؤسسات شبابية. ويوصف الشباب الهندي بالآتي: المهذب في حركته، صاحب الصوت الغاضب، صانع التميز، ويتحمل الأعباء والصعوبات، فهو ينتقد بلاده ويعمل من أجل بنائها في الوقت نفسه، ويحارب من أجل حقوقه من خلال الاحتجاجات، ويميز بين الجيد والرديء، ويقرر في ضوء ذلك كثيراً من مواقفه، ولديه أفكار كثيرة وطموحات أكثر، واستطاع مواجهة التحديات مثلما قاد الزعيم المهاتماغاندي حركة الهند من أجل الاستقلال. ويحارب الهنود الإرهاب، ولا يهتم الشباب بالسياسة كثيراً.

ولدى الهند ساسة أكثر حنكة وحرصاً على العمل من نظرائهم في كثير من الدول النامية، يحافظون على قواعد اللعبة السياسية. ويمارس الشباب مختلف المهن من التكنولوجيا العالية إلى العمل اليدوي أو العضلي، والرقص والغناء ومختلف الفنون، فضلاً عن الكتابة وإتقان اللغة الأجنبية في معظمهم، ويحرص المواطن الهندي على تعليم أبنائه.

ويعتقد الهندي «أنه إذا أُعطيَ الشباب البيئة الملائمة وتم حفزهم وإمدادهم بالمساعدة اللازمة، فإنهم سيتحولون لقوة لا نهائية تستطيع تحقيق الكثير من الإنجازات».

والتعليم في الهند عام وإجباري للجميع من عمر ٦-١٤ عاماً، وهو الحلم الغالي لدى الهند وفقاً للمادة ٤٥ من الدستور. ويخصَّص للتعليم ٦٪ من الدخل المحلي الإجمالي. والتعليم مسؤولية الدولة.

تقدم الدولة الهندية برامج للشباب، وتنشئ مؤسسات شبابية بوجه عام، أسوة بكثير من الدول النامية، وتماشياً مع قرارات الأمم المتحدة.

ولكن مما يلفت النظر، اعتماد الشباب على أنفسهم في تكوينهم وبحثهم عن العمل وحبهم المغامرة المحسوبة أحياناً، وغير المحسوبة في بعض الأحيان.

ومن المواقع الإلكترونية يمكن التعرف على أفكار الشباب وتوجهاتهم ومبادراتهم، كما في الموقع المسمى «خلق الهند وفقاً لأحلامك Create India of Your Dreams».

ونختار هنا بعض النماذج التي قدَّمها الموقع:

النموذج الأول: شابة هندية تخرجت من معهد التكنولوجيا في مدارس تدعى «كافيا مينون». Kavya Menon، وقد عملت مستشارة في مجال التكنولوجيا، وانضمت لمجموعة شباب من أجل الهند، لتضع علمها وخبرتها لتطوير بلادها، فذهبت للريف لنشر الوعي بقضايا المرأة وما يطرأ عليها من تغيرات في مختلف مراحل العمر، لرفع مستوى الوعي بتطور صحة المرأة وما تعانيه، وكيف يمكنها التغلب على ذلك.

النموذج الثاني: شاب ذهب إلى الريف عَمِل «حمّالاً» وواجه صعوبات الحياة في ولاية «تاميل نادو»، واستطاع بعد فترة أن يحقق نجاحاً باهراً ويكوِّن ثروة.

النموذج الثالث: ذهب مجموعة شباب إلى الريف وعاشوا في ظروف صعبة، ولكنهم نشروا المعرفة بين أهل القرية حول البيئة المحيطة بهم، وما فيها من خضرة ومناخ يسمح بزراعة متطورة، وإنتاج العديد من النباتات التي تُدرُّ إنتاجاً وفيراً يمكن بيعه والاستفادة من العائد، ثم أقامت الجماعة الشبابية مركزاً للعلوم والتكنولوجيا على مستوى القرية لتطوير الزراعة بالجهود الذاتية، وتمكَّنوا من استخراج بذور معدَّلة تزيد الإنتاج وتقاوم الآفات الزراعية.

النموذج الرابع: قام مجموعة من الشباب بالذهاب إلى بعض القرى، وعملوا على توعية السكان بالعادات الغذائية الصحية، وأنشأوا مزرعة خاصة، وأوضحوا أنهم بالرغم مما واجهوه من صعوبات، وأحياناً فشل في محاولاتهم، لكنَّهم تعلموا الدرس «بالصبر والإصرار يتحقق النجاح». وتوجد نماذج كثيرة ولكن نكتفي بهذه الأمثلة.

أما الدولة فقد وضعت خططها لبناء جيل الشباب، بالتركيز على التكنولوجيا في ولاية بنجالور منذ عام ١٩٨٧، ولذلك نجحت في تكوين هذا الجيل الذي أصبحت لديه أموال وفيرة عبر الإنترنت، مستفيداً مما يعرف بنظام التعهيد Outsourcing؛ إذ يقومون بعمل مشروعات وحسابات للشركات الكبرى في البلاد المتقدمة.

ثانياً: التجربة الصينية

تتمثل البيانات الأساسية في الصين في المعلومات الرئيسة التالية:

* عدد السكان ١,٣٠٠,٠٠٠ مليار نسمة.
* تركيبة السكان: (الذكور ٥١,٥٪) والإناث: ٤٨,٥٪
  - الريف: ٥٨,٢ ٪
  - الحضر: ٤١,٨ ٪
  - دون سن ١٤عاماً: ٢١,٥٪
  - من ١٥-٦٤ عاماً: ٧٠,٩٪
  - فوق سن ٦٥: ٧,٦٪
- يضطلع اتحاد شباب عموم الصين بدور الأنشطة الشبابية لكل أبناء الصين، وله فروع في الأقاليم والمدن في كافة أرجاء الدولة.
- توفِّر الصين التعليم الإلزامي مجاناً مدة ٩ سنوات.
- التعليم ما بعد الإلزامي والجامعي بمصروفات، وهناك المدارس والجامعات الخاصة بمصروفات أيضاً.
- يضم التعليم الإلزامي ١٦٠مليون طالب.
  والتعليم العالي ٢٠ مليون ١٩٪.
  والتعليم الفني ٢٠ مليون.
- الأميَّة حالياً ٥٪ بين الشباب والكهول، وكانت النسبة ٨٠٪ عند قيام النظام الشيوعي عام ١٩٤٩.
- توفِّر الصين منذ عام ١٩٩٣تأميناً صحيّاً، وتأميناً ضد البطالة.

يتمثَّل النموذج الصيني لرعاية الشباب في عدد من السياسات والإجراءات، منها الآتي:

١- الربط بين ثقافة الشباب والموسيقى، مع الاستفادة بالموبايل وغير ذلك، ويتم اكتشاف المواهب الناشئة، واكتشف العلماء الصينيون وجود رباط وثيق بين الشباب الهادئ والموسيقى الهادئة، فالموسيقى الصاخبة تنشئ شباباً مضطرباً.

٢- تغيُّر تنظيم الأسرة «عدة أطفال، ثم طفل واحد، ثم طفلان»، وأثر ذلك على الشباب.

٣- تحريك الشباب لصعود الجبال، وأيضاً النزول للقرى، ومن الحضر إلى الريف، لجعل الشباب ينتمي لبلاده ويحبها، وحدث هذا في الثورة الثقافية[1]؛ إذ تم خلالها إرسال ١,٢ مليون من الحضر إلى الريف (١٩٥٦-١٩٦٦)، و١٢ مليون خلال الأعوام (١٩٦٨-١٩٧٥). وهو برنامج ثوري لكي يتعلم شباب الحضر ويعرفوا أحوال الريف في إطار من التعبئة، ويتعودوا على حياة الريف ويعرفوا مشكلاتها، ويبحثوا عن الحلول لها.

هل يمكن لطلاب شباب الدول النامية التعلُّم من هذا النموذج الصيني، بذهاب طلاب المدن إلى الريف والدراسة هناك؟

٤- مشكلتان تواجهان الشباب والتعليم في الصين:

الأولى: الأقليات العِرقية وخاصة اليوجور من أصول تركية، وهم مسلمون، ولكن بينهم نزعة انفصالية وتوجهات إسلامية متشدِّدة، وفي سياق متصل هجرة الهان إلى سند كيانج. وقد غزت الشكوك وحدثت الاحتكاكات بين الهان واليوجور، وكان وجود الهان تقليدياً محدوداً فأصبحوا أكثرية في عدد السكان بعد اليوجور.

(1) "Shang Shan hise hsiang" Up to the mountains down to the villages". Bernstein P, "Up to the mountain and down to the villages: the tram open of youth from urban to rural China", new haven, Yale University press, 1977.

الثانية: الإدماج المدني للطبقة الوسطى في أنشطة المجتمع والبيئة، فالصين لاعب رئيسي على المسرح العالمي وفيها تقريباً ٣٠٠مليون شاب يتأثرون بالتغير الاجتماعي والإيكولوجي السريع، وبرامج تنمية الأصول لدى الشباب الصيني، تساعدهم في تعزيز صلاتهم وقدراتهم على التعافي والتغلب على الضغوط العصرية، ومن ثم يعزز قدراتهم على تنمية الصين.

ويمكن النظر للتجربة الصينية من خلال مرحلتين:

الأولى: في العهد الشيوعي التقليدي في الفترة ١٩٤٩-١٩٧٦، أثناء فترة حكم «ماوتسي تونج» وسيطرة الدولة على كافة الموارد الاقتصادية، وفيها تحقّق الاهتمام بالشباب والمرأة، وجرى استخدامهما أداة رئيسية في التغيير وفي حركة النضال في الفترة ١٩١٩-١٩٤٩، وقاد ثورة ١٩١٩الشباب الصيني ومنها انبثق الحزب الشيوعي عام ١٩٢١، وكانت الدولة تقدِّم للمواطن كافة الاحتياجات وفقاً لإمكانياتها. وعمل الشباب بقوة فيما أطلق عليه الثورة الثقافية الكبرى من ١٩٦٦-١٩٧٦، استجابة لنداء الرئيس ماوتسي تونج زعيم الصين آنذاك بلا منافس، وتسبَّب ذلك في حدوث كوارث كثيرة ومعاناة، خاصةً للكوادر الحزبية والمثقفين وتدهور التعليم والإنتاج من أجل الثورة الثقافية والتغيير السياسي والإيديولوجي في المجتمع ومحاربة الموالين للرأسمالية، كما نادت الشعارات آنذاك. ثم تمَّ اكتشاف كوارث أكبر بعد وفاة ماوتسي تونج وإعدام ما سمِّيَ بعصابة الأربعة وبدء مرحلة جديدة من التطور السياسي والاقتصادي والثقافي، عُرِفت باسم مرحلة الإصلاح والانفتاح.

الثانية: العهد الإصلاحي بقيادة «دنج سياوبنج» من ١٩٧٨ حتى الآن، حيث قام دنج بسياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومحدودية الإصلاح السياسي، فأطلق طاقات الشباب وأجرى تغييراً في نظم التعليم والصحة، فأقام نظامين (تعليم الدولة، والتعليم الخاص بمصروفات) وكذلك الرعاية الصحية، حيث ظهرت المستشفيات الخاصة في الوقت نفسه الذي استمرت فيه الرعاية الصحية في المستشفيات العامة.

كما أطلق طاقات الشباب في العمل والتنقُّل والإقامة في مختلف الولايات، شريطة توافر العمل أو المبررات القانونية للإقامة في ولاية غير الولاية الأصلية.

وتتمثل أبرز معالم العمل الإصلاحي في:

- تحديد حد أقصى في السنِّ للعمل السياسي القيادي، فلا يزيد عمر الشخص على ٧٠ عاماً.
- تحديد مدة لتولي المناصب القيادية على فترتين، كلّ فترة منها مدّتها خمس سنوات، بما في ذلك رئاسة الدولة والوزارة والوزراء وحكّام الأقاليم.
- ازدواجية السلطة بوجود المنصب الإداري والمنصب الحزبي جنباً إلى جنب على كافة المستويات، من رئاسة الدولة إلى رئاسة القرية.
- انتخابات على مستوى الحزب بوجه عام وليس انتخابات مباشرة من المواطنين، مع تعديل الممارسات بالنسبة للقرى، ببدء انتخابات مباشرة كنوع من التجربة إذا نجحت فيمكن تعميمها على مستويات أعلى.

السياسة السكانية: سارت السياسة السكانية في الصين في مرحلتين مختلفتين:

١- سياسة زيادة السكان في عهد ماوتسي تونج، من منظور أنّ السكان مورد اقتصادي وإنتاجي تحتاجه الدولة، وذلك في ضوء تجربة نضال الحزب الشيوعي في الفترة ١٩٢١-١٩٤٩، باعتماده على حرب العصابات والمسيرة الكبرى، وأيضاً في تدخُّله عبر المتطوعين في الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣، مستخدماً الحشود البشرية في القتال ضد الأعداء الذين هم أقوى عدة وعتاداً، فكبدهم خسائر بسياسة الحرب البشرية بالجموع الغفيرة المتطوعة.

٢- سياسة ضبط نمو السكان في مرحلة الإصلاح والانفتاح، ولذلك مزايا متعدِّدة مكَّنت من تحقيق التقدم الاقتصادي، كما أن لها عيوباً؛ إذ اتُّبعت سياسة الطفل الواحد من عهد دنج سياوبنج، مما ترتب عليه انخفاض معدل النمو أكثر من اللازم، فأصبحت الكوادر غير متوافرة بما يحتاجه معدل النمو السريع بعد ذلك، كما أصبح الطفل الوحيد مدلَّلاً، ووقعت حوادث إجهاض في حالات عدّة خاصة في الريف، إذا كان الطفل المرتقب أنثى، وذلك تحت تأثير الثقافة التقليدية. ثم أطلقت الصين سياسة الطفلين في عهد الرئيس شي جينبنج لتعويض النقص في العمالة الماهرة، والكوادر التي تحتاجها التنمية السريعة.

الشباب: أصبح يتولى المناصب الإدارية والقيادية على مختلف المستويات، وفقاً لدوره ومكانته في الحزب، وحسب إنجازاته في كل موقع يتولاه يتم ترفيعه إلى مستوى أعلى.

- وقد حقق الشباب تفوقاً في الرياضة وخاصة الرياضة البدنية والأكروبات.
- اهتم بالعمل التطوعي للشباب، وهو شبه إجباري على مختلف المستويات وفي مختلف الوظائف.
- الدور السياسي للشباب في التعبئة العامة لمساندة قرارات الدولة وسياساتها.
- حركة تظاهرات الشباب عام ١٩٨٩ في ميدان تيان مين السماوي في قلب العاصمة بكين، مطالبين بالإصلاح السياسي، وقد تم قمعها، لضبط تلك الدعوات للإصلاح السياسي التي رأت فيها القيادة الصينية حدثاً وتطوّراً خطيراً يهدد السياسة الإصلاحية والتنمية والتقدم الذي حققوه منذ بدايتها.
- ضبط إيقاع الحركات الداعية للانفصال في التبت أوشينجيانج.

ولدى الصين حوالي ٣٠٠ مليون من الشباب من عدد السكان البالغ ١،٣٠ مليار نسمة؛ أي أن نسبة الشباب حوالي٢٣٪، ويتزايد عدد المسنين مع تزايد التقدم الاقتصادي والرعاية الصحية، وتحسُّن البيئة، فارتفع متوسط الأعمار.

ومع سياسة الإصلاح والانفتاح انطلق الشباب في شتى المجالات بحرية أكبر، ولذلك برزت بعض المظاهر السلبية، مثل:

* ظاهرة التسول والدعارة.
* وظاهرة تعاطي المخدرات، فضلاً عن المشروبات الكحولية التي يعشقها الصينيون.
* كما برز السعي لتغيير المجتمع سياسياً ولكن في حدود قليلة وتحت مراقبة السلطة والحزب.
* وظاهرة السعي للسفر للخارج والهجرة بحثاً عن عمل أفضل وفرصاً أحسن.

ثالثاً: تجربة تايوان

١- تايوان ولاية صينية قانوناً، ولكنها عملياً تعتبر دولة دون إعلان رسمي بالاستقلال، ولكن لها حكومة مستقلة عن السلطة المركزية في بكين، وليس لها عضوية في الأمم المتحدة، بينما كانت حكومتها حتى عام ١٩٧٢تمثل الصين في الأمم المتحدة وعضواً دائماً في مجلس الأمن.

٢-النظام السياسي تحوَّل للديمقراطية وتعدُّد الأحزاب وتناوبها على السلطة.

٣- يجمع النظام في تعامله مع الشباب بين الممارسات الغربية تحت التأثير الأمريكي خاصة، والتراث الصيني التقليدي المتمسك بالفضائل الأربع لكونفوشيوس: (طاعة الزوجة لزوجها، احترام الابن أو البنت الأصغر للكبار،احترام الوالدين، وطاعة الرعية للحاكم).

٤- تهتم تايوان بتوفير الرعاية للشباب وإتاحة الفرص لهم في مختلف المجالات.

٥- أنشأت تايوان اللجنة الوطنية للشباب منذ عام ١٩٦٦، وأقامت مجموعة أنشطة وخدمات ورعاية الشباب قي الرياضات المختلفة والتدريب المهني Vocational Training.

٦- ترسل تايوان وفوداً شبابية من المتطوعين للخارج، وتقيم ورش عمل لتدريب الشباب وتأهيلهم للأعمال المختلفة.

٧- تقدم الدولة التعليم الأساسي ومدته ١٢عاماً بالمجان، وتعزِّز المنافسة الأكاديمية والعلمية بين الطلاب. ويعمل الشباب كمتطوعين في المجالات الطارئة أو الكوارث، ولديهم مركز للمتطوعين من الشباب.

التعليم والشباب: النموذج التايواني

يربّي النظام التعليمي التايواني الشباب بأن يكونوا سفراء لبلادهم في الخارج، ويرسل بعثات شبابية لزيارة الدول المختلفة وجامعاتها ومراكز الشباب فيها، وإجراء حوارات مع أقرانهم. وتتعاون تايوان مع مراكز تعليمية مختلفة في الولايات المتحدة وألمانيا وباراجواي وفيتنام.

واللجنة القومية للشباب جزء من وزارة التربية والتعليم، وتحرص على دمج التعليم والرياضة في أنشطة الشباب، ومن الأمثلة التايوانية التي اقتبسها وزير التعليم في كلمة له في ٧ فبراير عام ٢٠١٣: «إن المثل يقول: الزمن يختبر الشباب، والشباب يخلقون الشباب»: Time tests the youth and the youth creates the time.

وهذا المثل الشعبي الصيني يعني أن الشباب مدعوّون للإبداع وقيادة الإصلاح الاجتماعي، وهذه أهم رسالة لهم، وهو الأمر الذي دعا وزير الشباب للعمل كفريق برؤية وعاطفة، وأن يركزوا على التوصيل وحسن الأداء: To work as a team with vision and passion and to focus on communication and performance.

وتقدِّم وزارة التعليم كل عام خطة عملها للعام القادم، ففي خطة عام ٢٠١٦ يناير - ديسمبر التي نشرتها في الكتاب الأبيض عن تنمية الموارد البشرية تقوم على ١٤ بنداً كالآتي:

١-التركيز على الاستراتيجيات، لتخريج قوة عاملة متميزة في المهارة وقادرة على التنافس.

٢-إنشاء جامعات تباري الجامعات العالمية ومراكز أبحاث رفيعة المستوى.

٣- تطبيق المرحلة الثانية من إصلاح التعليم المهني، لتخريج الفنيين ذوي كفاءة ومهارة عالية.

٤-تطوير المدرسة قبل بدء الوظيفة بالتدريب على العمل الفعلي، لرفع مستوى التعليم.

٥-الاستمرار في التعليم الأساسي المجاني مدة ١٢ عاماً.

٦-تخفيض عدد الطلاب في الفصول الابتدائية والإعدادية بزيادة عدد المدرسين.

٧-بناء تعليم عالي المستوى، وتوفير بيئة آمنة للتلاميذ في المدارس.

٨-زيادة كفاءة المدرسين والطلاب والموظفين الأصليين.

٩-تطبيق نظام التعليم المستمر والأنشطة ذات الصلة به، ودمج الموارد الحكومية مع موارد القطاع الخاص.

١٠- تعزيز شؤون الطلاب والاستشارات بشأن العمل والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.

١١- رفع مستوى الشبكة الأكاديمية لتايوان.

١٢- زيادة التعاون الأكاديمي الدولي وتبادل الزيارات الطلابية ونشر اللغة الصينية.

١٣- مساعدة الشباب على التعرف على الفرص المتاحة للعمل، وتشجيع المنافسة وروح المبادرة في العمل.

١٤- التركيز على الرياضة البدنية في المدارس والجامعات والكليات.

إطلالة على المستقبل

أختتم هذه الورقة البحثية بإطلالة على دور الشباب والمستقبل، فأقول إن الشباب هو العماد الرئيسي للمجتمعات. وفي ضوء النظرة للمستقبل وفلسفة التغيير، فإنني أنصحهم بالعمل على سبعة أشياء جيدة؛ ثلاثة يعمل من أجلها وأربعة يروّج لها. والابتعاد عن سبعة أشياء سيئة، وتجنّبها.

فعلى الشباب التحلي بـ:

- العمل من أجل استقرار الذات نفسياً واجتماعياً، فهذا هو الطريق الآمن للحياة السعيدة.
- العمل من أجل أمن الوطن، فمن دونه يصبح تائهاً في البيداء بلا مأوى.
- السعي من أجل السلام العالمي، فهو البيئة الحاضنة لكل طموحات البشر في عصر عالم أصبح صغيراً وقرية عالمية.

ويروج ويدعو لأربعة أمور جيدة، هي: الاعتدال، والتأقلم، والتوافق، والشمول. وأدعو الشباب للابتعاد عن السبعة السيئة، وهي بدورها تقسم إلى ثلاثة أقسام، هي:

- تجنب نشر عدم الاستقرار وزعزعة الأمن.

- تجنب نشر الخوف.
- تجنب ممارسة العنف.

وأدعوه لتجنّب الترويج لأربعة أمور، هي:

- التطرف، والتعصب.
- التشدُّد وعدم التوافق.
- الصراع والعنف.
- الكراهية والإقصاء.

وعندما نتحدث عن المستقبل فإننا نتحدث عن التغيير، وعندما نتحدث عن الماضي فإننا نتحدث عن التغيير، فالزمن له سمات ثلاث فريدة في نوعها، هي:

- أنه متغيِّر دائماً.
- أنه لا يمكن استرجاعه أو وقف حركته.
- أنه لا يمكن تخزينه.

ولهذا قيل في المثل العربي: «الوقت كالسيف إذا لم تقطعه قطعك». وقيل في المثل الإنجليزي: «الوقت من ذهب».

إن أكبر التحديات التي يواجهها الإنسان الفرد والمجتمع هو الوقت، فلا بد من العمل بدأب وانتظام وسرعة دون تراخٍ أو تواكل أو تكاسل.

وأكبر التحديات التي تواجهها الدول هو الصراع والتناحر بين المتضادات، في حين أن الله خلق الكون على أساس التضاد بهدف التكامل، فثمة الذكر والأنثى، والنهار والليل، والحياة والموت، والشمس والقمر، والرطوبة والجفاف. ولهذا فمن الضروري تحويل الصراع إلى تناغم وتواؤمٍ من خلال العمل بروح الفريق.

وفي الفلسفة الصينية يعبَّر عن التضاد بنظرية تسمى الين واليانج، فالين يعني الأنوثة والظلام والرطوبة، واليانج يعني الذكورة والنور والرطوبة، وكلاهما يكمل الآخر، فلا فضل لأحد على الآخر، ولا حياة لأحد من دون الآخر.

وبالمنطق نفسه نقول إن الوطن والمواطنة يجب أن تقوم على تكامل الفئات والطبقات والأفراد في ضوء مبدأ الحقوق والواجبات، فلا وجود لواحد دون الآخر، ولا فضل لواحد على الآخر، كما قال الرسول الكريم: (لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى).

إن التقدم ركيزته النماء والإنماء.

والاستمرارية ركيزتها التغيير والتغير.

والشراكة المجتمعية هي أساس الفلسفة الحديثة.

وهي التي دعا إليها الإسلام في قصة السفينة المشهورة في الحديث الشريف الصحيح الذي فيه مثَلٌ بليغ: (مَثَلُ القائِم في حُدودِ اللَّه والواقِع فيها، كَمثل قَومٍ اسْتَهَموا على سَفِينَةٍ، فَأَصابَ بَعْضُهم أعْلاها، وبعضُهم أَسْفلَها، فكان الذي في أَسفلها إذا استَقَوْا من الماء مَرُّوا على مَنْ فَوقَهمْ، فقالوا: لو أنا خَرَقْنا في نَصِيبِنا خَرقاً ولَمْ نُؤذِ مَنْ فَوقَنا؟ فإن تَرَكوهُمْ وما أَرادوا هَلَكوا وهلكوا جَميعاً، وإنْ أخذوا على أيديهِمْ نَجَوْا ونَجَوْا جَميعاً) (رواه البخاري عن النعمان بن بشير).

هذا المثل بليغ جداً، فالمصلحة مشتركة، وسلامة البشر كلٌّ لا يتجزأ، فإذا أخطأ بعضهم انسحب هذا الخطأ على الباقين. ولنتذكر قضايا البيئة وثقب الأوزون نموذجاً، كما نتذكر قضايا الإرهاب المعاصر، وهو أيضاً مثال حي على ذلك. ومن هنا فإن مبدأ العمل الجماعي والسلامة الجماعية والشراكة المجتمعية من أهم مبادئ الفكر السياسي والاجتماعي في عالم اليوم. ومن الحكمة التي وردت في القرآن الكريم قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (سورة الأنفال: ٢٥).

الخاتمة

في ضوء كل ما سبق نخلص إلى النقاط التالية:

١- يمكن أن يكون الشباب أداة لإحداث التغيير في المجتمعات النامية، وهو بذلك يساعد في بلوره دوره في النظام السياسي الجديد كما هي الحالة في مصر في عهد الرئيس السيسي الذي أيده الشباب والمرأة بصفة خاصة. وكذلك يمكن النظر لدور الشباب في أوروبا وآسيا، وهم الذين قادوا ما عرف بالثورات الملوَّنة (أي الثورة الخضراء والصفراء اتصالاً بالأعلام التي رفعوها في أوروبا الشرقية والدول الآسيوية آنذاك).

٢- يؤدّي اندفاع الشباب أحياناً إلى التهور، ومن ثم الاضطراب في العمل الثوري المستند إلى تراث ثقافي وسياسي واجتماعي يجعل الشباب يتوارى بعد المرحلة الأولى واختطاف ثورته منه، كما حدث في مصر وإلى حدّ ما في تونس.

٣- ما زال الشباب هو الوقود للتغيير في سورية وليبيا واليمن وغيرها، ولكنه للأسف ليس صاحب القرار النهائي في معظم الدول التي يحتكر فيها القرارات كبار السن أو القيادات العسكرية والاقتصادية، بوصفهم يملكون القوة الحقيقية، فضلاً عن القيادات الدينية المؤثرة على عقول البسطاء من الشعوب، ومن ثم الحصول على أصواتهم في الانتخابات.

٤- وبالنسبة للتجارب الآسيوية، فإن الشباب يؤدي دوراً مهماً في الدفع نحو التغيير السياسي كما حدث في التغييرات في الصين بعد حركة الشباب عام ١٩١٩، وبعد حركة ميدان تيان مين عام ١٩٨٩ التي تم القضاء عليها بالقوة العسكرية.

٥- يلاحظ أن التحرك الشبابي يعاني من أوجه نقص، تتمثّل في القوى الفعلية المؤثرة في المجتمعات، وهى القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقوة الإيديولوجية بما فيها الدين. ويتم تسخير الشباب عادة لخدمة أهداف هذه القوى بوصفها أساس قيادة المجتمعات، في حين أن الشباب هم أكثر تأثيراً في تحريك الجماهير، فإذا ابتعدت القوى الشبابية عن التوجُّه العام للقوى

المؤثرة الثلاث السابق ذكرها، يتم تهميشها عملياً، وإن ظلت تلك القوى المسيطرة تتحدث عن الشباب وتشيد بدوره دون إعطائه الفرصة الحقيقية إلا إذ كان الشباب ينتمون لأي من القوى الثلاث المؤثرة في المجتمعات، لكونها صاحبة القرار الأول المؤثر في مسيرة الدول.

الشباب هم أداة التغيير، وهو هدفهم النهائي، ولكنهم ليسوا أصحاب القرار الرئيسي، كما أنهم لا يستفيدون من حركتهم بالقدر الكافي، نتيجة استيلاء أيٍّ من القوى الثلاث المشار إليها على مقدرات الأمم والشعوب. وهذا طبيعي في الحياة السياسية إذا حللناها من منظور واقعي وليس بنظرة مثالية، فما زالت النظرة للشباب أنهم لم ينضجوا بعد، وأنهم يحتاجون لتأهيل واستعداد ليتسلموا القيادة. وثمة خلط كبير بين الشباب في سنّ ١٤-٢٥ وهم في مراحل التعليم عادة، وبين الشباب في مجال العمل الوظيفي ممن هم في سنّ ٢٥-٦٠، أو الشباب في مرحلة النضج الفكري بعد الستين، وبين كبار السن ممن تزيد أعمارهم على السبعين. وهو ما جعل القيادة الصينية بعد ثورة الإصلاح عام ١٩٧٨وخاصة في عهد الرئيس الأسبق جيانج تزمين يقرر عدم تولي أي منصب سياسي تنفيذي لمن هو فوق السبعين، وكان موقف اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الشيوعي حازماً في ذلك، كما أنه لا يمكن استبعاد كبار السن لما لديهم من الخبرة والحكمة، وإنما تتاح لهم الفرصة لتقديم النصح والمشورة، ولكن عليهم التخلي عن المنصب الإداري والتنفيذي الذي يحتاج لعملية إبداعية وللتفكير من خارج الصندوق، كما يحتاج لطاقة بدنية للتحرك السريع وعدم التردد، وهذا هو حصيلة الخبرة من التجارب في الصين وتايوان وكوريا وغيرها من الدول الآسيوية.

أما الهند فلديها قواعد حزبية لتولّي المناصب القيادية وتأهيل الشباب عبر الأجهزة المحلية وحكم الولايات، وأحياناً وصولهم لمناصب وزارية، ما عدا أسرة نهرو التي يمكن أن يطلق عليها أسرة ملكية بحكم التراث التقليدي للثقافة الهندية بالنظر لطائفة البراهمة التي هي أعلى الطبقات في النظام الاجتماعي والثقافة الهندية.

مدى اندماج الشباب العربي في مجتمع المعرفة العالمي

د. فيصل محمود غرايبة*

أولاً: الإطار التمهيدي

أصبحت «تكنولوجيا المعرفة» المفتاح الأساسي للتنمية والتقدم في المجتمع المعاصر، وقد عمت النشاط الإنساني بمختلف مجالاته، وأحدثت ثورة اتصالية عارمة، في مختلف أرجاء المعمورة، محدثة تغييراً كبيراً في طرائق الإنسان في العيش والتخاطب واكتساب المعرفة، وفي تنظيم حقول العمل والإنتاج، ومتجاوزة الحدود الجغرافية والسياسية، ومغيرة معطيات الزمان والمكان والمسافات، إنها تحل في قرن جديد: القرن الحادي والعشرين، تقاس فيه قوة الأمم وحضارتها بقدرتها على التحكم في المعلومات وتوظيفها، وقد عملت هذه التكنولوجيا الرقمية، على ترجمة آمال الإنسان وتطلعاته إلى واقع معاش في الحياة الإنسانية المعاصرة، وتمكنت هذه التقنية المتقدمة الجديدة من تحقيق بعض أحلام الإنسان الذي يسابق عصره، بل أرست قواعد ثقافة إلكترونية عالمية امتدت متغلبة على تحديات الزمنكة وصعوباتها.

---

* أكاديمي واستشاري اجتماعي، وعضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

هذا ما عبر عنه جمال سند السويدي في كتابه «وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية» بطبعته الثالثة ٢٠١٤ بأنه إذا كانت القبيلة الواحدة تتكون من بطون وأفخاذ متفرقة وعصبيات متعددة، فلا بد من عصبية أقوى تلتحم فيها جميع العصبيات وتنصهر، وتصير كأنها عصبية واحدة كبرى، وإلا وقع الافتراق المفضي إلى الاختلاف والتنازع، وهذه القبيلة هي القبيلة العالمية التي مدت خيوطها وبنت لحمتها عبر الفيسبوك، وكأنها قد أكدت خارطة القرية الكونية «العالم» كإطار جغرافي إلى القبيلة العالمية «المجتمع العالمي الافتراضي» كإطار بشري اجتماعي، أبرز إيجابية المتعامل معه، منتجاً وشريكاً في العملية الاتصالية التفاعلية، بعد أن كان متلقياً سلبياً.

ويعتبر الباحثون أن مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية، أضيق من مفهوم أعم هو مفهوم الإعلام الاجتماعي، الذي يشمل المواقع والتطبيقات التي تتيح للمستخدمين أن ينشئوا أو يقدموا للغير محتويات معينة أو أن يشاركوا في التواصل الاجتماعي.ولكن هذا لا يقلل من الأدوار المؤثرة لوسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع العربي عموماً، والتي تبرز في سهولة التعارف والتواصل، وفي انعدام الوصاية في الاختيار والتعبير والنشر، وصقل المعرفة وزيادة الثقافة، والتعبير عن الذات، وفي التسلية والترفيه والتجارة الإلكترونية، وبحضور دائم للمستخدم.

لقد وفَّر عصر التواصل الاجتماعي منبراً لمن لا منبر له، نشر الشعور بالذاتية، وزاد من قدرة الفرد على التأثير في عالم مفتوح، بوسائل تعبير منخفضة التكاليف وواسعة الانتشار، وبتنوع لا متناهٍ قادر على انتهاك حقوق النشر والملكية الفكرية، مما سمح بارتكاب الجرائم عن بُعد، وزاد من تعقيد منظومة الأمن الإلكتروني، وشجع على إقامة الروابط العابرة للحدود.

وهكذا بدت سمات مميزة لعصر التواصل تمثلت في وجود علاقات طردية بين الفرد والحرية ووسائل التواصل الاجتماعي، وفي ازدياد الوعي السياسي بين المواطنين، مما شجع المواطنين على المشاركة السياسية، وزاد من قوة المجتمع المدني، ووسَّع دور

المؤسسات الإقليمية والدولية في تشجيع المواطنين على المشاركة في وضع السياسات العامة لدولهم، ومكّن من تناقل الخبرات والدروس المستفادة بين مواطني مختلف الدول.

ثانياً- الإطار النظري

أ- مجتمع المعرفة العالمي

تبرز العولمة كظاهرة وكثقافة تنتشر في مجتمع المعرفة العالمي، تتراوح بين الترحيب التام والاندماج الكامل كحتمية عالمية، وبين الرفض التام والدعوة لمقاومة هذه الظاهرة الغريبة والثقافة الوافدة واعتبارها ضرباً من ضروب الهجمة الإمبريالية الجديدة، تمهد لإحلال ثقافة واحدة مسيطرة على عقول الأجيال الجديدة واتجاهاتها وهويتها وولائها.

لذا؛ فإن من الأجدى أن نفكر كيف نهيء أنفسنا كأصحاب حضارة ننتمي إليها أو ثقافة نعتز بها، للاندماج في مجتمع المعرفة؛، الاندماج التشاركي التفاعلي التكاملي، على أساس متكافئ من المعطيات الثقافية والقناعات الفكرية، ومَن أحرى من الشباب في فهم هذه الرسالة، ومن أجدر منهم بحملها في فتوَّة حياتهم، إلى مجتمع الإنتاج الأمين والاستقرار الآمن والتفاهم المتبادل بين أبناء المجتمع الواحد وشعوب العالم.

تزوِّد الشبكة العملاقة «الإنترنت» مستخدميها بخدمات عديدة لنقل الملفات والأخبار والوصول لقواعد البيانات والحوار مع آخرين، والوصول إلى الكتب والمجلات والصحف والصور والألعاب، والاتصال الفوري المباشر بالنصوص والأصوات والصور الثابتة والمتحركة، حتى غدت الطريق السريع للمعلومات Information Superhighway يخترق الحدود الجغرافية والسياسية، مما يمكن استثماره للتقريب بين وجهات النظر والتفاهم بين الشعوب، وذلك على النحو الذي عبَّر عنه المفكر التربوي الكندي مارشال ماكلوهان Marchall Mcluhan، بأنه سيعيد تشكيل العالم على هيئة قرية تعيد تشكيل الوعي، وتوجيه أنماط التفكير وتنظيم العلاقات والمنظمات الاجتماعية.

لقد أفرز مجتمع ما بعد الصناعة أو ما بعد الحداثة، الذي نعيش فيه، مجتمعاً رقمياً عالمياً، أبرز بدوره «الإنسان الرقمي» أو «الإنسان الإنترنتي»، الذي يسائل نفسه:

ماذا سيحصل فيما بعد؟ بدلاً من السؤال التقليدي:ماذا سأفعل؟ فقد أصبح الإنسان أمام كمٍّ هائل من المعلومات والأفكار والمشاعر.

من أهم الأمثلة على العلاقات الإنسانية الجديدة، مجموعة أنونيموس Anonymous التي ظهرت عام ٢٠٠٣ بوصفها مجموعة غير مترابطة تعيش في العالم الافتراضي من الأفراد المهتمين بالقرصنة الإلكترونية. ومن أهم التوجهات الراهنة، ظاهرة الشبكات التعليمية Educational Networks، ذات الأسلوب المماثل للشبكات كالسبورة السوداء.

وتبذل محاولات جادة لتحقيق الاتفاق على لغة دولية تفرض نفسها على جميع الشعوب والعقول، والتي قد تواجه اللغة العربية الفصحى ولغات عديدة غيرها في عصر وسائل التواصل الاجتماعية مصير اللغة اللاتينية، تبقى لغة مكتوبة خارج الاستعمال.كما أحدثت تغييرات فارقة في تكوين الشخصية العربية، التي صارت تذوق ما يمكن تسميته طعم «الحرية الإلكترونية».

هناك تأثيرات أخرى مباشرة وغير مباشرة للتواصل الإلكتروني، تتضمن التفكك الاجتماعي، وتغير منظومة القيم الاجتماعية، والانفصال عن الواقع وغياب الشريك وعدم قيامه بأي دور حقيقي في حياة أسرته بوقوعه فريسة الأدمان، وبما يسمى بظاهرة «أرامل الإنترنت»، والسعي إلى الإشباع العاطفي، وفقدان الرغبة في التغيير الذاتي، متناسياً الثوابت، منتقلاً من المطلق إلى النسبي، مضيفاً زمناً غير نهائيٍّ؛ تراجع فيه التفكير والإبداع مقابل تغلُّب المشاهدة والمتابعة، ونشأت إلكترونية العلاقات والروابط الاجتماعية، مقابل ضعف تأثير الأسرة في سلوك الأبناء، في حين كسرت عزلة المسنين.

ب- مجتمع المعرفة العربي

المجتمعات التي تؤمن بسلطة الشعب وسيادته، بحاجة إلى معلومات صحيحة للاطلاع على الشؤون العامة، لأن المواطن فيها بحاجة دائمة لممارسة حقه في الانتخاب والتصويت، وليشارك بفعالية في العمليات السياسية والاجتماعية المختلفة؛إذ إن نظام

الاتصال في الأنظمة الليبرالية يساعد على إيجاد رأي عام مستنير، ومواطن يبحث عن الحقيقة. وقد توسع الاتصال في المجتمع العربي، عند قدوم الثورة الاتصالية الرابعة الرقمية، فأحدث تحولات في مجال تقبُّل وجهات النظر المتباينة، وخاصة الشعبية، كظاهرة جديدة تقود إلى تحرير عقل الإنسان العربي، ويقود لإصلاحات مجتمعية تواجه التحديات التي تتطلب من قادة الرأي في المجتمع، التَّعامل معها ضمن المنظومة الأخلاقية.

لقد جاء الربيع في الأردن مواكباً للثورة الرقمية، ففي الوقت الذي تجاهلت بقية الأنظمة العربية الثورة الرقمية وتداعياتها، أدركت القيادة السياسية أهمية مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وضرورة البدء بالتحول الديمقراطي، من خلال انتخابات نيابية حرة، ووضع ميثاق وطني توافقت عليه جميع الأطياف، وقانون يسمح بتأسيس الأحزاب، فأصبحت التعددية حقيقية.

وهكذا أدى الاتصال الجماهيري الرقمي في المجتمع الأردني، إلى انتقال نظام الاتصال من السلطوية إلى شبه الليبرالية المنفتحة، والانتقال من الإعلام محدد الوظائف إلى إعلام الاتصال الجماهيري، ومارست السلطات الرسمية الاحتواء الناعم، كسلوك مناسب للتعامل مع الإعلام الجديد الذي يقدم رؤى جديدة ومعرفة وأفكاراً غير تقليدية، تحاط بالجدل ووجهات النظر، ويضيِّق الفجوة بين المسائل المثيرة للجدل، واللجوء إلى حلول وسطى.

ثالثاً- الإطار المختبري التحليلي

أ- التهيئة للعصر الاتصالي الجديد

تتطلب طبيعة هذا العصر وجود نوعية من الأفراد ممن يمتلكون المنهجية ويتصفون بالتفكير المبدع والإنتاج المبتكِر، والقدرة على التكيُّف مع المستجدَّات والمتغيرات الثقافية، لمواجهة المستقبل وتحدياته، ولإنشاء هذا النوع من الأفراد نحتاج إلى سياسات تعليمية تُعِدُّ الفرد للحياة المعاصرة لكي يؤدي أدواره التي يتوقعها المجتمع منه، وتشكِّل شخصيته الإنسانية القادرة على التنمية والتكيف، لذلك عمدت

إلى تحليل السياسات التعليمية وخاصة التعليم الجامعي للكشف عن دورها في تهيئة الإنسان في المجالات المعرفية والثقافية، وتمت الإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال إطارين: الأول: نظري تناول مبادئ وتوجهات السياسات التعليمية، من خلال الاطلاع على الأدب النظري الذي كُتب حول هذا الموضوع. والثاني: ميداني واشتمل على أداة قياس للوظائف الأساسية التي يقدمها التعليم الجامعي لإنماء شخصية الإنسان. وطبِّقت على عينة ممثلة لمجتمع الطلبة في إحدى الجامعات الأردنية، وأجريت هذه الدراسة على (٧٠٠) طالب وطالبة من طلبة جامعة اليرموك موزعين على (٧) كليات.

أسفرت نتائج الدراسة عن بيانات ومعلومات تحدد المبادئ والتوجهات التي ينبغي أن ترتكز عليها السياسات التعليمية، كما أسفرت عن تحديد عدد من الوظائف التي يجب أن تقوم بها الجامعة من أجل بناء الإنسان وتهيئته لمواجهة المستجدات والمتغيرات التي تجتاح العالم اليوم.

كان من السهل على أي مجتمع أن يُعِدَّ أبناءه للمستقبل الذي يريد، وكانت توقعاته غالباً ما تتحقق، فالمتغيرات كانت محدودة وبطيئة التأثير، وأنماط الحياة كانت رتيبة شبه ثابتة. أما ما نشهده حالياً من تزايد سريع في نمو حقول المعرفة والعلم والاتصالات والمعلومات، فيفرض نظرة جديدة للسياسات التعليمية، نظرة تتكامل فيها الأدوار بين مختلف المؤسسات ذات التأثير في تهيئة الإنسان وتنشئته. كما أن الأعداد المتعاظمة من الأميين أو المتعلمين العاطلين عن العمل أو العاملين ذوي الكفاءة الإنتاجية المتدنية، تنبئ عن قصور السياسات التعليمية في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي يجب أن تكون. فقد شهد التعليم العالي في الأردن خلال العقدين السابقين تطوراً ونمواً ملحوظاً، تؤكده الزيادة في عدد المؤسسات الجامعية، وأعداد الطلبة المسجلين وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة الإدارية والفنية، وكذلك الزيادة في حجم الإنفاق على هذا القطاع الهام.

غير أنه برزت مجموعة من القضايا والمشكلات التي يواجهها هذا القطاع في حركته نحو المستقبل، كالتزايد الكبير والسريع في أعداد الطلاب، وتزايد الطلب

الاجتماعي على التعليم الجامعي، وعدم قدرة الجامعات الأردنية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب. ومن أولى المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم العالي، انعدام المواءمة بين نواتج التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية الوطنية من العمالة الماهرة؛ إذ تقررها القيم الاجتماعية السائدة، التي تفضل الدراسات الأدبية والإنسانية على الدراسات المهنية والتطبيقية، ويبرز ذلك باختلال التوازن بين النمو الكمي لأعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات ونوعية التعليم الجامعي وجودته.

ويضاف عددٌ آخر من قضايا التعليم الجامعي، كالتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة والاعتماد عليها، مما يتطلب التوسع في إحداث تغييرات جوهرية في أنماط المؤسسات، وخلق نوع من التوازن في الالتحاق بين الفروع العلمية والإنسانية، وقلة مخصصات البحث العلمي وأثرها على خطط التنمية ومشاريعها. ويواجه التعليم الجامعي عدداً من التحديات منها توصيل التعليم الجامعي إلى القطاعات التي ما زالت محرومة منه، وتجديد التعليم وتحديثه وجعله أكثر ملاءمة للمجتمع العربي، والإفادة من التكنولوجيا والمعلومات الحديثة، ومواجهة التحديات والمتغيرات المستقبلية.

يتضح مما سبق أن هناك تبايناً في تصور الغاية من التعليم الجامعي وغموضاً في فلسفته. والفلسفة التعليمية بُعدٌ من أبعاد الفلسفة العامة للمجتمع، تضبط مسيرته التعليمية وتوجهها،.ففلسفة التعليم امتداد عضوي وظيفي للمجتمع في نظرته للإنسان والكون والحياة. وتجدر الإشارة إلى أن الجامعات الأردنية تسعى لتوفير الحرية الأكاديمية المسؤولة، والتفاعل الخصب والمشاركة بالفعاليات الجامعية، والاهتمام بالكيف لا بالكمّ، سعياً لإعداد الإنسان المتميز في حقل تخصصه، القادر على خوض غمار الحياة، بروح علمية وعقل مبدع، وبثقة وقدرة على تحمل مسؤولياته التعليمية، وتنمية روح البحث والاستقصاء في نفسه، وتوجيهه نحو منهج التفكير السليم والمنطقي.

ونظراً لتميز هذا العصر بالتغيرات السريعة، وبفعل انتشار المعرفة والتقنية، فقد فرضت على أنظمة التعليم مهام جديدة في مجال إعداد القوى المؤهلة، وفقاً لحاجات

المجتمع المتطورة، والجامعة بصفتها نظاماً اجتماعياً وإدارياً مفتوحاً ينبغي أن تتسم بالتفاعل مع البيئة المحيطة، فتتأثر بها وتؤثر فيها. فرسالة التعليم الجامعي، لا تنحصر في توفير مطالب التنمية وحدها، إنما تمتد لتشمل مطالب المجتمع الواسع، وتمتد هذه الرسالة لتشمل حاجات الأفراد ورغباتهم وطموحاتهم إلى الاستزادة من تحصيل المعرفة وطلب الثقافة وتوسيع المدارك.

بعد ما تقدم من عرض لواقع التعليم الجامعي ومشكلاته والتحديات التي تواجهه، وإدراكاً للمرحلة التي يعيشها العالم واتسامهابالتغير المتسارع، وانعكاس ذلك على مناحي الحياة كافة، وأثر ذلك على مفاهيم الإنسان ومعتقداته واهتماماته وميوله وقيمه وأنماط سلوكه، نتبيَّن التالي:

أ- ما التوجهات والمبادىء التي ينبغي أن تقوم الجامعات العربية عليها:

نعرض عدداً من المبادئ والتوجهات التي ينبغي أن ترتكز عليها السياسات التعليمية، لترقى بالإنسان العربي الذي هو الأساس في الإعداد للمستقبل والناقل للثقافة، وهو المأمول لمواجهة المستجدات والتعامل معها بإيجابية، لاستيعاب النافع والمفيد منها، وذلك على النحو التالي:

١- مواجهة التزايد في أعداد الطلاب الذين هم في سن التعليم الجامعي. فهذه الأعداد بحاجة إلى مؤسسات تعليمية تستوعبها، بالكيفية التي تتوفر لهم فيها الإمكانات والمباني والمكتبات والمختبرات....الخ ، بمواصفات لا تؤثر على مستوى التحصيل العلمي، وعدم تغليب الكمّ على الكيف.

٢- إعادة صياغة سياسات القبول بحيث يتم القبول استناداً لدراسات ميدانية تتحدَّد من خلالها احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

٣- مواجهة النقص في أعضاء هيئة التدريس، وذلك بوضع خطة أو استراتيجية جادة على المستوى المحلي والعربي لإعداد كوادر تدريسية مؤهلة علمياً ومهنياً لسد النقص المتزايد.

٤- هيكلة التعليم الجامعي؛ إذ ينبغي إعادة النظر في هيكلة التعليم الجامعي لمواجهة التحديات التي يواجهها الوطن العربي في هذا القرن، والتكيف مع التقدم المذهل

في المعلوماتية والتقنية. وتنظيم تمويل التعليم الجامعي؛ إذ لا بدّ من توفير بدائل للتمويل إضافة للموارد الحالية. وفيما يلي بعض هذه الموارد:

- فرض رسوم بنسبة ضئيلة على الواردات والصادرات وأرباح الشركات وغيرها لتضاف إلى إيرادات التعليم الجامعي.
- الاستفادة من إنتاج الورش والمزارع والمستشفيات التي تستخدمها الجامعات لتدريب طلابها.
- تسويق الجامعات لنفسها، بعرض خدماتها للسوق المحلي، وتقديم الاستشارات والخدمات التي يطلبها السوق المحلي.
- استثمار بعض أموال الجامعات في مشروعات إنتاجية.
- ترشيد الإنفاق في الجوانب الإدارية والاستهلاكية التي لا مبرر لها.
- رصد المخصصات اللازمة للبحث العلمي حتى نرقى بمؤسساتنا وشركاتنا ومصانعنا.

٥- توفير الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وفتح المختبرات العلمية أمام الباحثين على مدار اليوم، وتوفير المواد الأولية لهم، وبناء قاعدة معلوماتية لإنتاج الباحثين يمكن الرجوع إليها وتكون متاحة للجميع.

٦- تطوير الإدارة الجامعية للارتفاع بمستوى أدائها، ومواكبة التقدم العلمي والمستجدات العالمية.

٧- الربط بين التخصصات والاحتياجات الفعلية باستحداث أنماط جديدة من التعليم بدلاً من التوسع في إنشاء الجامعات التقليدية، مثل الجامعة المفتوحة، والتعليم المستمر، ودراسة احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية واستحداث تخصصات تلبي الاحتياجات، والتنويع في التخصصات، ومواجهة التغيرات المستقبلية، بتقديم تخصصات جديدة تواكب التقدم العلمي والتقني وتلبي حاجات الثورة العلمية الجديدة، واستكشاف ما تحتاجه المجتمعات العربية.

٨- الاهتمام بقيمة الإنسان وكرامته.

٩- تعويد الناشئة اعتماد الأسلوب العلمي في التفكير أساساً لحل المشكلات واتخاذ القرارات.

ب- ما الوظائف التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات العربية في مجتمع المعرفة؟

استخدمت للإجابة عن هذا التساؤل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب، فتبين أن أهم عشر وظائف كما حددها الطلبة، جاءت مرتبة على النحو التالي:

٣٣ «الوظيفة التي تساعد الطالب على تحقيق ذاته» و٣٠ «التي تزيد من تقدير الطالب لدور العلم في حياة الإنسان والمجتمع» و٩ «التي تساعد على إدراك دور العلماء في تعليم الناس وتنمية المجتمع»، و١٥ «زيادة فرص التواصل الاجتماعي مع الغير والتفاعل معهم»، و١ «تمكين الطالب من استخدام المعرفة في حل المشكلات»، و٣٥ «تنمية روح التجريب والصبر في الوصول إلى الأهداف»، و٢ «إكسابهم المرونة في الفهم والسرعة في التفكير»، و٣٤ «المساعدة في التكيف الثقافي مع مستجدات العصر ومتغيراته»، و٣٦ «المساعدة في تقدير الوقت وتفعيله عن طريق الإنتاج»، و٢٤ «الالتزام في حب الوالدين وبرّهما وإطاعتهما في الدنيا».

أما أدنى عشر وظائف من حيث الأهمية فقد حددها الطلبة على النحو التالي: ٩٤ «تعميق ممارسة الشورى في المجتمع»، و٤٧ «رفد السوق المحلي بالقوى العاملة والكوادر المؤهلة التي يطلبها السوق»، و٥٥ «تدعيم كفاءة الإنسان وقدراته وإخلاصه في خدمة المجتمع وتولي المناصب العامة»، و٤٤ «مساعدة الفرد على توزيع الموارد الاقتصادية بشكل ملائم على الإنتاج والخدمات»، و٥ «يركز على التعليم النوعي وليس الكمي أو الشكلي»، و٩ «يزيد من قدراتي على التعامل مع العوالم الرمزية إلى جانب العوالم المحسوسة»، و٤٠ «يمكنني من امتلاك الكفاية الخارجية للمواءمة مع حاجة السوق من العمالة»، و٤٦ «إيجاد حلول عملية للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني»، و١٠ «المساعدة على استخدام العصف الفكري في حل القضايا»، و٤٥ «يساعد التعليم الجامعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي».

نخلص مما تقدم إلى أن رسالة جامعة اليوم تتمثل بالسعى إلى العلم والمعرفة واستكشاف الطبيعة واستثمار الطاقات التي سخرها الله له، وأن تؤهل الإنسان ليقوم

بهذا الدور بقيامها بإثراء المعرفة وتنميتها، ونشر العلم وإعداد الكوادر المتخصصة، وتهيئة الإنسان روحياً وخلقياً وجسمياً، وتوعية الشباب فكرياً وسياسياً، وتوجيه البحوث العلمية والتطبيقية لحل مشكلات المجتمع، وفتح المجال أمام الطلاب للتدريب الميداني في مواقع العمل، والتعرف على مستجدات التخصصات التي يدرسونها.

ج- هل تختلف الوظائف الأساسية التي يقدمها التعليم الجامعي لإنماء الإنسان وتطوير دوره باختلاف المتغيرات؟

للإجابة عن هذا التساؤل استخدمت تحليل التباين الأحادي للكشف عن الدلالات الإحصائية بين متوسطات وجهة نظر الطلبة، وتبين أن الفروق كانت لصالح طلبة المستوى الأول مقابل المستويين الثالث والرابع، ولصالح المستوى الثاني مقابل الثالث والرابع، ويستدل من هذا أن الطلبة في السنتين الأولى والثانية يتوقعون من الجامعة القيام بأدوار خلاقة وعظيمة، وأن يكون لديهم طموحات كبيرة يعلقون عليها آمالاً عريضة، بينما في السنوات الأخيرة تختلف نظرتهم إلى الجامعة فهم يعدّونها مدرسة ثانوية كبيرة، وأن الآمال الكبيرة التي كانوا يعلقونها عليها قد تبددت.

يتبين من استعراض التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي أنه يجب أن لا يقتصر على النخبة من الموهوبين والقادرين مادياً، إنما ينبغي أن يُيَسَّر إلى أغلب الراغبين فيه، بصرف النظر عن إمكانياتهم المادية وقدراتهم العقلية، ذلك أن الهدف من التعليم الجامعي لم يعد توفير المؤهلين لإدارة شؤون الدولة ومرافقها، وإنما الهدف تهيئة الإنسان لمواجهة التغيرات السريعة والمتلاحقة وتحقيق التنمية الشاملة، بتسخير الإمكانات المادية والبشرية لتحقق هذا الهدف. كما يتبين أن وظيفة التعليم الجامعي لم تعد مقصورة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والمطالب الفردية، بل تجاوزتها إلى النواحي الوجدانية والأخلاقية، وإكساب الإنسان القدرة على تحقيق ذاته، وأن يحيا حياة أكثر تنعماً ورفاهة.

أما ما يتعلق بتأثير المتغيرات المستقلة على التغيرات التابعة، فقد تبين أن هناك تأثيراً للتخصص على مدى إدراك الطلبة للدور الذي يجب أن تؤديه الجامعة تجاه الإنسان.

أثر مفردات مجتمع المعرفة على الشباب

إدراكاً لكل هذه المؤثرات على حياة المجتمع، وإدراكاً لأهمية الشباب في حياة المجتمع كذلك، قمت بدراسة تأثير أبرز مفردات التواصل الاجتماعي في مجتمع المعرفة، وهي «الإنترنت»، لمعاينة تأثير هذه المفردة الحديثة المتطورة على عنصر مهم في النظام الاجتماعي الكلي، وأعني «القيم الاجتماعية»، لدى الشباب على وجه الخصوص، متخذاً من المجتمع الطلابي في الجامعة الأردنية في عمّان، والتي أحاضر فيها بشكل غير متفرغ، ميداناً للمعاينة الميدانية، للمؤثر والمتأثر في الجدلية القائمة بين فئة مهمة من العنصر السكاني في المجتمع الأردني (كقطب أول) ومنظومة القيم في هذا المجتمع (كقطب ثانٍ)، والإنترنت كمستحدث اتصالي في المجتمع (كقطب ثالث).

ب-١- الإطار المنهجي

ركزت الدراسات على أن الإنترنت وسيلة لا تختلف عن باقي وسائل الاتصال، وأن الفوائد الثقافية والعلمية للإنترنت لا يجوز أن يحرم منها الإنسان، وأشار دارسون إلى أخلاقيات العمل على الإنترنت، وأهمية القواعد التي تحكم المستخدم، وأوصت بأن نبعد الخوف والحذر عنا، وأكدت أهمية تمثُّل الأخلاقيات والقيم العربية عند التعامل مع المعلومات الواردة عبر الإنترنت، وأن لا يحكمنا فيه إلا التزامنا ورقابتنا الداخلية. وتبين أن أكثر من يتعرض لتأثيرات شبكة الإنترنت هم الشباب، ومنهم الشباب العربي الذي تجتاحه في عصر المعلومات والمعرفة تيارات ثقافية ذات حجم هائل في كثافتها وسرعتها، وأول ما يتعرض للتغير لدى الشباب نتيجة لهذه التيارات الثقافية هو القيم. فما مدى هذا التأثير للإنترنت على قيم شبابنا الاجتماعية؟

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المشكلة مدار البحث التي تتصل بالآثار السلبية التي يعكسها الإنترنت على المجتمع، وهو أحدث وسيلة للاتصال في القرن الحالي. وتسعى الدراسة للوصول إلى مدى تحقيق الاستفادة المثلى للإنترنت بين أوساط الشباب، والتعرف على أهم القيم الاجتماعية الخاصة بالشباب ودور الإنترنت في التأثير عليها.

قال عالم التربية الكندي ماكلوهان Marchall Mcluhan، إن التواصل الالكتروني سيعيد تشكيل العالم على هيئة قرية تعيد تشكيل الوعي وتوجيه أنماط التفكير وتنظيم العلاقات والمنظمات الاجتماعية. ويبدي الخبراء تخوفاً كبيراً من تعرض المستفيدين من الإنترنت لاستقبال المشروع والممنوع، كنقل المواد الإباحية والمواد التي تشجع على العنف والإرهاب، والتسلل لشبكات الاتصال وقواعد المعلومات في المصارف والمؤسسات المالية والعسكرية، والتحول إلى وسيلة عالمية للسرقة والاحتيالات والتجسس. ولما كانت القيم تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع مواقف الحياة اليومية، وتمكّنه من اختيار أهدافه وتحديد ميوله واتجاهاته، وتعكس طبيعة الوجود الاجتماعي للأفراد والمجموعات وداخل تكوين اجتماعي واقتصادي معين، كما أنها نتاج لهذا الوجود وتتصف بالثبات النسبي، إلا أنها تتغير بتغير الظروف، وتكتسب قوة في توجيه سلوك الأفراد.

لقد جاء «رالف بارتون بري» بالنظرية العامة للقيمة، التي اعتبرت أن أي اهتمام بأي شيء يجعله ذا قيمة، بينما يرى «ثورانديك» أن القيم تفضيلات، وأن الإيجابية منها والسلبية تكمن في اللذة أو الألم الذي يشعر به الإنسان. ويرى «عيسى» أن القيمة تستمد فعاليتها من حالة الرضا والتبجيل التي يمارسها الأفراد والجماعات في تصرفاتهم، وتعتبر نظرية «بري» الفكرة الأخلاقية قيمة إذا جعلها الفرد مركزاً لاهتمامه وشعر بقيمتها، فالأشياء في ذاتها ليست خيِّرة كما أنها ليست شريرة، ولكن اهتمام الإنسان بها هو الذي يرفع قيمتها أو يخفضها، فالقيم من نسيج الخبرة الإنسانية وهي جزء لا

يتجزأ منها، وهي تنطوي على عدة معانٍ، كالاهتمام أو الاعتقاد أو الرغبة أو السرور أو اللذة أو الإشباع أو النفع أو الاستحسان، ولا يمكن أن تقاس كما تقاس العناصر الطبيعية، وهي كالذوق مسألة شخصية، وليست شيئاً مجرداً مستقلاً في ذاته عن سلوك الشخص، بل متغلغلة فيه، تنبع من نفسه ومن رغباته لا من الأشياء الخارجية.

ترتب القيم نفسها ترتيباً هرمياً، فتهيمن بعض القيم على غيرها وتخضع لها، فكل إنسان يحاول أن يحقق كل رغباته ولكنه لا يستطيع، فيحاول أن يخضع الأقل قبولاً عند الناس للأكثر قبولاً تبعاً لترتيب خاص، ولا تتخذ القيم في سلم القيم مرتبة ثابتة جامدة لا تتغير، بل ترتفع وتنخفض وتعلو وتهبط وتتبادل المراتب والدرجات فيما بينها تبعاً لظروف الفرد وأحواله ورغباته واهتماماته.

ب-٢- الإجراءات المنهجية

نظراً لحداثة العهد بالإنترنت وبمدار البحث بشكل عام، فإن هذه الدراسة دراسة استطلاعية تحاول تحديد خصائص ظاهرة تأثير الإنترنت على القيم الاجتماعية للشباب الجامعي، واعتمدت على جمع البيانات وتفسيرها وتحليلها للوصول إلى تعميمات بشأن الموضوع مدار الدراسة، بالاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، في استطلاع آراء مجتمع الدراسة حول شبكة الإنترنت وتأثيراتها على القيم الاجتماعية للشباب، بما يناسب سعي الدراسة إلى معرفة آراء شريحة معينة من المبحوثين واتجاهاتهم حول القضية، وباستخدام الاستبيان كأداة للاتصال بمجتمع الدراسة وهم مجموعة من طلبة الجامعة الأردنية في عمّان، بمختلف كلياتها، وهم من فئة الشباب، ومن كلا النوعين الذكور والإناث، خلال فصل دراسي واحد، وكعينة عشوائية بسيطة عددها ٥٦ فرداً، تتراوح أعمارهم ١٨- ٢٦ سنة.

لقد عكست معطيات الدراسة الميدانية الإجابة عن تساؤلاتها على النحو التالي:

- ٢٣ من أفراد العينة يستخدمون الإنترنت في حدود (ساعة واحدة – ٣ ساعات) أي ما نسبته ٤١,١٪، كذلك فإن ٣٥,٧٪ يستخدمون الإنترنت لأقل من ساعة واحدة، ؛ أي إنه لا توجد مشكلة في حجم الاستخدام؛ إذ إن معدلات الاستخدام طبيعية وفي حدود الاستخدام المعقول.

- أكثر المواقع التي يقبل عليها الشباب الجامعي المواقع الفنية والأغاني بنسبة ٤٨,٢٪، يليها مواقع المحادثة والدردشة بنسبة ٤٢,٩٪، وقد تعود الأسباب لهذا الإقبال إلى الحاجة الملحة للترويح عن النفس بعد قضاء يوم طويل بين أروقة الجامعة والكتب والامتحانات، حيث يجد الشباب في الإنترنت المتنفس الوحيد بعيداً عن أجواء الدراسة. أما المواقع العلمية والثقافية فقد حصلت على نسبة ٢٨,٦٪، لأن الإنترنت مكتبة ثقافية علمية تحتوي على جميع المعارف يستفيد منها الطالب الجامعي بغرض الدراسة والبحث العلمي.
- توفير الإنترنت الكثير من الوقت والجهد احتل الترتيب الأول بمتوسط وزني مرجح قيمته (١٥٨)؛ إذ إن الإنترنت أحد أبرز وسائل الاتصال الحديثة، ولها دور في اختصار الزمان والمكان وتوفير الوقت والجهد.
- حصلت عبارة: «أجد في الإنترنت وسيلة مناسبة لتوفير اتصال مباشر بيني وبين العالم الخارجي»، على متوسط وزني مرجح بلغ (١٥٢)، فاحتلَّ بهذا الترتيب الرابع، نظراً لسهولة استخدام الإنترنت والتكلفة البسيطة.
- (٣٩,٣٪) من مجتمع العينة يرون أن مزايا الإنترنت أكثر من سلبياتها، أما (٥١,٨٪) فأجابوا (إلى حدٍّ ما). وتعود أسباب تلك الإجابات إلى تعطش الشباب لكل ما هو جديد ويحقق المتعة والفائدة في آن.
- حصلت عبارة: «أرى أن الإنترنت وسيلة للغزو الثقافي والفكري» على متوسط الأوزان (١٢٣)، وقد كانت إجابات أفراد العينة على النحو التالي: (٣٧,٥٪) نعم، (٤٤,٦٪) إلى حدٍّ ما، (١٧,٩٪) لا، ويعود ذلك إلى كون ذلك سيؤثر على ثقافتنا وهويتنا بشكل أكبر من قدرتها على التأثير أو مواجهة الموجة التي تحملها تكنولوجيا المعلومات بين طياتها.
- اتضح أن للإنترنت تأثيراً كبيراً على أحد أبرز القيم الاجتماعية وهي قيمة الحرية، فالعبارة التي احتلت المرتبة الأولى لمتوسط الأوزان المرجح كانت على النحو التالي: «الحرية في الإنترنت لا تعني التعدي على حرية الآخرين» بقيمة (١٤٧). ويرجع السبب في ذلك إلى انتشار مفهوم الحرية لدى الشباب وارتباط مفهوم الحرية الشخصية بحرية الآخرين، وإيمانهم بضرورة عدم

التعدي على حرية الآخرين ولا وجود للحرية المطلقة. وقد أجاب غالبية أفراد مجتمع العينة بالإيجاب على العبارة السابقة بنسبة (٧٥٪)، ويعود ذلك لوعي الشباب الجامعي بمفهوم الحرية.

- جاءت عبارة: «إن الحرية التي تتيحها شبكة الإنترنت تعتبر سلاحاً ذا حدين» في المرتبة الثانية بمتوسط وزني مرجح (١٤١)، لأن الإنترنت شبكة غير متناهية الأطراف وتفتح آفاقاً للحرية لا يمكن حصرها في مكان أو بيئة أو حضارة معينة، وهذه الحرية قد تكون إيجابية وتأتي بثمارها على المستخدم الذي يعي الغرض من استخدامه للإنترنت، وقد تكون سلبية إذا كان الغرض من الاستخدام هو اختراق الحريات. وهذا ما أكده (٥٨,٩٪) من أفراد العينة ممن أجابوا بـ(نعم)، أما ما نسبته (٣٣,٩٪) فقد أجابوا (إلى حدٍّ ما)، مما يعني وجود شعور شبه نسبي بمفهوم الحرية.
- حصلت عبارة: «يساعد الإنترنت على المناقشة والنقد البنّاء دون تحيز» على متوسط وزني مرجح بلغ (١٣٥)؛ إذ إن الإنترنت متنفس بديل للشباب وخاصة في المجتمعات التي تضع قيوداً وضوابط أمام حرية الرأي، حيث يكون الحوار بناءً وموضوعياً ودون تحيز لسلطة أو جهة معينة. من ناحية أخرى فإن ما نسبته (٥١,٨٪) يرون أن الإنترنت يساعدهم على المناقشة والنقد البنّاء دون تحيز.
- أشارت النتائج الإحصائية إلى أن (٢٨,٦٪) من أفراد العينة يجدون في الإنترنت وسيلة جيدة للدراسة ويحبذون هذا النوع من الدراسة، وهناك (٣٣,٩٪) أجابوا (إلى حد ما)، و(٣٧,٥٪) لا تعجبهم فكرة الدراسة في الجامعات الالكترونية أبداً، وقد يعود السبب في ذلك إلى الاعتياد على الدراسة التقليدية داخل الحرم الجامعي وعدم تقبلهم لفكرة الدراسة الإلكترونية، علاوة على تطلبها لمهارات دقيقة الإتقان، وإبعادها الشاب عن الجو الجامعي في إطاره الاجتماعي.
- حصلت عبارة: «يوجد في الإنترنت الكثير من المعلومات المضللة» على متوسط وزني مرجح بلغ (١٤٣)، أجاب ما نسبته (٦٢,٥٪) بنعم على العبارة السابقة، وقد يرجع السبب لاحتمال تعرُّضهم لمواقف أثناء تعاملهم مع الإنترنت تثبت

وجود معلومات مضللة غير صحيحة على الشبكة. أمّا ما نسبته (٣٠,٤٪) ممن أجابوا (إلى حد ما)، فربما كانوا على علم بعدم صحة جميع ما يكتب أو يشاهد على الإنترنت، إلا أنّهم لم يمروا بتجارب شخصية أثبتت صحة ذلك، ووضحت عبارة: «الصدق في القول تعبير عن الشخصية الواضحة» قيمة الصدق على أنها تعبير عن الشخصية الواضحة، مما أدى إلى حصولها على متوسط وزني (١٣٥)، بنسب (٥٣,٦٪) نعم، (٣٣,٩٪) إلى حد ما، و(١٢,٥٪) لا، وهي دليل واضح على تمسك الشباب الجامعي بقيمة الصدق، بصرف النظر عن التأثير السلبي للإنترنت على هذه القيمة.

- حصلت عبارة: «سهولة انتحال إبداعات الغير دليل على عدم وجود للأمانة العلمية على الشبكة» على المرتبة الأولى بمتوسط وزني مرجح بلغ (١٢٠)، أجاب (٤٢,٩٪) منهم بـ(نعم)، حيث إنه لا وجود للأمانة العلمية على الشبكة، وسهولة انتحال إبداعات الآخرين من دراسات وبحوث ومؤلفات وكتب دون رقابة، ولا توجد قوانين رادعة لمثل هذه السرقات العلمية، أما (٢٨,٦٪) فأجابوا (إلى حد ما) مما يعني أن هؤلاء يؤيدون وجود الأمانة العلمية على شبكة الإنترنت نسبياً، وهناك نفس النسبة السابقة ممن أجابوا بـ(لا)، ومن ذلك يتضح أن الآراء تتفاوت وتختلف من شخص لآخر في مدى وجود الأمانة العلمية على شبكة الإنترنت.
- (٩٦,٤٪) يرون أن إفشاء أسرار الآخرين وتشويه سمعتهم باستخدام شبكة الإنترنت فعل مناف للأخلاق العامة والقيم الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية؛، إذ حصلت عبارة: «القيام بإفشاء أسرار الناس على الإنترنت وتشويه سمعتهم» على الترتيب الأخير، نظراً لوعي الشباب بقيمة الأمانة والمحافظة على أسرار الناس، وذلك نابع من التنشئة والبيئة التي اكتسب الفرد قيمه فيها.
- (٢٦,٨٪) يجدون أن الإنترنت سلاح ذو حدين، فإن استخدم بالطريقة الصحيحة أدى إلى نتائج إيجابية وفوائد جمة، أما إذا استخدم بطريقة خاطئة فإنه يعكس نتائج ضارة على الفرد والمجتمع. كما رأى مَن نسبتهم (١٦,١٪) أن للإنترنت تأثيرات سلبية ومباشرة على القيم الاجتماعية أكثر من كونه إيجابياً؛ إذ وهنت العلاقات الاجتماعية، وتراجعت الصداقات حتى ندرت، وخلا المجتمع من الجلسات الجماعية، بالإضافة إلى عدم الحضور الفعّال في الكثير من

المناسبات، بينما يرى ما نسبته (١٦,١٪) أنه لا توجد سلبيات للإنترنت، وأن لمواقع الإنترنت تأثيراً إيجابياً على الشباب من حيث تنمية الفكر والوعي، وأن الإنسان الذي يحترم قيمه لا ينجرف وراءه، لما للإنترنت من تأثيرات سالبة.

ب-٣- نتائج الدراسة

في ضوء ما تم عرضه، نحاول صياغة النتائج التي لها صلة مباشرة بأسئلة الدراسة وفرضياتها، على النحو التالي:

١- نسبة كبيرة من طلاب الجامعة هم من مستخدمي شبكة الإنترنت، وغالباً ما تستخدم الإنترنت بغرض التسلية والترفيه أو البحث عن المعلومات التي تفيدهم في التحصيل العلمي.

٢- يمثل الإنترنت نقلة تكنولوجية وحضارية كبرى، جعلت من المتابع مواطناً حراً في اختيار مصادر معلوماته وعنصراً منتجاً لا مجرد مستهلك لها، مع تنوع استخدامات الإنترنت وتعددها تبعاً لاهتمامات مستخدميه وميولهم.

٣- ينطوي الإنترنت على سلبيات عديدة، ومن أهمها أنها تساعد على الغزو الفكري والثقافي، وتبث مواد إباحية، وتسرق المعلومات والبرامج من خلالها، إضافة إلى عدد من المشكلات الصحية والاجتماعية المترتبة على طول الاستخدام والجلوس أمام شاشة الحاسب الآلي. علاوة على أنه من الصعوبة بمكان السيطرة على هذه السلبيات تماماً، وخصوصاً في صفوف الشباب.

٤ - حقق الاستخدام القويم للإنترنت النفع والفائدة المرجوة منه، أما إذا أسيء استخدامه فإنه يؤدي إلى التفكك الاجتماعي والتخلي عن القيم الاجتماعية كالحرية والطموح والصدق والأمانة.

رابعاً- الإطار المستقبلي

في ضوء ما تقدم نحاول رسم رؤية مستقبلة لتحول المجتمع العربي(المجتمع الأردني نموذجاً) إلى مجتمع للمعرفة من خلال تلبية الاقتراحات التالية:

(أ) بالنسبة لتهيئة الانسان العربي للاندماج في مجتمع المعرفة العالمي:

- انتقاء مداخل جديدة لسياسة التعليم الجامعي ووظائفه تجمع بين التجديد والواقعية.

- إنشاء قنوات اتصال قوية ومفتوحة بين الجامعات ومواقع العمل بالمجتمع وخاصة مراكز الإنتاج والإشعاع الثقافي.
- تأكيد أهمية دور الجامعة في إنتاج المعرفة وتطويرها وتجديدها.
- تأكيد دور المدرسة والجامعة في بناء تفكير الأجيال على مفاهيم مرتكزة على التغيير والتكيف والحركية.
- بذل الجهود التربوية في البيت والمدرسة والجامعة لإكساب أذهان الأجيال الصاعدة المرونة في التفكير والانفتاح على المعارف الإنسانية.

(ب) بالنسبة لاستخدام أدوات مجتمع المعرفة العالمي:

- استثمار إيجابيات شبكة الإنترنت وما يتفرع عنها من أدوات المعرفة لما فيه صالح الفرد والمجتمع، وتبليغ الرسالة الصحيحة عن القيم الصحيحة.
- الاستفادة من الإنترنت في الحقل الأكاديمي، وتطوير العملية التعليمية بإدخال الإنترنت في الفصول الدراسية، واستبدال المناهج الدراسية والكتاب التقليدي بالكتاب الإلكتروني.
- عدم اللجوء إلى الإنترنت دائماً في الاتصال والتخاطب مع الآخرين وما إلى ذلك، حتى لا يكون هناك نوع من الإدمان والتعود.
- الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السليمة والقائمة على القيم الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية التي يؤمن بها المجتمع، حتى ينتج جيلاً قادراً على مواجهة التحديات التي يفرضها العصر.
- التخطيط للبرامج التي تساعد على شغل وقت الفراغ لدى الشباب وخصوصاً في الإجازة الصيفية، من خلال الأندية والمراكز الشبابية والاجتماعية، واعتماد الإنترنت وسيلة علمية تساعد على تطوير القدرات والمهارات واكتساب المعلومات، لا وسيلة لقضاء وقت الفراغ فقط.
- ممارسة الرقابة الذاتية الداخلية أثناء تصفح الإنترنت، والتحلي بالأخلاق الفاضلة والالتزام بالقيم الاجتماعية الحميدة.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي دخلت إلى مجتمع المعرفة من عالم الشباب وفحصت تأثير أهم وسائل الحصول على المعرفة في العصر الحديث على الشباب، نقول إن شبكة الإنترنت توفر معلومات في مختلف مجالات المعرفة بتوفر عنصر السرعة بانتقال المعلومات وسريتها، ولها جوانبها الترفيهية والتجارية والخدمية العديدة والواسعة، كما أنها من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تجذب الأفراد وتحقق لهم إشباعاً مقبولاً في مجالات مختلفة ترفيهية وعلمية وطبية وثقافية، إلا أن لشبكة الإنترنت مساوئ وسلبيات كثيرة، ففي ذات الوقت تؤدي إلى انسحاب هؤلاء الأفراد من الحياة العامة والعلاقات الأسرية والاجتماعية وتعرضهم للأمراض النفسية والاجتماعية. وإذا ما أخذنا الحيطة والحذر في استخدامنا للشبكة، وإذا ما تمسكنا بمبادئ الدين وبالقيم الاجتماعية السليمة وأرشدنا أبناءنا إلى الطريق السليم والصحيح لاستخدام الشبكة، فإننا سننعم بمزايا هذه الأداة الفعالة والمفيدة على المستويين العام والخاص.

أما مجتمع المعرفة فهو الساحة الثرية المعطاءة التي ينبغي دخولها دون تردد أو توجُّس، فإن المستقبل لهذه المعرفة الواسعة والمتعمقة، والمتطورة في أساليب الحصول عليها، والاستناد إليها في التخطيط للتنمية الشاملة وتأمين مستقبل الأجيال القادمة، والتي يؤمل منها- أي الأجيال- أن تطوِّر وتتطوَّر لما فيه سعادة الإنسان وبناء الأوطان وخير البشرية.

من هنا يأتي دور الأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الاتصال والثقافة والمعلومات في مساعدة الشباب على اختيار البدائل الأفضل وعلى اتباع السلوك المناسب، أما إذا ما حاولت مجتمعاتنا العربية التمسك بالمثل والأهداف المعنوية السليمة، ولتدرأ عن نفسها مخاطر الانحراف والخوف والتداعيات السالبة ذات الأثر المميع على تماسك المجتمع، وذات الأثر المعوق لمسيرة التنمية، فإنها بحاجة إلى الاستماع إلى الشباب وتلبية مطالبهم، لا من أجلهم كأفراد إنما من أجلهم كمجتمع، على قاعدة تكافؤ الفرص

واحترام كرامة الإنسان، في الوقت الذي يبحث الشباب فيه عن «الذات»، و«المكانة» و«الاستقلالية».

لذا فإن من الأجدى أن نفكر كيف نهيء أنفسنا كأصحاب حضارة ننتمي إليها أو ثقافة نعتز بها، للاندماج في تيار العولمة، الاندماج التشاركي التفاعلي التكاملي على أساس متكافئ من المعطيات الثقافية والقناعات الفكرية التي تنظر إلى العولمة على أنها ظاهرة عالمية يتمثل فيها الجميع من كل الاتجاهات وفي كل الأنحاء.. ألا تنتمي العولمة إلى العالم أجمع، لغة وثقافة وهوية، والعلم للجميع بمختلف اللغات والثقافات والهوية؟ ومَن أحرى من الشباب في فهم هذه الرسالة، ومن أجدر منهم بحملها في فتوة حياتهم إلى مجتمع الإنتاج الأمين والاستقرار الآمن، والتفاهم المتبادل بين أبناء المجتمع الواحد وبين شعوب العالم.

المراجع

أ- مؤلفات علمية

- الأسد، ناصر الدين (١٩٩٥): **تصورات إسلامية في التعليم الجامعي**، مكتبة روائع مجدلاوي، عمّان -الأردن.
- حسن، إحسان محمد(١٩٩٨): **تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي**، دار وائل للنشر-عمّان- الأردن.
- الخطيب، أحمد (١٩٩٤): **التعليم الجامعي في الوطن العربي**.
- التحديات المستقبلية والبدائل، مجلة **اتحاد الجامعات العربية**.
- السويدي، جمال سند(٢٠١٤): **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية:من القبيلة الى الفيسبوك**، الطبعة الثالثة.أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة.
- علي، نبيل (٢٠٠١):**الثقافة العربية وعصر المعلومات**، عالم المعرفة-الكويت.
- عمر، معن خليل (١٩٩٩): **البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه**، عمّان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- غرايبه، فيصل محمود(٢٠٠٦) **الشباب ورؤى المستقبل** (محكم)، بالمشاركة، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٨)، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.
- غرايبه، فيصل محمود(٢٠٠٥):**الثقافة العربية وتحديات العصر**(محكم)، أمانة عمّان الكبرى-عمّان.
- غرايبه، فيصل محمود(٢٠١٠):**الشباب..الواقع والمستقبل**(محكم)، سلسلة كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة- الرياض.

- فخرو، أنيسة أحمد (٢٠٠٣): **الاتجاهات النفسية والاجتماعية لدى الشباب في مملكة البحرين**، دراسة ميدانية، المنامة-البحرين.
- الهادي، محمد محمد (٢٠٠١): **تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- النجار، رضا (٢٠٠٢): **شبكة الإنترنت وتوظيفها لدى الهيئات الإذاعية والتلفزيونية العربية**، منشورات اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس.
- يونغ، كمبرلي، ترجمة ثلجي، هاني أحمد (٢٠٠٣) **الإدمان على الإنترنت**، بيت الأفكار الدولية، عمّان.

ب- مجلات علمية

- الخليفي، محمد بن صالح (٢٠٠١): **تأثير الإنترنت في المجتمع**، مجلة **عالم الكتب**، العدد المزدوج ٥و٦، دار ثقيف للنشر والتأليف.
- المسند، شيخة (١٩٩٨): **دور جامعة قطر في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها في ضوء بعض المتغيرات**، العدد الثالث عشر، السنة السابعة، مجلة **مركز البحوث**.

ج- مؤلفات غربية

16 -Biglan, Brennan. Multiproblem Youth. USA: Guilford Press, 2004.
17 -Corolyn, Judy. Adolescent Parenthood: A Guide to Best Practice and Research. UK: Psychology Press, 2005.
18 -Fahmy, Eldin. Young Citizens: Young People's Involvement in Politics and Decision Making in the UK. UK: Ashgate, 2005.

د- مواقع الشبكة الإلكترونية

19-http://www.bafree.net/forum/viewtopic.php?t=
20-http://www.lahaonline.com/Daawa/ -2002.doc_cvt.htm)
20-http://www.balagh.com/mosoa/ejtma/2z0t6e20-

تمكين الشباب للمستقبل: آفاق وتحديات

(خلاصة من النقاش)

• **رئيس الجلسة: د. جواد العناني***

نفتح الآن باب المداخلات، وأرجو أن لا تزيد المداخلة على دقيقتين.

• **بندر مرزوق العنزي**- رئيس نادي الطلبة العرب والأجانب في جامعة اليرموك بالأردن، تخصص قانون/ السعودية

يعتقد الشباب على اختلاف بيئاتهم العربية أنه لا بدَّ له من الحصول على وظيفة حكومية في القطاع العام، لأنهم يشعرون فيها بالأمان الوظيفي أكثر من عملهم في القطاع الخاص.

وأعتقد أنَّ وجود صندوق لدعم مشروعات الشباب الريادية الصغيرة سيسهم في حلٍّ جزءٍ كبير من مشكلة البطالة لدى الشباب.

• **المعتز رفايعة** – المجلس الأعلى للشباب/الأردن

قبل توفير التكنولوجيا لا بدَّ من تثقيف الشباب على استخدام التكنولوجيا بالشكل الصحيح، فالتكنولوجيا سلاح ذو حدين، لذلك يجب أن تستخدم بالأسلوب أو الطريقة الصحيحة.

ملاحظتي الثانية بخصوص التجارب التي تحدَّث عنها د. محمد نعمان جلال، وهي تجارب تثري خبرات الشباب. لكن ما نريده هو أن تكون المعلومة موجودة على أرض الواقع ويتم تطبيقها، سواء بقوانين أو أنظمة.

---

* وزير سابق، وكاتب وباحث، وعضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

وملاحظتي الأخيرة أن يكون للإعلام دور، سواء في الثقافة التكنولوجية، أو استخدامها، وكذلك في طرح التجارب والتحفيز على البدء بأعمال.

• **موسى خليفة المغربي** / الأردن

لنا تجربة مميزة كشباب في المنتدى العالمي للشباب والسلام، الذي رعاه سيدي صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله ولي العهد المعظم. وفيه قُدِّمت لنا تجارب وخطة مميزة تتعلَّق بالتنمية المستدامة وريادة الأعمال، وعقدت في مبنى الأمم المتحدة. نتمنى أن تؤخذ هذه التجارب ضمن توصيات هذا المؤتمر بعد أن تُطرح للنقاش وتقدَّم للشباب كأوراق عمل ليتمكّن المشاركون من الدول العربية من الاطّلاع على التجارب الأردنية الناجحة، بالرغم من قلة الإمكانيات وضعف الموارد، والأزمة التي نعيشها في موضوع اللاجئين السوريين.

• **صلاح الدين دعاك** – المدير الإقليمي لمؤسسة الإغاثة الإنسانية/السودان

واحدة من التحديات الأساسية التي يواجهها الشباب الآن هي التكنولوجيا نفسها، فالتكنولوجيا الآن هي Replacing، الأعداد الهائلة ممن يعانون من البطالة الحاصلة حالياً هي نتيجة التطور التكنولوجي. فكثير من المصانع تتخلى عن عدد وفير من العمال، بعد أن حلّت التكنولوجيا بدلاً من الإنسان، على نحو ما نراه من وجود إنسان آلي لتسيير القطارات في أوروبا، فهذا هو التحدي غير المرئي الذي ينبغي أن نبحث عن حلول له.

• **رئيس الجلسة: د.جواد العناني**

يجب ألا نخلط بين أمرين؛ بين Automation أو ما يسمى بالأتمتة وهي إبدال الآلة مكان الإنسان، وبين تقدم التكنولوجيا، فليس بالضرورة أنّ الأمرين هما الشيء نفسه، فما تتكلم عنه أنت هي الأتمتة.

• **أنس القرالة**– المجلس الأعلى للشباب/الأردن

كيف يمكن التعامل مع مطالب الشعب؟ هل يعني أن تجلس د. مي البطران مع الشعب أم مع الشباب؟ وكيف ستواجه مشكلاتهم؟

ومنذ سنوات ونحن نقوم بأعمال تطوعية دون أن نستفيد شيئاً، فما هو الهدف من الأعمال التطوعية إذا لم تثمر فائدة في المستقبل؟

عند البحث في القضايا الاجتماعية من خلال استبيان، هل يراجع أصحاب القرار في الدولة الأردنية هذه الاستبانات ويطوّرونها مع الباحثين للوصول إلى نتائج وتوصيات، ولخلق حالة من العمل المشترك؟

• **تقي البحارنة** - كاتب وشاعر ورجل أعمال/البحرين

تتلخص قضية الشباب في نظري في شيئين؛ الأول: تمويل المشاريع الإنتاجية، والثاني: التدريب. والاقتصاد العربي عاجز عن كليهما، فالأموال التي تُخصص للمشاريع الشبابيّة تخضع لشروط كثيرة ليس باستطاعة الشباب تحمّلها، لأن الحكومات تعهد إلى البنوك، والبنوك ليست معنية بالشباب، ولها شروطها التعجيزية، ولهذا على الاقتصاد العربي توفير التمويل والتدريب بشروط ميسرة.

• **عمار البشير** - جامعة اليرموك، كلية الحجاوي، هندسة كهربائية، سنة خامسة/الأردن

من المعلوم أن السياسة تعتبر مدخلاً إلى الاقتصاد، أمّا في الوطن العربي فإنَّ الاقتصاد مدخل إلى السياسة. وقد تحدَّث د. محمد نعمان جلال عن تجربة الهند أو الصين، وهو ما لا يمكن تطبيقه في الوطن العربي.أمّا الممكن والمتاح فهو إنشاء أسواق عربية مشتركة، وبناء الدولة على أسس تشاركية بين صناع القرار ونخبة المجتمع المفكرين، من أجل تمكيننا نحن الشباب عبر هذه السوق المشتركة لتجاوز القُطْريَّة، وتحقيق الوحدة العربية. أمّا الإعلام العربيّ فإنه للأسف إعلام حياتي، في حين أننا نريده إعلاماً معرفياً.

• **متحدث**

حين نتحدَّث عن البطالة المُقنَّعة يجب تذكُّر أنَّ كثيراً من الشباب يعملون في مجالات لا يرغبون العمل فيها، لأنهم يعملون خارج تخصُّصاتهم، ولهذا السبب لا ينفّذون الأعمال الموكلة إليهم على نحو صحيح ومتقن. ولا يخفى أن هذه المعطيات ستكون سبباً في تدنّي الإنتاج الذي سيستنزف الكثير من مواردنا. أمّا بخصوص المشاريع الريادية

التي تحدَّث عنها د.عبد الوهّاب نورولي، فإنَّ الدعم المالي المُقدَّم لهذه المشاريع بسيط ومُقنَّن، ولا يفي بتحقيق الطموحات.

• **غدير الحسبان** - المجلس الأعلى للشباب/الأردن

عند عمل مشروع معيّن، فأنت تتوقّع الحصول على إيرادات وعائدات منه.ثمَّ إنه عند عمل مشروع ما فلا بدّ لك من الإنفاق عليه مدّة سنوات متعددة، حتى تحصل على عائدات منه، وهو أمر لا يستطيعه الشباب، في غياب الدعم والرعاية متعددة الاتجاهات.

• **رئيس الجلسة: د.جواد العناني**

كل ما يسمى الأموال التي تُدفع من أجل ما يسمى «المسؤولية المجتمعية المؤسسية» يوضع نصفها على الأقل في صندوق من أجل تمويل مشروعات شبابية في المستقبل.

• **أحمد العيسى** - المجلس الأعلى للشباب/الأردن

لا تتوافر في أيدي الشباب خبرات عملية تساعدهم في الحصول على وظيفة. وعندما يختار الشاب تخصصاً في دراسته الجامعية لكونه تخصصاً مطلوباً في سوق العمل، فإنه ما إن يتخرج حتى يصبح التخصص الذي درسه مغلقاً في سوق العمل؛ بمعنى أن سوق العمل قد اكتفى بمثل هذا التخصص.

أما ما يخص المشاريع الريادية فيوجد كثير من هذه المشاريع، ولكنها بحاجة إلى توثيق ودعم وموارد وإمكانات، فهذه المشاريع لا تلبّي سوى حاجة ٢٠٪ أما النسبة الباقية وهي ٨٠٪ فتتحوّل إلى أيدي عاملة. أتمنى أنْ يُفعَّل مركز الدراسات والبحوث بإشراك الشباب في إجراء دراسات وبحوث تتعلّق بهم.

• **رئيس الجلسة: د.جواد العناني**

شكراً لاقتراحك المتعلّق بمركز الدراسات، ويمكنك تزويد المقررة بهذا الاقتراح ليُدرَج في التوصيات.

• **د. يوسف الحسن**/ الإمارات

نسبة الشباب في المجتمع العربي هي ٥٠-٧٠٪، وهذه النسبة من القوى الشبابية تمنحنا فرصة جيّدة لتطوير مجتمعاتنا. ولكن معظم مجتمعات رجال العمال تهمّها الأرباح في المقام الأول، ولا تُعنى بالمسؤولية المجتمعيّة.

ولا بد كذلك من أن يقوم نظامنا التعليمي على الإبداع والابتكار، فهاتان السمتان هما الكفيلتان بخلق فرص العمل.

ويمكن لنا النظر إلى التجربة المعروفة المسمّاة over، وهي أكبر شركات النقليات في العالم، أسّسها شابان منذ ٦ سنوات، وقيمة ما تملكه الآن هو ٥٠ بليون دولار. فهذه العقلية تعتمد على التكنولوجيا، فلا تنتظروا من كثير من الشركات إيلاء المسؤولية الاجتماعية اهتماماتها المتعلّقة بالشباب.

• **رئيس الجلسة: د.جواد العناني**

لقد استمعنا إلى عدد كبير من الأسئلة والمداخلات، والمتحدّثون الرئيسيون يودّون الرّد على ما ورد منكم، في مدّة ثلاث دقائق لكل متحدِّث. ثم ننتقل إلى جولة أخرى من الأسئلة والمداخلات.

• **د. عبد الوهاب نورولي**/السعودية

تكمن فائدة الأعمال التطوعية في جعل المجتمع بيئة متكاملة. ومنذ أزمنة بعيدة لم تكن الحكومات تساهم بشكل كبير، بل إنَّ الناس هم الذين يتكاملون، والعمل التطوعي هو الذي يثري روح المبادرة عند الشباب. وفضلاً عن الكسب المادي الناتج عن العمل التطوعيّ، فإنَّ المتطوّع جزء حقيقي في المجتمع، ويستطيع أن يساهم بفاعلية لتنميته. فالأعمال التطوعية لها إيجابيات ضخمة جداً، وتخرِّج قيادات مجتمعية مستقبلية نحتاج لها في كل لحظة وحين.

أما موضوع الدعم فإنَّ على رجال الأعمال أن يتبنوا الشباب،بمسؤولية حقيقية، فليست مَهمَّة رجل الأعمال إدارة شركة أو عمل معين، وإنما عليه أن يتبنى دعم المشروعات الشبابية الصغيرة،؛ إذ يمكن له منها تحقيق أرباح أكثر من أرباح المشاريع التي يديرها، لأن هؤلاء الشباب يجتهدون لكي يحققوا نمواً كبيراً جداً، فضلاً عن أن الشباب يجدون فرصتهم في الدعم والتوجيه وتعلُّم أساليب القيادة والإدارة.

• **د. مي البطران**/مصر

العطاء المجتمعي حالة من التواصل المستمرّ، فأنا أتواصل مع الشباب في مصر مثلما أتواصل معكم هنا في الأردن. ولتعلموا انَّ الحياة ليست سهلة، فهي تحتاج إلى جهد وكفاح وعمل متواصل، ولا بأس أن يعمل الشخص في حقل التدريب حتى يُثْبِتَ ذاته ويقدِّم كفاءته التي ستثمر إنجازاً.

ستيف جوبز الذي عمل الموبايل اشتغل في الكراج، وبعد أن أسَّس شركته أخذوها منه، وبعد ذلك بدأت الشركة تخسر فعادوا وأتوا به مرة ثانية. لا بدّ من إعادة المحاولة والتصميم على تحقيق الهدف، فلدى الشباب القدرة على خلق الفرص لأنفسهم. ولا أنكر أنَّ التحدي التكنولوجي موجود، ولكنه مثلما يقضي على فرص العمل، فإنه يوفّر فرص عمل موازية.

وأريد أن أعطي أملاً للسيدات في مجال ريادة الأعمال، فللسيدات نصيب كبير جداً فما نسبته ٣٥٪ من رواد الأعمال في الشرق الأوسط هم من السيدات، فالسيدة في الشرق الأوسط تستطيع العمل على الكمبيوتر وما له علاقة بالتكنولوجيا وهي جالسة في بيتها من دون أن تخرج من البيت، وهذا يناسب بيئتنا العربية.

• **د. محمد نعمان جلال**/مصر

الهدف من ذكر التجارب الآسيوية هو إعادة المجتمع إلى وعيه.

ولا يخفى أن الأعمال التطوعية مهمة جداً، وتجربة الصين في الأعمال التطوعية تجربة رائعة ورائدة، وهي جزء من التدريب المجتمعي. ولا أظنُّ أن الأوضاع السياسية في الصين والهند تختلف عنها في العالم العربي، فالصين كانت أكثر تخلفا منّا، وعانت

من المجاعات في السبعينيات، واليوم تُعدُّ ثاني أكبر اقتصاد في العالم. والهند ما تزال متخلفة، ولكنها إحدى الدول العشرين، وقد تقدمت تقدماً كبيراً، فلا بد لنا من أن نبدأ، فالسياسة والاقتصاد يتزاوجان، وكلٌّ منهما يقترب من الآخر بوسائل مختلفة. وأتمنى معكم تحقيق الوحدة العربية، ولكن للأسف، ليس كل ما يتمنى المرء يدركه.

• **د. فيصل غرايبة**/الأردن

العلوم الاجتماعية تصف الواقع وتحاول وضع تصور مستقبلي لواقع أفضل، والوصول إلى هذا الواقع الأفضل أو التصور ليس موكولاً للحكومات فقط، بل لكل فئات المجتمع ولكل القطاعات العاملة والناشطة فيه وشكراً.

• **افتخار الدبعي**/اليمن

أنا مدربة للشباب وأعمل في مشروعات تمكين الشباب، وأذهب إلى الأماكن النائية في مجتمعي. فمن أجل أن تنجح يجب أن تكون ريادياً، وأن تواصل العمل من دون يأسٍ. فلا شيء يأتي بسهولة، فإذا لم تجد فرصة عمل في مكان ما، فلتذهب إلى مكان آخر.

أغلب الحاضرين اليوم في هذا المؤتمر يتحدثون أكثر من لغة، ومنهم من يحمل شهادة الدكتوراه، وحققوا ما يطمحون إليه بعزيمتهم الداخلية. كنتاكي بدأ بعد سن الستين وبعد ألف محاولة نجح المشروع. وكل الناجحين بدأوا من الصفر.

• **مي أبو كف** - المجلس الأعلى للشباب/الأردن

أوافقكم الرأي، ولكن السبب الحقيقي أنه لا يوجد تمكين للشباب في الأنظمة الاقتصادية العربية، سواء في الأردن أو في الدول العربية الأخرى، فالغني يزيد ثراء، والفقير يزداد فقراً. ومن هنا فمن الطبيعي أن يفكِّر الشباب في الهجرة. فمن المستحيل أن يكون لدينا تمكين اقتصادي إذا لم يكن لدينا تمكين سياسي.

متحدِّث

جرى الحديث عن فرص العمل التي تختفي بوجود automation وكل الدراسات تثبت أن فرص العمل ازدادت بالكم وبالنوع نتيجة لاستخدامات التكنولوجيا. ثمّة مدرسة بسيطة موجودة في الإسماعيلية بمصر مدّة الدراسة فيها خمس سنوات بعد الإعدادية، تُدرِّس ستة عشر تخصصاً منها: Hardware, Software, telecommunication animation, graphic design, security حتى الشباب Hackers الذين يهاجمون مواقع وزارة الداخلية المصرية تأخذهم هذه المدرسة وتعيد تأهليهم مرة ثانية وتستخدم قدراتهم للهجوم أو للدفاع عن مواقعهم. لقد أوجدت فرصاً كثيرة جداً، ونقلت التكنولوجيا وطورت إنتاجيتنا بطريقة أفضل.

أتمنى على الإخوة أن يعيدون النظر في قضية « دعونا نشتغل على Deal system. النظام الألماني تعليم أكاديمي وتعليم حرفي، اكتشف الميل والرغبة والقدرة لدى الطلبة وعلمهم الحِرف ومنحهم شهادات. يوجد ما يدعى Double major وكذلك Triple major و Couprible major يمكن بدراستها استغلال الوقت وتطوير تخصصاتنا.

لا يوجد في العالم العربي من المغرب إلى المشرق نظام يختار العربي في المقام الأول، ولا ننسى أن معظم استثماراتنا تذهب عائداتها إلى الجيش، والشرطة، والحرس الوطني. فما الذي يمنع من استغلال فترة التجنيد الإجباري لتعليم أبنائنا على تكنولوجيا السلاح وتطويره Telecommunication وغيرها من navigation ويستخدم في المجال العسكري. فهذه الأمة قادرة على أن تتحول إلى أمة مقاتلة ومتعلمة من الطراز الأول.

أما ما يتعلق بالصناديق السيادية، فهل يوجد مَن يستغلها في توظيف أموال الزكاة والوقف والهبات والصدقات والتبرعات والخمس، لدعم المشاريع الشبابية؟

• **أحمد حجازي** – طالب من فلسطين، جامعة اليرموك

المرأة نصف المجتمع، وعليها تقوم مَهمّة التربية والتنشئة، وفي بلادنا فلسطين تربي الأبناء على حب الوطن، فيكبر عشق الشهادة فيهم، في حين تربّي الأم اليهودية أبناءها على حب الحياة فيخشون المواجهة.

أنقل نموذج المرأة هذا إلى النموذج الاقتصادي، فالأم التي تربي أبناءها على مواجهة الخطر والصعاب، سينمو ابنها على مزاحمة الظروف لأخذ فرصته في العيش والكسب، بمعنى ستخلق منه كائناً اقتصادياً، أما الابن الخائف والخانع فسيظل ينتظر الحكومات للحصول على فرصته. نحن الشباب نملك الطاقة والإيمان وعلينا أخذ زمام المبادرة.

• **حمزة شهاب** – مديرية شباب إربد/الأردن

أكثر محاضراتنا وندواتنا عن الإبداع، وعندما نأتي للواقع العملي،فإنّ الحكومات تقف في وجهك، كما حدث مع أشخاص كثر، أرادوا خدمة مجتمعاتهم وقدّموا مشروعات، فسُدَّت الأبواب في وجوههم. فإذا ما أردنا عمل أبراج في مدينة عربية فإنَّ المهندسين الأجانب يحظون بالأولوية، وما زلنا نتحث عن الإبداع وتوفير فرص للشباب.

• **رئيس الجلسة: د.جواد العناني**

لدى الشباب ميل إلى التذمر والشكوى، وهذا أمر مزعج. لدينا شباب ناجحون في المجتمع نفسه. نأمل من الشباب أن يغيّروا ويستفيدوا من الأخطاء التي ارتكبها جيلنا، فليس الهدف من هذا المؤتمر تأكيد السلبيات بل البحث عن الإيجابيات والحلول، فإذا كان لديكم أي مقترح أرجو إيصاله إلى المقرِّر للاستفادة منه في التوصيات. وهي فرصة لتعلّم ثقافة الكتابة والتدوين حتى يصبح للأمور أثر وجدوى. أما إن ظلَّ الكلام شفوياً فسيتحوّل الأمر إلى حالة من التنفيس عن الهموم والمشكلات.

• **د. عبد الوهاب نورولي**/السعودية

الطموح ليس له حدود، لكن القضية تحتاج إلى مثابرة وعزيمة قوية وإرادة، ومثل ما يقولون persistent؛ أي أن تكون مستمراً على قرارك وإرادتك، وأعتقد أن مجال النجاح متاح، فلديَّ أمثلة نجاح كثيرة جداً رأيتها بأم عيني، والآن أصبح صانعوها من الشباب رجال أعمال كباراً، والوقت يضيق عن ذِكْرها.

• **د. محمد نعمان جلال/مصر**

سأذكر لكم واقعة بسيطة عن المرأة الصينية، فهي مثلها مثل الرجل منذ أن تحررت سنة ١٩٤٩، وقبل هذا التاريخ كانت في وضع مختلف. وبالتالي أصبحت المرأة لا تفترق عن الرجل، فهي بوصفها ربة أسرة فإنها مهتمة بتربية الأبناء. أما ما يتعلق بالوظيفة فكلٌّ من الرجل والمرأة يعتمد على نفسه.

وثمة نقطة ثانية جديرة بالتنويه، وهي تجربة بيل غيتس، الذي نشأ في وسط أسرة ثرية فأدخله والده في جامعة أميركية، ولكنه سرعان ما ترك الجامعة وجلس تحت الدَّرَج وتفوق على أبيه، وشكراً.

• **رئيس الجلسة: د.جواد العناني**

أشكر المتحدثين والمعقّبين، وأشكر مَن لم تتح لهم الفرصة للكلام، وأعلن اختتام هذه الجلسة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الباب الرّابع
الثقافة والتنمية والمجتمع

(١)

النظرية الثقافية في التنمية

أ.د. محمد عبد العزيز ربيع*

تعاني الدول النامية عامة مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية معقدة، وتواجه تحديات كبيرة تُبطّئ حركتها نحو التنمية والتصنيع واللحاق بالعصر، كما أن المعونات والقروض التي قدَّمها البنك الدولي والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية لم تُفلح في تحقيق أهدافها المنشودة؛ إذ لم تستطع تلك الأموال التي تقدَّر بمئات المليارات من الدولارات تغييرَ الهياكل الاقتصادية وتحسين أداء الاقتصاديات الوطنية على نحو يجعلها قادرة على النموّ الذاتي. وفي الواقع، بعد نحو سبعين سنة من العمل في العالم الثالث، لم يستطع البنك الدولي مساعدة دولة واحدة على تحقيق التنمية، ومن ثم ليس لديه قصة نجاح واحدة يمكن تقليدها والاستفادة منها. ومن ناحية ثانية، جاءت سياسات الهيكلة الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين لتنقل العديدَ من الدول النامية من حالة سيئة إلى حالةٍ أسوأ تتصف بزيادة حِدّة الفقر، وتوسعة فجوتَي الدخْل والثروة بين الفقراء والأثرياء، ورفع معدّلات البطالة، وشُيوع الفساد، وبيع الكثير من ثرَوات البلاد لشركاتٍ أجنبية.

---

* أكاديمي ومستشار لعدد من الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

إن إخفاق المعونات والقروض الدولية في تحقيق تنمية اقتصادية، يعني إخفاق نظريات التنمية المختلفة وعدمَ قدرتها على تفسير التخلف وتحديد أسبابه وأبعاده بدقة، وبالتالي كيفية الخروج منه. وهذا يعني أن الفرضيات التي قامت عليها تلك النظريات كانت إما خاطئة أو ناقصة، الأمر الذي جعل السياسات التنموية المنبثقة عنها تفشل في تحقيق أهدافها المنشودة، لأن الدولَ النامية والفقيرة تواجهُ مشكلات سياسية وثقافية واجتماعية لم تأخُذها نظريات التنمية القديمة بالحُسبان، ما يخلق حاجة لنظريات جديدة تنظر إلى المجتمع بوصفهِ وحدة متكاملة، تعترف بتأثير الثقافة في الاقتصاد، وتأثير الاقتصاد في الثقافة.

لقد جاء انتقال النمور الآسيوية من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة بناء على استراتيجية اقتصادية ثقافية غير تقليدية، ليدفع بعض مفكري الغرب من اقتصاديين وسياسيين إلى البحث عن سبب نجاح تلك الشعوب في تحقيق التنمية، وفشل غالبية شعوب العالم الثالث الأخرى في تحقيق نهضة مجتمعية مماثلة، الأمر الذي أوصل أولئك المفكرين إلى تطوير نظرية جديدة تدعّي بأن الثقافة تؤدي الدور الأهم في تحديد مصير العملية التنموية، ومن ثمَّ مستقبل الشعوب المختلفة. ولما كانت الثقافة، كما يدّعي هؤلاء، لا تتغير كثيرًا عبر الزمن، فإن بعضَ الشعوب مكتوب لها أن تحقق النجاح، وبعضها الآخر مكتوب عليها أن تبقى متخلفة. لذلك رأينا أن نطلق على هذه الرؤية «الحتمية الثقافية». وبناء على هذه الفلسفة، اتجه أتباع المدرسة الثقافية إلى التركيز على رأس المال الاجتماعي والادّعاء بأنه العامل الأكثر تأثيراً في التنمية المجتمعية.

مع أن مفهوم رأس المال الاجتماعي ظهر منذ عقود، إلا أن الاهتمام به يُعدُّ عنصراً من عناصر الإنتاج لم يبرز إلا بعد تبلور دور المعرفة في العملية الإنتاجية، والتأكد من وجود علاقة قوية بين كفاءة الإنتاج والقيم الثقافية والعلاقات الاجتماعية. لكن رأس المال الاجتماعي، وإن كان أهم رؤوس الأموال التي تحتاجها العملية التنموية، لا ينبثق من القيم الثقافية فحسب، بل ويشمل أيضاً القوانينَ المرعية والسياسات الحكومية. ويعتمد رأس المال الاجتماعي في الواقع على مَدى شيوع الثقة في المجتمع والتي تعتمد بدورها على نوعيةِ القوانين المطبّقة، وطبيعة سياسات الدولة وأهدافها، وموقف المواطنين منها. لهذا يمكن القول: إن رأس المال الاجتماعي هو جوهر العلاقات

والشبكات الاجتماعية، وروح القوانين المرعية، واليد الخفية التي تنظم تفاعل الشبكات المختلفة وتشكيل سلوكيات المشاركين فيها على نحو يضمن سلامتها وتكاملها.

من ناحية ثانية، ينظر معظم المعنيين بالقضية الثقافية إلى رأس المال الاجتماعي بوصفه أحد أوجه الثقافة الموروثة غير القابلة للتغير، ما يجعلهم يقولون إن بعض الثقافات تملك قدرة كبيرة على إنتاج الكثير من رأس المال الاجتماعي هذا، فيما لا يملك بعضها الآخر سوى قدرة ضعيفة على إنتاجه. وبناء على ذلك، تكون الثقافات الأولى أقدر على تحقيق التنمية والنمو من الثانية. لكن رأس المال الاجتماعي ليس مِيزة ثقافية موروثة وإنما مِيزة ثقافية مكتسبة إلى حدٍّ كبير، شأنه شأن الميزة الاقتصادية التنافسية. وفي العادة، يكتسب المجتمع رأسمال اجتماعيّاً من خلال المرور بتجارب حياتية واعية وغير واعية، تترسخ دروسها في وجدانه الثقافي، ما يجعله يطوّر ما لديه من قوانين وشبكات تواصل وتفاعل اجتماعية ونظم ليعيش حياةً أكثر متعة وإنتاجية.

تعكس العلاقات التي يقيمها الناس مع بعضهم بعضاً ومع مكونات بيئتهم الطبيعية والتكنولوجية قيماً ومواقف وحاجات وقوانين ونظماً تُحددها أهداف المجتمع ومرحلة التطور الحضاري التي يمر فيها،؛إذ يقوم المجتمع عادة، غالباً من دون وعي، بتطوير ما لديه من قِيم وتقاليد موروثة، وسن قوانين وتشريعات جديدة، وتشييد نظم ومؤسسات غير تقليدية تؤدي في مجموعها إلى خلق رأسمال اجتماعي يُسهم في تنمية الاقتصاد والمجتمع. وهذا يجعل رأس المال الاجتماعي سِمَة سلوكية مُكتسبة أكثر منه سِمة ثقافية موروثة، تخضع للقوانين المرعية والعلاقات المجتمعية. وفي الواقع، تعدّ كل السلوكيات والمواقف سمات ثقافية موروثة جزئياً بحكم التقاليد والقيم التقليدية، وسمات ثقافية مكتسبة بحكم القوانين والنظرة العلمية العقلانية للتراث والذات والآخر. وعلى سبيل المثال، تميلُ العلاقات العائلية إلى كونها سمة ثقافية موروثة ترتبط بالتقاليد والقيم وطرق تربية الأطفال في البيت أكثر من كونها سمة مكتسبة، لكن ميلها إلى التأثر بالقوانين المتعلقة بحقوق الأطفال والمرأة ونزعة الإنسان نحو الحرية يجعلها سمة مكتسبة جزئياً. في المقابل تعدّ علاقات الإنتاج سمة مكتسبة،لأنها تخضع لقوانين العمل وتقاليده وحوافز العمل والإنتاج، لكن ميلها إلى التأثر بالعادات والتقاليد الشعبية يجعلها سِمَة ثقافية موروثة جزئياً. ولما كان من غير الممكن عزل أيّ علاقة عن محيطها الثقافي والتكنولوجي، فإن كل المواقف، مهما كانت طبيعتها وأسبابها، تعتبر سمات

ثقافية موروثة جزئياً ومكتسبة جزئياً، وإن تفاوتت درجة تأثير الثقافة والقانون في السلوك الفردي والجماعي بين علاقة وأخرى، وزمن وآخر.

الثقة ورأس المال الاجتماعي

إن البحث عن تفسير لسر نجاح التجارب التنموية الآسيوية غير المتوقع دفع بعض المفكرين في الغرب إلى الادعاء بأن الثقافة الآسيوية، والقيم الكنفوشسية بالذات، هي المسؤول الأول عن نهضة آسيا. يقول فرانسيس فوكوياما على سبيل المثال: إن العامل المهم في معجزة آسيا «ليس السياسة الصناعية وإنما الثقافة» (Francis Fukuyama, Trust, 12). أما فيما يتعلق بدور القيم الكنفوشسية، فيقول فوكوياما: «قامت الكنفوشية بتحديد جوهر العلاقات الاجتماعية في المجتمع الصيني على مدى ٢٥٠٠ سنة، وهو جوهر يتكون من مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تنظم حياة مجتمع سويّ» تسوده الثقة. (Fukuyama, Trust, 84) وتعزيزاً لهذا المنطق، قال ألان جرينسبان، الرئيس الأسبق للبنك المركزي الأمريكي: «إن معظم ما كنا نراه في نظامنا الحر جزءاً من طبيعة الإنسان، لم يكن شيئاً طبيعياً، وإنما كان ثقافياً». (Cited by Jim Hoagland, "All Globalization is Local," The Washington post, August 28, 1997 A21) لكن إذا كانت الثقافة الكنفوشسية هي العامل الأهم الذي يقف خلف المعجزة الاقتصادية الآسيوية، وأن هذه الثقافة قديمة جداً، فلماذا انتظرت شعوب هونغ كونغ وسنغافورا وكوريا الجنوبية وتايوان والصين حتى النصف الثاني من القرن العشرين لتبدأ نهضتها الصناعية؟ وإذا كانت القيم الكنفوشسية تشكل جوهرَ الثقافة الصينية منذ ٢٥٠٠ سنة على الأقل، فلماذا فشلت تلك الثقافة وجوهرها «الأخلاقي» في قيادة الصين وغيرها من مجتمعات آسيوية ذات ثقافات مشابهة إلى تحقيق نهضة اقتصادية قبل قرون؟ لماذا كان على تلك الدول أن تنتظر نحو ٢٠٠ سنة بعد حدوث الثورة الصناعية في أوروبا لتقتحم عصر الصناعة؟ ولماذا لم تستطع كوريا الشمالية التي تشترك مع كوريا الجنوبية في الثقافة والموقع الجغرافي والتاريخ واللغة وحتى الترابط العائلي أن تنهض وتدخل عصر الصناعة كجارتها؟ ليس هناك شك في

أن الثقافة تشكل وجهاً مهماً من أوجه الحياة الإنسانية، وعاملاً رئيسياً من العوامل المنظمة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ما يجعلها تؤثر في حوافز العمل والإنتاج، لكنها ليست العامل الوحيد أو الأهم.

تشير السجلات التاريخية إلى أن الصين كانت أكثرَ الدول تقدماً من النواحي الصناعية والعلمية خلال العهود التي سُمّيت عصور الظلام الأوروبية؛ إذ كان لدى الصين حينئذ نُظم حياتية وإدارية متقدمة، كما كان لديها أفضل السجلات وأدقها فيما يتعلق بماضيها ونظامها البيروقراطي. وعلى سبيل المثال، قام الصينيون والكوريون بتطوير فن الطباعة واستخدامه قبل أن يتوصل الأوروبيون إليه بمئةِ سنة على الأقل. يقول ليستر ثورو: «انظر إلى الصين في بداية القرن الخامس عشر، ما كان لديها من غريزة استكشاف وحب استطلاع، والإقدام على خلق التكنولوجيا الضرورية لبدء ثورة صناعية.. شيء لم يحدث إلا بعد مرور ٤٠٠ سنة أخرى» (Lester Thurow, "Building Wealth," The Atlantic Monthly, June 1999, 63) إن ما حدث للصين في تلك الفترة حدث أيضاً للعرب.

الثقة وجه من أوجه الثقافة بلا شك، لكن اختلاف الثقافات من مكان لآخر، ومن زمن لآخر، يجعل لكل ثقافة طريقتها الخاصة في التعبير عما لديها وحجم ما لديها من ثقة. حين تسود الثقة في مجتمع ما، بصرف النظر عن الشكل الذي تأخذه، يستحوذ المجتمع المعني على رأس مال اجتماعي يوفر له عنصراً مهماً من عناصر النمو والتنمية. يُعرف فوكوياما رأس المال الاجتماعي بأنه «القدرة التي تنبع من شيوع الثقة في المجتمع، أو في قطاعات منه». (Fukuyama, Trust, 26) إلى جانب ذلك، يقول فوكوياما إن هناك مجتمعات تملك من الثقة الاجتماعية الكثير؛ مجتمعات عالية الثقة، وأخرى لا تملك من تلك الثقة سوى القليل ؛مجتمعات قليلة الثقة، وإن المجتمعات التي تملك ثقة أكثر تنتج رأسمال اجتماعي أكبر، ما يجعلها أكثر استعداداً لتحقيق التقدم والازدهار.

يُسهم رأس المال الاجتماعي، الذي ينبع من الثقة الاجتماعية التي تنبع بدورها من الثقافة، في تكوين تشكيلات مجتمعية يُعد وجودها أمراً حيوياً لحُدوث نمو اقتصادي

وتنمية. وهذا يعني أن الثقافة هي العامل الأساسي الذي يحدد عمق ومدى انتشار الثقة الاجتماعية، وإن هذه الثقة هي التي تحدد قابلية المجتمع لإنتاج رأسمال اجتماعي، والذي يحدد بدوره قدرة المجتمع على خلق التشكيلات المجتمعية التي لا بد من وجودها لحدوث نهضة اقتصادية.

«إن رأس المال الاجتماعي، صلب الثقة الاجتماعية والعنصر الأهم في وجود اقتصاد حيوي، يعتمد على الثقافة»، ما يجعل الثقافة تحدد حظوظ كل مجتمع من النواحي الاقتصادية. (Fukuyama, Trust, 33) أما ديفيد لانديس فيقول: «إذا كان لنا أن نتعلم شيئاً من تاريخ التنمية الاقتصادية، فإن ذلك الشيء هو أن الثقافة هي كلُّ شيء» (David S. Landes, The Wealth and Poverty of Nations, 1999, 516)

إن الأفكار التي جاءت في كتابات فوكوياما ولانديس وغيرهما تستمد منطقها، وربما رُوحها، من كتابات ماكس فيبر عالم الاجتماع الألماني، الذي ركز بشكل أساسي على دور القيم والمواقف الثقافية في تحفيز الناس على العمل والإنتاج والمثابرة والادخار، وليس على الثقافة بوجه عام، لأن فيبر رأى أن التباين في القيم والمواقف يعود إلى المعتقدات الدينية وليس إلى الثقافات بشكل عام. لكن كتابات كارل ماركس تتناقض مع المقولات الثقافية؛ إذ يرى ماركس أن الأنماط الإنتاجية وعلاقات الإنتاج تُشكل الثقافات، وليس العكس. وهذا يعني أن هناك مفكرين يرون القيم والتقاليد والمواقف الثقافية بوصفها القوى الرئيسة التي تقوم بتشكيل المؤسسات المجتمعية التي تحدد قدرة الشعوب على تحقيق التقدم الاقتصادي، فيما يرى آخرون أنماطَ الإنتاج وعلاقات الإنتاج بوصفها القوى التي تُشكل الثقافات وما ينبثق عنها من قيم وتقاليد ومؤسسات وهياكل اجتماعية. إضافة إلى هذا وذاك، هناك من يعتقد، أو يزعم بأن الثقافات هي جزء من جينات الشعوب غير القابلة للتغير، ما يعني أن هناك شعوباً مكتوباً لها، بسبب جيناتها الثقافية، أن تنجح وتنهض، وأن شعوباً مكتوباً عليها أن تعيش حياة تخلُّف وبؤس، وأنه ليس بالإمكان تغيير هذه الحقيقة.

كان ماكس فيبر مصيباً حين قادته ملاحظاته التي استقاها من الإنجازات الاقتصادية المتباينة للطوائف الدينية المختلفة في أمريكا إلى الاستنتاج بأن تباين المعتقدات الدينية يتسبب في حدوث نتائج اقتصادية متباينة؛ إذ إن المواقف المختلفة من قِيم العمل والمثابرة والادّخار، واختلاف النظرة إلى الحياة المرتبطة أساساً بالدين هي سِمات ثقافية من شأنها أن تفرز تشكيلات اجتماعية مختلفة ذات قدرات متباينة على الإسهام في تنمية الاقتصادات. من ناحية أخرى، كان كارل ماركس مصيباً أيضاً حين قال إن التحولات في أنماط الإنتاج، وعلاقات الإنتاج تؤدّي بالحتمية إلى إحداثِ تحولات في الهياكل الاجتماعية والقِيم والمواقف الثقافية، وذلك في ضوء دراسته مدى قيام النزعة المادية للرأسمالية بتدمير عناصر الثقافة التقليدية، وما ينبثق عنها من علاقات اجتماعية وقيم. وحيث إن الثورة الصناعية قامت بتغيير أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج والمواقف والقيم الثقافية والعلاقات الاجتماعية في الوقت نفسه، فإن النظرية المادية والنظرية الثقافية تبدو عاجزةً بمفردها عن تفسير ما جرَى في أوروبا قبل حدوث الثورة الصناعية وأثناءها. لذلك لا يجوز الجزم بأن الثقافة مسؤولة بمفردها عن خلق العلاقات القادرة على تحقيق التنمية والنمو، أو أن الأوضاع الاقتصادية مسؤولة بمفردها عن تغيير المواقف والقِيم الثقافية.

الثقافة والاقتصاد وجهان متلاصقان ومتكاملان لحياة مجتمعية واحدة، ما يجعل كلَّ وجه يؤثر في الوجه الآخر ويتأثر به على نحو متواصل، بوعي أحياناً ومن دون وعي في أغلب الأحيان الأخرى. وعلى سبيل المثال، حين طوَّر الإنسان فنَّ فلاحة الأرض، أسهم نمط الإنتاج الزراعي في تغيير الثقافة القبلية القديمة والمجتمع القبلي بشكل جَذري، نتج عنه بلورة تقاليد وأعراف وهياكل اجتماعية جديدة ونظرة مختلفة إلى الوقت والعمل والآخرين. لكن بعد استقرار نمط الإنتاج الزراعي وطريقة حياته، أصبحت الثقافة، بعناصرها المختلفة، هي المنظّم لحياة المجتمع الجديد، ما جعلها تؤدي الدور الرئيسي في حياة ذلك المجتمع وما مر به لاحقاً من تحولات مجتمعية اقتصادية وغير اقتصادية.

إن كون الثقة سمة ثقافية لا يمكن لها أن تفسر تعقيدات الحياة بمفردها، لأن الثقة توجد في كل مجتمع تقليدي ومتقدم، ثري وفقير، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة وصور مختلفة؛ إذ لا يمكن بناء علاقة اجتماعية أو اقتصادية من دون قدر من الثقة يمنح المشاركين في العلاقة المعنية شعوراً بالقدرة على التعامل معاً بارتياح. لكن شكل الثقة يختلف من مجتمع لآخر بسبب تباين الهياكل الاجتماعية ومراحل التطور الحضارية التي يعيش كل مجتمع في كنفها، ففي المجتمعات التي ما تزال تعيش في عصور ما قبل الصناعة، تأخذ الثقة سِمة العادة المترسخة في تقاليد المجتمع وقيمه ونسيجه الاجتماعي، ما يجعلها ثقة تقليدية، أما في المجتمعات التي تعيش في عصر الصناعة وما بعدها، فإن الثقة تأخُذ سمة الموقف الذي يعكس تفكيراً عقلانياً والتزاماً بقوانين وضعية، ما يجعلها ثقة اجتماعية، وهذا يجعل الأولى تهتم أساساً بالعلاقات الاجتماعية التي تنظمها التقاليد والقيم السائدة في المجتمع، ويجعل الثانية تركز أساساً على العلاقات الاقتصادية التي تشكلها القوانين المرعية وتنظمها المبادئ التي تحكم السلوكات العامة.

الثقة التقليدية والثقة الاجتماعية

تسود الثقة التقليدية ضمن حلقات الانتماء الصغرى، في نطاق العائلة والجِوار والعشيرة والقرية، وضِمن التجمّعات الصغيرة التي تقوم على مبادئ عقائدية مشتركة. أما الثقة الاجتماعية فتسود ضمن حَلقات الانتماء الكبرى، في نطاق المنظمات المهنية والدوائر الحكومية والتجمعات القائمة على مصالح متبادلة. وحيث إن العلاقات ضمن حلقات الانتماء الصغرى تميل بطبيعتها إلى البساطة والثبات ولا تخضع عادة لقانون، فإن الثقة التقليدية تميل أيضاً إلى الثبات، ما يجعلها تقوم بأدوار متشابهة في حياة المجتمعات التقليدية عامة. في المقابل، تميل الثقة الاجتماعية إلى التحوُّل باستمرار بسبب تغير المصالح وتعديل القوانين، ما يجعلها تقوم بأدوار مختلفة في حياة المجتمعات الصناعية والمنظمات الاقتصادية وغير الاقتصادية. ولما كانت الثقة التقليدية سمة ثقافية، فإن

صورها قلَّما تغيرت في حياة مجتمع تقليدي، فيما تتغير صور الثقة الاجتماعية في حياة كل جماعة تعيش في مجتمع حديث بسبب تغير المصالح والقوانين.

لمّا كان عالمنا يزداد تعقيداً وتداخلاً كل يوم، حيث يزيد عدد المعاملات التعاقدية عبر العالم على المليار كل دقيقة، فقد أصبح من غير الممكن أن يعمل نظام بشكل طبيعي من دون ثقة اجتماعية. فالثقة التقليدية، وإن كان بإمكانها أن تجعل الأمور أقلّ تعقيداً والحياة مريحة، إلا أنها لا تستطيع ضمان سلامة المعاملات المالية والتجارية عبر المدن والدول والقارات؛ إذ ليس من الممكن، ولا من الحكمة، الثقة في شركاء تجاريين ينظرون إلى الأشياء من زوايا متباينة، ويقيّمونها تبعاً لمعاييرَ نابعة من ثقافات مختلفة. وهذا يجعل الثقة الاجتماعية المؤسسة على قوانين معترف بها وتعاقدات رسمية هي الوسيلة الوحيدة لضمان مصالح المتعاقدين كافة في صفقات تجارية والمشاركين في منظمات جماعية. مع ذلك، حين تنتقل المجتمعات من حضارة لأخرى، تشهد الحياة مزيداً من التعقيد، وتشهد المجتمعات مزيداً من التفسخ، ما يجعل القيم والتقاليد والأعراف؛ أي أسس الثقة التقليدية تنهار بسرعة. وهذا يتسبب في كل الحالات والأحيان في انحسار تلك الثقة قبل أن تتطور القوانين والمؤسسات في المجتمع الجديد بالقدر الكافي لخلق ثقة اجتماعية بديلة. من ناحية ثانية، لمّا كانت المؤسسات والقوانين تتغير ببطء فيما تتغير المصالح بسرعة، فإن كل المجتمعات التي تمرُّ في مراحل انتقال حضارية تعاني عجزاً في الثقة، ما يقود إلى زيادة الاعتماد على الثقة التقليدية التي ينحصر دورُها ضمن نطاق حلقات الانتماء الصغيرة، وهذا يجعل من الممكن أن يكون هناك شخص أهلاً للثقة على مستوى العائلة، ولكن غير أهل للثقة على مستوى المجتمع، ما يؤدي إلى انتشار الشك والفساد والمحسوبية والازدواجية وضعف المسؤولية الاجتماعية في المجتمع.

دخلت الشعوب العريقة التي ازدهرت حضاراتُها في العصور القديمة والوسطى مثل العرب والفرس والهنود والصينيين مرحلة من الجمود الثقافي والتخلف العلمي

والاقتصادي في القرن الخامس عشر، ما جعلها تغدو فريسة سهلة لقوى الاستعمار الغربي والرأسمالية العالمية. وما كادت شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية تتخلَّص من عبوديتها حتى وجدت نفسها أمام تحدياتٍ صعبة، كان من بينها حدوثُ انفجار سكاني، ونزوحٌ واسع من البادية والأرياف إلى المدن، وبطالة مستشرية، وتوجهات استهلاكية، وعولمة اقتصادية وثقافية. وقد تسببت تلك التحديات وما رافقَها من مشكلات في تراجع الثقة التقليدية وحدوث عجْز كبير في الثقة في المجتمع؛ إذ فيما كانت الثقة التقليدية تتراجعُ بسرعة في المدن الكبيرة، لم تتطور القوانين بسرعةٍ موازية لتخلق ثقةً اجتماعية تحُل محلها، ما تسبب في فقدان الثقة بين الشعب والسلطة، وحدوث احتجاجات شعبية وقع آخرها في عام؛إذ جاءت الاضطرابات التي اجتاحت تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية لتعلنَ الثورة على الفقر والكبت السياسي والاستغلال. أما الاحتجاجات في الهند فقد جاءت ردّ فعل على تفشي الفساد، فيما تواصلت احتجاجات الفلاحين في الصين ضدّ رموز الدولة الذين قاموا بالاستيلاء على أراضيهم ومصادرةِ حقوقِهم والاستهانة بإنسانيتهم.

إن المجتمعات «قليلة الثقة» تملك الكثير من الثقة التقليدية ولكن القليل من الثقة الاجتماعية، ما يجعل العلاقات القائمة على العواطف والروابط العائلية تزدهر، فيما تتراجع العلاقات القائمة على العمل والإنتاج والمصالح. وبعكس ذلك تماماً، تملك المجتمعات «عالية الثقة» الكثير من الثقة الاجتماعية، ولكن القليل من الثقة التقليدية، ما يجعل العلاقات القائمة على المصالح، وما يرتبط بها من نشاطاتٍ اقتصادية وعلاقاتِ إنتاج ومؤسسات تزدهر، فيما تتراجع العلاقات القائمة على العواطف والروابط العائلية. ولمّا كانت الثقة الاجتماعية أمراً مهماً لتنظيم العمليات المعقّدة، فإن المجتمعات «عالية الثقة» استطاعت تحقيق درجةٍ عالية من التصنيع والتقدم، فيما فشلت المجتمعات التقليدية في مجاراتِها وتحقيق نهضةٍ مماثلة. في المقابل، نجحت المجتمعات التي تستحوذ على الكثير من الثقة التقليدية في تعريف هُوياتها الطائفية والدينية، والحفاظ على تماسُك عائلاتها وتجمعاتها العقائدية.

إن أزمة الركود الاقتصادي الكبير التي بدأت في عام ٢٠٠٧ في الغرب تعطي مثالاً جيداً على ما يمكن أن يحدُث في مجتمع يعاني عجزاً في الثقة؛ إذ إن مرور أمريكا في مرحلةٍ انتقالية من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة جعلها تخسرُ معظم ما كان لديها من ثقة اجتماعية بسبب تقادُم القوانين والتشريعات بسرعة، وفشلها في تطوير قوانين وتشريعات جديدة تحلُّ محل المتقادمة. وفي غياب الثقة تلك تراجعت المسؤولية الاجتماعية، ما شجع مديري البنوك ومؤسسات التمويل والاستثمار وشركات التأمين، المُتسلحين بسلاح الجشَع، على استباحة القوانين المرعية والتقاليد المتّبعة في محيط عملِهم، والتلاعب في الأسواق المالية وأسعار الفائدة وخلق «منتجات مالية» (Financial Products) استهدفت أساساً استغلال الفقراء وكبار السن والمتقاعدين والأجانب والإثراء على حسابهم. ويمكن القول إن ما حدث منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين من تحوّلات مجتمعية تسبب في انحسار الثقة الاجتماعية التي نشأت في العصر الصناعي،وهو ما جعل مجتمعات الغرب تعاني أزمةَ ثقة سيكون من الصعب استردادُها في ظلِّ هيمنة فلسفة السوق الحر، وثقافة الجشَع على المجتمع. أما الهند والمكسيك فتعطي أفضل الأمثلة على تراجع الثقة التقليدية وتخلُّف الثقة الاجتماعية وحدوث عجز في الثقة نتيجة لمرورها في مرحلة انتقال حضارية من الزراعة إلى الصناعة، ما يؤدي إلى شُيوع الفساد وغياب العدالة واستغلال الفقراء والضعفاء.

تُعدّ اليابان، بناءً على تصنيف فوكوياما، مجتمعاً يتمتع بدرجة عالية من الثقة الاجتماعية، ما يجعلها قادرة على إدارة اقتصادها بكفاءة، وزيادة إنتاجية العامل باستمرار، وضمان سلامةِ المعاملات التجارية والمالية المختلفة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين. كما أن من المفروض أن تكون اليابان قادرة أيضاً على ممارسة عمليات الخلق والابتكار بشكل طبيعي، وإدارة ما ينبثق عن تلك العمليات من نظم وعلاقات بسهولة. وهذا يعني أنه من المفروض أن يكون لدى اليابان، بسبب ما تتمتع به من ثقة اجتماعية عالية، اقتصاداً دائم التطوُّر، وشركات خلّاقة، ومؤسسات قادرة على خلق الثروات وتراكمها. لكن اليابان شهدت منذ بداية التسعينيات من القرن

العشرين مشكلات سياسية واقتصادية كثيرة تسببت في تراجع معدلاتِ النمو بوجه عام، وفشل النظام السياسي في إدارةِ التحديات الجديدة، واتجاه الاقتصاد إلى الركود. وفي الواقع، كان عقد التسعينيات بالنسبة لليابان هو «العقد الضائع»، خرجت منه وقد فقدت روح الخلق والابتكار التي ميزت مؤسساتها الاقتصادية والعلمية لعقودٍ، وأضاعت إرادة التجديد والتطوير، وغابت عن سمائها تلك المقدرة السحرية على خلق الثروات وتكديسها.

يميل الناس في المجتمعات المفتوحة ذات الاقتصاديات الدينامية إلى الاهتمام بالمصالح أكثر من اهتمامهم بالقِيم والمبادئ، ما يؤدي إلى زيادةِ أهمية الثقة الاجتماعية وتراجع أهمية الثقة التقليدية. وتعدّ أمريكا مثالاً لمجتمع انعطفَ بسرعةٍ من الاهتمام بالمبادئ والقيم إلى إعطاء الأولوية للمصالح المجردة من القيم، حيث جاء الانعطاف مع التحوُّل إلى نظام السوق الحر وحدوث ثورتي المعلومات والاتصالات. ومع تراجع أهمية القِيم والمبادئ من الحياة الأمريكية، أصبحت التعاقدات الرسمية هي المُنظم لكل علاقة تقريباً، ما جعل النجاح والفشل يفقدان بُعدهما المجتمعي، ويصبحان أحداثاً عادية لا تحمل تبعات اجتماعية أو حتى اقتصادية كبيرة. وهذا تسبب في تراجع المسؤولية الاجتماعية لدى رجال المال والأعمال والسياسة والإعلام على السواء، وجعَل من السهل التهرُّب من دفع الضرائب، وغضّ الطرف عن مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص، وإهمال الفقراء، وشُيوع الفساد السياسي والاقتصادي على نطاق واسع.

وعلى سبيل المثال، باستطاعة أيّ أمريكي أن يعلن إفلاسَه قانونياً، ويتخلص من ديونه من دون تبعاتٍ اقتصادية أو اجتماعية تذكر، ما جعل أكثر من ١,٦ ملايين أمريكي يعلنون إفلاسهم في عام ٢٠١١. ومع قيام العشرات من سماسرة المال بخداع الفقراء خلال السنوات القليلة التي سبقت أزمة الركود الكبير، إلا أن معظمهم احتفظ بالأموال التي سرقها ولم يخضع لمساءلة قانونية. إن هناك العديد من الأمريكيين الذين أصبحوا نجومَ مجتمع بارزين بعد إدانتهم بسرقة أموال عامة وارتكاب جرائم جنسية.

وفي الواقع، تعدّ أمريكا الدولة الوحيدة في العالم التي يتمتع فيها شخصٌ مجرم وسيء السيرة بفرصة جيدة ليصبح نجماً وثرياً، فيما لا يتمتع شخصٌ أمين وحسنُ السيرة بفرصةٍ أكبر، ليموت من دون نجوميةٍ أو ثروة. أما في اليابان، حيث تؤدي القِيم والمبادئ دوراً مهماً في حياة المجتمع، فإن الفشل الاقتصاديَّ تسبب في انتحار عدد من مديري الشركات في التسعينات هرباً من الوصمة الاجتماعية التي ترافق الفشل والفاشلين.

يقول فوكوياما إن المجتمع الصيني «لا يُنظمه دستور وقوانين تنبع منه، بل مبادئ أخلاقية كنفوشسية تُغرس في النفوس» منذ الصغر. (Fukuyama, Trust, 84) لكن دور المبادئ الكنفوشسية في الصين لا يختلف عن دور المبادئ الإسلامية في مصر وإيران والسعودية، أو دور المبادئ الكاثوليكية في إسبانيا والمكسيك والفلبين. وهذا يعني أنه ليس بإمكان عملية غرس مبادئ أخلاقية مرتبطة بدين أو فلسفة اجتماعية شمولية أن تفسر سبب تفاوت معدلات التقدم الاقتصادي والتصنيع في مجتمعات مختلفة. إنَّ سبب نهضة الصين اقتصادياً، وفشل معظم المجتمعات الإسلامية والكاثوليكية في تحقيق نهضةٍ مماثلة لا يعود إلى المبادئ الأخلاقية الكنفوشسية، بل إلى قيام الصين بتقليدِ اليابان والتخلي عن الكثير من عاداتها وتقاليدها القديمة، وبدء عملية تحول ثقافي اجتماعي واسعة بعيداً عن القيم الكنفوشسية والماركسية على السواء. وهذا يعني أن بناءَ ثقة اجتماعية وتحقيق تنمية اقتصادية هما هدفان مجتمعيان لا يتحققان إلا من خلال خلق بيئة ثقافية اجتماعية وقانونية مواتية لحدوث نقلة حضارية.

وفي الواقع، وُصفتْ المبادئ الأخلاقية الصينية التي تحدَّث عنها فوكوياما وغيره بإعجاب بأسوأ ما يمكن أن توصف به أخلاقياتُ مجتمع. كتب هيجل قبل نحو ١٥٠ سنة يقول عن المجتمع الصيني: «لا يوجد هناك شرف، وليس لأي شخص حقوق فردية أمام الآخرين، إن ثقافة الاحتقار والانتقاص من قدر الآخرين مترسخة في الوعي الجماعي، إن الصينيين معروفون بالخداع كلما سنحت الفرصة، فالصديقُ يَخدع صديقه، ولا يوجَد شخص يمقُت الخداع، وإنهم يقومون بهذه الأعمال بحرفية كبيرة». Georg Wilhelm Friedrich Hegel, The Philosophy of History, Dover Publications, 131.

إن ثقافة تُوصف بمثل هذه الصفات لا يمكن لها أن تخلق ثقة اجتماعية، ولا أن تُسهم في نهضة مجتمع، ما يعني أن نهضة الصين تعود لأسباب لا علاقة لها بأخلاقيات كنفوشسية. وكما لم يُسأل هيجل في تلك الأيام عن مدى معرفته بثقافة الصين، وعما إذا عاش في قرية صينية ليتعرف إلى عادات وتقاليد الفلاحين فيها، لم يُسأل ألان جرينسبان أو لانديز عن مدى تمرسهم في عادات الصينيين أو المسلمين وتقاليدهم. إن خطورة مثل هذه الأحكام لا تقتصر على تزييف الحقائق، بل تحمل في طياتها نزعة عُنصرية تحاول التقليلَ من شأن شعوبٍ وديانات معيّنة. إن كل المدن الكبيرة في الدول النامية، مثل القاهرة ولاجوس ومانيلا، تشهدُ موت الثقة التقليدية بسرعةٍ، وميلاد ثقة اجتماعية مشوهة ببطء شديد. في المقابل، تشهد المدن الكبيرة في الدول الصناعية المتقدمة مثل باريس ولندن وروما ونيويورك، موت الثقة الاجتماعية ببطء، فيما يقف المجتمع عاجزاً عن وعي ما يجري حوله، غير قادر على إدراك الحاجة لتطوير القوانين والتشريعات القائمة لوقف تدهور ما لديه من ثقة اجتماعية. وفي الواقع لا يوجد فيلسوف غربي أو شرقي استطاع أن يشخص الحالة الراهنة في دول الشرق أو الغرب، بصرف النظر عن مدى تخلفها أو تقدمها، لأن إشكالية العجز في الثقة هي جزء من نظرية جديدة في فهم التاريخ قمت بتطويرها في كتاب نشر في عام ٢٠١٣ تحت عنوان: Global Economic and Cultural Transformation، وقامت بنشره دار Palgrave Macmillan.

إن أيّ خطة لبدء عملية تنمية اقتصادية لا يمكن لها أن تنجح ما لم تكن الحوافز والعقبات مرنة بقدر كافٍ لتسهيل حُدوث تغير اقتصادي. لهذا يعود نجاح التجربة التنموية في دول جنوب شرق آسيا إلى قيام الدولة برسم خطة لإحداثِ تغيّرات أساسية في أوجه الحياة الاقتصادية وتحولات عميقة في أوجه الحياة الثقافية. وعلى العكس من ذلك، قامت خطط التنمية الاقتصادية في مصر وفنزويلا ونيجيريا بمحاولة إحداث تغيرات أساسية في الهياكل الاقتصادية من دون أن يصاحب ذلك خطط مماثلة لإحداث تحولات ثقافية اجتماعية، ما أدى إلى فشل تلك الخطط وإضاعة عقود من التنمية والنمو. إن محاولات الحفاظ على التقاليد والقيم القديمة وإحياء العلاقات المنبثقة

عنها، والفشل في خلق ثقة اجتماعية يقود في كل الحالات إلى حدوث عجز في الثقة، وانتشار الفساد، وتراجع المسؤولية الاجتماعية، وتكريس التخلف والتبعية.

تحافظ القيم والتقاليد والمواقف الثقافية على صلاحيتها طوال الفترة التي يعيشها المجتمع المعني في الحقبة الحضارية التي وُلدتْ الثقافة فيها وترعرعتْ في رحابها، لذا حين يدخل مجتمع فترةً انتقالية إلى حقبة حضارية لاحقة، تبدأ صلاحية العناصر الثقافية التقليدية في التراجع، ما يجعلها تتحول مع الأيام إلى عقبة تحول دون استكمال الفترة الانتقالية ودخول المجتمع الحقبة الحضارية التالية. وهذا يعني أن العادات والتقاليد والمواقف أمورٌ نسبية، وأن ما يصلح منها لزمن من المؤكد أنه لا يصلح لزمن آخر، ما يجعل من الخطأ، ومن غير العدل أيضاً، مقارنة ثقافتين تعيشان في حقبتين حضاريتين مختلفتين. وعلى سبيل المثال، فيما يمكن مقارنة تقاليد ثقافية مصرية مع مثيلاتِها في الهند أو الفلبين، لأن ثقافاتِ تلك البلاد تمرُّ بفترة انتقالية بين عصري الزراعة والصناعة، لا يجوز مقارنة تقاليد مصرية أو مكسيكية بتقاليدَ فرنسية أو أمريكية أو يابانية مشابهة.

إن تصنيف المجتمعات إلى فئتين تتمتع إحداهما بثقة اجتماعية كبيرة، فيما تتمتع الثانية بثقة اجتماعية قليلة، هي محاولةٌ لتفسير التفاوت في الإنجازات الاقتصادية بين مجتمع وآخر، إلا أنها لا تقدم تحليلاً لمشكلة التخلف، ولا وسيلة لمساعدة المجتمعات المتخلفة على النمو والنهضة، بل قد تُسهم في تكريس الشعور بالإحباط والقبول بالتخلف بوصفه قدراً لا يمكن تغييره. إلى جانب ذلك، تهمل هذه النظرية حقائق مهمة تجعل الافتراضات التي تقوم عليها غير واقعية، والنتائج التي قد تتوصل إليها غير سليمة، إن لم تكن مضرة. ومما تهمله هذه النظرية:

١- أن الثقافة سمة حضارية تتحول عناصرها كثيراً وجذرياً مع انتقال كلِّ مجتمع من حقبة حضارية لأخرى.

٢- أن كل المجتمعات المتقدمة تنتمي لثقافة واحدة هي ثقافة الصناعة، ما يجعل تقاليدها ومواقفها وقِيمها وإنجازاتها الاقتصادية والتكنولوجية وما لديها من ثقة اجتماعية متقاربة.

٣- أن أثر الثقافة في الاقتصاد يعادل أثر الاقتصاد في الثقافة، وإن كانت الثقافة أكثر تأثيراً في الاقتصاد حين يكون المجتمع مستقراً، فيما يكون الاقتصاد أكثر تأثيراً في الثقافة حين يمرّ المجتمع بفترة انتقال حضارية.

يحتاج كل فرد إلى مجموعة من الناس ينتمي إليها ويحصُل من خلالها على وجود اجتماعي ودور مجتمعي، لكن الفرد في سعيه للحصول على مركز اجتماعي يجد نفسه جزءاً من مجموعات عدة أو حلقات انتماء متعددة، يقوم من خلالها بأدوار مختلفة. وتبدأ تلك الحلقات بالأسرة، وتمرّ بحلقات طلابية وربما مهنية وطائفية ودينية وحزبية قبل أن تصل إلى الحلقة النهائية التي تجسّدها الدولة والوطن والأمة. وعلى الطريق من حلقة الانتماء الصغرى إلى الحلقة الكبرى تتقلَّص درجة التزام الفرد تجاه كل حلقة يمر فيها، وما تقوم عليه من أفكار ومبادئ وقيم. وهذا يعني أن الثقة تكون قوية في محيط العائلة، جيدة في محيط العشيرة والقرية، ضعيفة في محيط المنظمة، وواهية في نطاق الدولة، وغير موجودة تقريباً بين الفئات الاجتماعية المنتمية لعقائد متباينة. وبناء على هذا التحليل، يمكن القول إن ضعف الثقة الاجتماعية في المجتمعات التقليدية لا يعود إلى الثقافة أو الدين بقدر ما يعود إلى طبيعة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة. فحلقات الانتماء الرئيسة في المجتمعات التقليدية هي تنظيمات هرمية تعطي رأس الهرم قوة كبيرة للتحكم في القاعدة، ما يقلص حرية الفرد وقدرته على تسلّق الهرم الاجتماعي وبناء علاقات مصلحية. وهذا يضعف إمكانات بناء ثقة اجتماعية، لأن الثقة التقليدية والثقة الاجتماعية لا تتعايشان جنباً إلى جنب في مجتمع واحد، كما لا تستطيع إحداهما تعويض ضعف الأخرى، ولذا حيث تكون إحداهما قوية تكون الثانية ضعيفة.

حين يكون أساس تشكيل الجمعيات والجماعات هرمياً، كما هو الحال في المجتمعات التقليدية ومن بينها المجتمعات العربية، تزدهر الأنظمة الفردية التسلطية وتتراجع الروح الديمقراطية. وحيث يكون تنظيم الجمعيات والجماعات أفقياً، كما هو الحال في مجتمعات الغرب الصناعية، تزدهر الديمقراطية وتتراجع السلوكيات

الاستبدادية. من ناحية ثانية، حيث تسود التنظيمات الهرمية مثل الجماعات العقائدية والطائفية، يصبح من المتعذر على أي عضو أن يحصُل على موقع اجتماعي أفضل من دون أن يخسَر شخص آخر موقعه أو جزءاً كبيراً منه، ما يجعل حصيلة الحراك الاجتماعي تقترب من الصفر. وهذا يقود عادة إلى كبت المبادرات الفردية، وإضعاف قدرة المجتمع على تحقيق التنمية والنهضة. وحيث تسود التنظيمات الأفقية، يصبح من السهل أن يحصل شخص على موقع اجتماعي أفضل من دون أن يكون ذلك على حساب شخص آخر. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إطلاق العنان للمبادرات الفردية الخلّاقة، ويجعل حصيلة الحراك الاجتماعي إيجابية، ما يُمكِّن المجتمع من تحقيق الكثير من التقدم بمفهومه المجتمعي الشامل.

تتصف الشعوب التي تعيش في عصور ما قبل الصناعة بضعف قدراتها على الإنتاج والاستثمار حتى حين يتوفر لها المال من دون عناء يذكر؛ إذ تميل تلك الشعوب إلى إنفاق أموالها على نشاطات استهلاكية وليس إنتاجية، كما تفعل أغلب الشعوب العربية والإفريقية المصدرة للنفط، وفيما قامت معظم الدول العربية النفطية بتشييد بُنية تحتية جيدة، فشلت في تنمية مواردها البشرية، وبناء رأسمال اجتماعي وتطوير ثقة اجتماعية، ما جعلها تفشل في تحقيق تنمية اقتصادية تمكِّنها من تقليل الاعتماد على صادرات النفط. وبدلاً من تبني استراتيجيات تنموية تقوم على إحداث تغيُّرات اقتصادية هيكلية وتحولات ثقافية اجتماعية، اتجهت النخب السياسة الحاكمة والنخب الثقافية المهيمنة على النشاطات الاجتماعية والثقافية في تلك الدول إلى تعزيز الروابطِ القبَليَّة وتعميق الخلافات المذهبية، واستخدام المال والرشوة السياسية لتعزيز مواقعها السلطوية، والاهتمام بالحاضر على حساب المستقبل.

يتوقع روبرت لوكاس أن يشهد القرن الحادي والعشرون تنمية كل المجتمعات؛ إذ يقول «:عاجلاً أم آجلاً سينضم كل شخص إلى الثورة الصناعية، وإنَّ اقتصادات كل الدول ستنمو بمعدلات تقترب من المعدلات السائدة في الاقتصادات الثرية، وإنَّ الفروق في مستويات الدخل النسبية ستتلاشى، لأنَّ من الممكن إطلاق الأفكار لتبدع،

وانتقال الموارد إلى الأماكن التي تتيح لها الفرصة للحصول على عائدات مرتفعة». (Lucas, 166). هذه وجهة نظر تفاؤلية لا تعتمد على فرضيات واقعية، ما يجعلها ضرباً من خيال لا يمتّ لواقع الحال بصلة. ليس هناك شك في أن بإمكان كل شعب أن يتعلم ويستفيد من تجارب غيره وأن يحقق تنمية مجتمعية، لكن ليس لدى كل شعب ما يكفي من القدرة لاستيعاب المعارف التكنولوجية والعلمية المتراكمة بالسرعة المطلوبة لتحقيق النهضة واللحاق بركب الحضارة قريباً. من المؤكد أن تحقق العديد من الشعوب تحسّناً ملموساً في مستويات المعيشة في المستقبل، لكن من المشكوك فيه أن تتمكن كافة المجتمعات من الوصول إلى مستويات معرفية وتكنولوجية وثقافية واقتصادية واحدة أو حتى متقاربة؛ إذ إن اختلاف الثقافات وتبايُن مستويات التعليم وتباعد مستويات الدخل يجعل من شبه المستحيل أن تتباطأ خطوات الشعوب الثرية كثيراً وأن تتسارع خطوات الشعوب الفقيرة في المقابل لغلق الفجوة بين الطرفين خلال سنوات أو عقود. مع ذلك، هناك احتمال أن ينهار الاقتصاد العالمي بسبب أزمة الديون التي تكاد تخنق اقتصادات دول الغرب الصناعية، ما يجعل الدول الغنية تتراجع وتقترب قطاعات شعبية كبيرة فيها من الدول الفقيرة، وهذا هو ما يحدث اليوم في اليونان وإسبانيا والبرتغال، وحتى فرنسا وبريطانيا وأمريكا.

فيما تقوم الثقة التقليدية بتعزيز الالتزامات المتبادلة والمسؤوليات الفردية في نطاق حلقاتِ الانتماء الصغرى، تقوم بإضعافِ الالتزامات والمسؤوليات في نطاق حلقات الانتماء الكبرى، لأن الأولى تأتي غالباً على حساب الثانية. نتيجة لذلك، فيما تُسهم الثقة التقليدية وما ينبثق عنها من التزامات في تعزيز تماسك الأسرة والطائفة، والعناية بالفقراء وكبار السن والمرضى والمشردين، والحد من الجريمة والعنف، يُسهم ضعف الالتزامات المتبادلة في نطاق حلقات الانتماء الكبرى في خلق شكوك ومخاوف متبادلة تجعل من السهل وقوع نزاعات طائفية يصعب حلها أو حتى إداراتها بسهولة واحتواء تبعاتها.

وباختصار، الثقة الاجتماعية لا تنبع أساساً من الثقافة، ورأس المال الاجتماعي ليس وجهاً من أوجه الثقة الاجتماعية، لأن الاثنين من صنع مجتمع غير تقليدي تغلب على حياته المصالح وتنظمه قوانين، وليس من نتاج ثقافة تقليدية موروثة، لكن هذا لا يمنع قيام ثقافة تقليدية بخلق ثقة اجتماعية ورأسمال اجتماعي، شريطة أن يتم إحداث تحولات عميقة واعية في بنية تلك الثقافة، وهو أمر بإمكان العمليتين الاقتصادية والسياسية المساهمة في تحقيقه؛ إذ تملك المجتمعات التقليدية التي لا تعتمد على جوهر عقائدي مقدَّس قدرة متواضعة على التحول والتغيُّر بسبب مرونة ثقافاتها، ما يجعل بإمكانها خلق ثقة اجتماعية ورأسمال اجتماعي يمكن استثماره لبدء عملية تنموية، كما فعلت العديد من شعوب آسيا. لكن الثقافات التي تُشكِّل المعتقدات الدينية جوهرها تتصف بضعف قدراتها على التحول، لأنه لا يمكن لها أن تتحول بالقدر الكافي من دون أن يشمل التحول جوهرها الديني وما يرتبط به من أفكار وطقوس. وهذا يعني أن رأس المال الثقافي الذي يعكس قابلية الثقافة للتطور والتكيُّف يجب أن يضاف إلى غيره من رؤوس أموال مادية وبشرية واجتماعية وتكنولوجية؛ إذ فيما يُسهم وجوده في تعزيز فرص حدوث تحوُّل ثقافي وتنمية، يُسهم غيابُه في إضعاف احتمالات التحول وتحقيق نهضة تقضي على أسباب التخلف والفقر والتبعية.

إنَّ التنمية رؤية استراتيجية لتطوير واقع اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي إلى واقع أفضل، وبرنامج عمل لتغيير الواقع القائم كي يجسّد الرؤية المنشودة على الأرض. لذلك يمكن تعريف التنمية بأنها «**عملية مجتمعية تستهدف توظيف الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية المتاحة لنقل مجتمع تقليدي يعاني عوارض التخلف الثقافي والاجتماعي والعلمي والجمود الاقتصادي، إلى حالة تتصف بالتنمية المُستدامة تقوم بتحرير الناس من الحاجة المادية والظلم والبُؤس والجهل والمرض، ورفع مستوى حياة كلّ أفراد المجتمع**». وهذا يجعل الإنسانَ أداةَ العملية التنموية والمستفيدَ الأول من إنجازاتها.

إن الانتقالَ من عصر لآخر؛ أي الانتقال من عصر الزراعة والقبَليَّة إلى عصر الصناعة، يعني في حقيقة الأمر نهضةً حضارية تشمَل مكوناتِ الثقافة وطريقة الحياة ونمط الإنتاج والهياكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة. وهذا يعني أنَّه ليس بالإمكان تحقيق «نهضة اقتصادية» من دون تحوُّلات ثقافية واجتماعية عميقة، وأنَّه ليس بالإمكان تحقيق «نهضة ثقافية» من دون تطورات اقتصادية نوعية. في المقابل، تعني محاولات تحقيق نهضةٍ حضارية بالرجوع إلى التراث والعمل على إحيائه بالسير نحو الخلف بدلاً من السير نحو الأمام، ما يجعلُها شطحاتٍ فكرية ضالَّة تقود إلى تبديدِ المَوارد، وتكريس التخلف والإحباط، وإضعاف إمكانات حُدوث نهضةٍ في المستقبل تحرّر الاقتصاد والإنسانَ والوطن من أمراضه.

التنمية المجتمعية عبارة عن عصفور جميل بحاجة لجناحين سليمين لكي يطير ويتمتع بحريته. وفيما يشكل المجتمع جسد ذلك العصفور، تشكل التطورات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية الثقافية جناحيه، ومع أنه بإمكان كل عصفور أن يقفز ويركض في المكان بجناح واحدٍ، إلا أنه لا يستطيع أن يحلّق في الفضاء ويحافظ على حياته وتوازنه إلا بجناحين سليمين.

دور المؤسسات التربوية
في تعزيز ثقافة التسامح ونبذ العنف

د. أمجد شموط*

مفهوم التسامح

عند الحديث عن التسامح، لا بد لنا من أن نبدأ بتعريف التسامح من الناحية اللغوية، ويعني في لغة العرب: السماح والسماحة الجود. سمح به يسمح بالفتح فيها سماحاً وسماحة؛ أي جاد، وسمح له أي أعطاه. والمسامحة والمساهلة وتسامحوا: تساهلوا. والإسماح لغة في السماح يقال سمح أسمح إذا جاد وأعطى عن كرم وسخاء؛ وقيل إنما يقال في السخاء سمح، وقولهم: الحنيفية السمحة؛ ليس فيها ضيق ولا شدَّة. ويطلق التسامح ويراد به أيضاً معاني قريبة منه، مثل: الرحمة، العفو، والمغفرة، والصلح، والصفح، وكذلك تطلق هذه المعاني ويراد بها التسامح، ولأجل قرب المعنى بينها وبين التسامح فسوف نتعرض لتعريفها كذلك.

تعريف الرحمة: والرحمة في اللغة: الرقة والتعطف، والمرحمة مثله، وقد رحمه بالكسر رحمة ومرحمة أيضاً، وترحَّم عليه، وتراحم القوم: رحم بعضهم بعضاً.

---

* رئيس مركز الجسر العربي للتنمية وحقوق الإنسان، وعضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

تعريف العفو: العفو في اللغة له معاني كثيرة، منها: الإسقاط، كما في القرآن حكاية عن المؤمنين: (واعف عنا) أي بإسقاط الذنوب. وكذلك من معاني العفو الذهاب والطمس والمحو. أمّا في الاصطلاح الشرعي: فيستعمل الفقهاء العفو غالباً بمعنى الإسقاط والتجاوز، ويختلف العفو عن الصلح في كون الأول إنما يقع ويصدر من طرف واحد، بينما يكون الصلح بين طرفين. ومن جهة أخرى: فالعفو والصلح قد يجتمعان كما في حالة العفو عن القصاص.

تعريف المغفرة: والمغفرة وهي من الغفر مصدر غفر، وأصله الستر، ومنه يقال: الصبغ أغفر للوسخ؛ أي أستر. وفي الاصطلاح: أن يستر القادر القبيح الصادر ممن هو تحت قدرته. والفرق بين العفو والمغفرة أن العفو يقتضي إسقاط اللوم والذم ولا يقتضي إيجاب الثواب، والمغفرة تقتضي إسقاط العقاب وهو: إيجاب الثواب، فلا يستحقها إلا المؤمن المستحق للثواب.

تعريف الصلح: ويسمى التسامح صلحاً باعتبار أنه يدفع إلى الصلح، والصلح عقد يرفع النزاع، والعلاقة بين العفو والصلح والخصوص، فالصلح أعم من العفو.

تعريف الصفح: وكذلك يراد بالتسامح الصفح وهو ترك المؤاخذة، وأصله الإعراض بصفحة الوجه عن التلفت إلى ما كان منه، قال تعالى: (فاصفح الصفح الجميل). والصفح أبلغ من العفو ولذلك قال تعالى: (فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره)، وقد يعفو الإنسان ولا يصفح.

وبشكلٍ عام فإن «مفهوم التسامح» الحالي وُلد وتطوَّر في أوروبا في حدود القرن السادس عشر إبان الحروب والصراعات الدينية التي قامت بين الكاثوليك والبروتستانت، وقد أسفرت عن قيام تسامح متبادل بين الطرفين، ثم أخذ المدلول بالتوسع، واكتسب أبعاداً أشمل في الممارسة تجاه جميع المعتقدات والديانات. ومع نهاية القرن التاسع عشر تحوَّل إلى منهج فلسفي طال مجالات الفكر وحرية التعبير.

ولم يكن تحوُّل مفهوم التسامح وتطوّره ممكناً إلا بعد قيام سلسلة طويلة من الحروب والصراعات الدينية داخل الكيان الأوروبي بين ألمانيا وهولندا وبريطانيا وإسبانيا وفرنسا، وخلال هذه الحقبة المظلمة والموحشة كان الكاثوليك يرفقون التسامح مع الاجتهادات الدينية على أساس اعتبارها بدعة محدثة، وسُماً نشره في العقول جملة من المفكرين الملحدين. وفي هذه الظروف كتب جون لوك سنة ١٦٨٩ «**رسالة في التسامح**» للتخفيف من وطأة الصراعات والحروب الدينية، وكان أحد أكبر هموم فلاسفة مفكري الإصلاح الديني إشاعة مفهوم التسامح في إطار تبادلي ينعم فيه الاعتراف بالأمر وتثبيت الحق في الاختلاف في المعتقد والفكر.

إلا أن التسامح على الرغم من ميلاده داخل المجال والحقل الدلالي والتداوي الديني، أخذ بعداً آخر مع بروز ملامح الحداثه في القرن التاسع عشر يتزن بمسألة الحرية، نتيجة حدوث مجموعة من الشروط الثقافية والسياسية تكللت بظهور دول القانون والمجتمع المدني، وبروز العلمانية في ظل ثقافة فلسفية نقدية تطورت بفعل التنوير، وحملت جملة من القيم والأفكار الجديدة حول مفهوم العقل والحرية والمساواة والحقوق الطبيعية والفردانية، والتقدُّم والفصل بين الديني والدنيوي. ويُعدُّ فولتير فيلسوف التسامح بامتياز، فقد قدّم مجموعة من المؤلفات حول التسامح،تركزت حول مفهوم القانون الطبيعي وحقوق الإنسان، واقتربت أفكاره من المعنى المعاصر للتسامح بالمعنى القانوني والحقوقي، الذي تكلل بجملة من القوانين والإعلانات المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان منذ الإعلان العالمي سنة ١٩٤٨، الذي نص في مادته الثامنة عشرة على أن لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين.

لقد أصبح مفهوم التسامح اليوم من أكثر المفاهيم حضوراً بعد الحوادث المفجعة التي مرَّ بها العالم، وقد عُقدت جملة من المؤتمرات واللقاءات والندوات في الآونة الأخيرة، فجرى إعلان سنة ١٩٩٥ سنة دولية من أجل التسامح، وعُهِد لمنظمة اليونيسكو بإعداد وثيقة إعلان مبادئ حول التسامح، وأقيمت عدة لقاءات ومؤتمرات وندوات

وحملات إعلامية حول أشكال اللاتسامح الجديدة في العصر الحديث، بهدف تعزيز التفكير الأخلاقي، في سبيل تجنُّب الآثار السلبية للحداثة وانعكاساتها على الثقافات والمجتمعات المعاصرة.

ويتأسس الخطاب العالمي المعاصر حول التسامح على مبادئ حقوق الإنسان، حيث ورد في البند الأول من وثيقة إعلان المبادئ حول التسامح الصادرة عن اليونسكو في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٥ أن معنى التسامح:

أولاً: الاحترام والقبول بتنوع واختلاف ثقافات عالمنا، وهو ليس مجرد واجب أخلاقي ولكنه أيضاً ضرورة سياسية وقانونية، وهو فضيلة تجعل السلام ممكناً عالمياً، وتساعد بالتالي على استبدال ثقافة الحرب بثقافة السلام.

ثانياً: اعتبار التسامح ليس تنازلاً أو مجاملة للآخر، بل هو قبل كل شيء موقف يقوم على الاعتراف بالحقوق العالمية للشخص الإنساني والحريات الأساسية للآخر، ولذلك فإن التسامح ينبغي أن يطبَّق من طرف الأفراد كما من طرف الجماعات والدول.

ثالثاً: التسامح هو مفتاح حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية ودولة الحق.

رابعاً: تطبيق التسامح يعنى ضرورة الاعتراف لكل واحد بحقه في حرية اختيار معتقداته، والقبول بأن يتمتع الآخر بالحق نفسه، كما يعني أيضاً أن لا أحد يعمل على فرض آرائه على الآخر.

إن هذا التصور الثري لمفهوم التسامح الذي يربط بين حقوق الإنسان والسلم والديمقراطية يمكن أن يتسع ويتمدد ليصبح جزءاً من الثقافات العالمية، بحيث تسهم في ثقافات مختلفة مساهمة ايجابية، في ظل وجود قدر هائل من العنف والتعصب والاستبداد.

دور المؤسسات التربوية في تربية الفرد والمجتمع

من المعروف أن التربية نشاط أو عملية اجتماعية هادفة، وأنها تستمد مادتها من المجتمع الذي توجد فيه؛ إذ إنها رهينة المجتمع بكل ما فيه من عوامل ومؤثرات وقوى وأفراد، وأنها تستمر مع الإنسان منذ أن يولد حتى يموت، لذلك فقد كان من أهم

وظائفها إعداد الإنسان للحياة، والعمل على تحقيق تفاعله وتكيُّفه المطلوب مع مجتمعه الذي يعيش فيه فيؤثر فيه ويتأثر به.

ولأن هذا التأثر والتأثير لا يُمكن أن يحصل إلا من خلال المؤسسات الاجتماعية المتنوعة التي تتولى مهمة تنظيم علاقة الإنسان بغيره، وتعمل على تحقيق انسجامه المطلوب مع ما يحيط به من كائنات ومكوِّنات، فإن العملية التربوية مستمرة مع الإنسان منذ أن يولد حتى يموت، وتتم من خلال المؤسسات التربوية الاجتماعية التي تتولى مهمة تربية الإنسان، وتكيُّفه مع مجتمعه، وتنمية وعيه الإيجابي، وإعداده للحياة فيه. وتُعد هذه المؤسسات التربوية بمثابة الأوساط أو التنظيمات التي تسعى المجتمعات لإيجادها تبعاً لظروف المكان والزمان، حتى تنقل من خلالها ثقافاتها، وتطوِّر حضاراتها، وتحقِّق أهدافها وغاياتها التربوية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات التربوية لا تكون على نمطٍ واحدٍ، أو كيفية واحدة طوال حياة الإنسان؛ إذ إنها متعددة الأشكال، مختلفة الأنماط، وتختلف باختلاف مراحل عمر الإنسان، وظروف مجتمعه، وبيئته المكانية والزمانية والمعيشية، وما فيها من عوامل وقوى. كما تختلف باختلاف نوعية النشاط الذي تتم ممارسته فيها.

وهنا يمكن تعريف المؤسسات التربوية بأنها تلك البيئات أو الأوساط التي تساعد الإنسان على النمو الشامل لمختلف جوانب شخصيته، والتفاعل مع من حوله من الكائنات، والتكيُّف مع ما حوله من مكونات.

ومن أبرز وأهم هذه المؤسسات التربوية في المجتمع؛ الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق، إلى جانب المسجد ووسائل الإعلام والأندية وأماكن العمل، ونحوها من المؤسسات المختلفة التي تؤثر في تربية الإنسان، سواءً كان ذلك التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ومعنى هذا أن تربية الإنسان لا يمكن أن تتم إلا من خلال بعض المؤسسات أو الوسائط الاجتماعية المختلفة. ونظراً لكثرة المؤسسات وتنوعها واختلاف أشكالها وأنماطها، فقد عرف المجتمع المسلم عبر تاريخه الطويل عدداً من هذه المؤسسات الاجتماعية التربوية والتعليمية المختلفة، التي كانت نتاجاً طبيعياً للعديد من المطالب والتحديات والتغيرات الحضارية التي طرأت بين حين وآخر على العالم الإسلامي. بل إن كل مؤسسة من المؤسسات التربوية التي عرفت في الإسلام إنما نشأت استجابة لحاجة وظروف اجتماعية معينة.

ويأتي من أبرز هذه المؤسسات التربوية والتعليمية ما يلي:

- الأُسرة (المنزل): وهي الخلية الأولى التي يتكون منها نسيج المجتمع، كما أنها الوسط الطبيعي الذي يتعهد الإنسان بالرعاية والعناية منذ سنوات عمره الأولى.
- وقد حث الإسلام على تكوينها والاهتمام بها، لأثرها البارز في بناء شخصية الإنسان وتحديد معالمها منذ الصغر. وتتكون الأسرة في الغالب من مجموعة أفراد تجمعهم فيها ظروف المعيشة الواحدة، وتربطهم رابطة شرعية قائمة على المودة والمحبة.
- وتُعد الأسرة أهم المؤسسات التربوية الاجتماعية التي لها الكثير من الوظائف، وعليها العديد من الواجبات الأساسية؛ إذ تُعتبر بمثابة الحضن الأول الذي يعيش الإنسان فيها أطول فترة من حياته، كما أن الإنسان يأخذ عن الأسرة العقيدة، والأخلاق، والأفكار، والعادات، والتقاليد، وغير ذلك من السلوكات الإيجابية أو السلبية.

وللأسرة وظائف كثيرةٌ ومتنوعة، وبخاصة أنها تعنى بتنمية جميع الجوانب الشخصية للإنسان وتطويرها في مختلف مراحل عمره، ومن أبرزها ما يلي:

أ. العمل على تزويد المجتمع بالأبناء والبنات الصالحين.

ب. تحقيق عوامل السكون النفسي والطمأنينة، ويأتي ذلك تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (سورة الروم: الآية ٢١).

ج. حُسن تربية الأبناء والقيام بواجب التنشئة الاجتماعية الإيجابية، والعناية بمختلف الجوانب الشخصية للإنسان (روحياً، وعقلياً، وجسمياً)، والحرص على توازنها وتكاملها، لما لذلك كله من أثر في تشكيل الشخصية السوية وتكوينها، والعمل على تفاعلها وتكيُّفها مع ما حولها من المكوِّنات، ومن حولها من الكائنات بصورة إيجابية، وتستمر طوال فترة الحياة.

د. الحرص على توعية أعضاء الأسرة وخاصة الصغار منهم بكل نافع ومفيد، والعمل على تصحيح مفاهيمهم المغلوطة، وحمايتهم من كل ما يهدد سلامتهم وسلامة غيرهم، وتعليمهم الأخلاق الكريمة، والآداب الفاضلة، والعادات الحسنة حتى يشبّوا عليها، ويعتادوا على مبدأ التحلي بالفضائل، والتخلي عن الرذائل.

هـ. إكساب أعضاء الأسرة الخبرات الأساسية والمهارات الأولية اللازمة لتحقيق تكيُّفهم وتفاعلهم المطلوب مع الحياة، وإكسابهم الثقة بالنفس، والقدرة على التعامل مع الآخرين.

الأسرة وبناء القيم والسلوك

للوالدين في إطار الأسرة أساليب خاصة من القيم والسلوك تجاه أبنائهم في المناسبات المختلفة، ولهذا فإن انحرافات الأسرة من أخطر الأمور التي تولِّد انحراف الأبناء. فالتوجيه القيمي يبدأ في نطاق الأسرة أولاً، ثم المسجد والمدرسة والمجتمع. فالأسرة هي التي تُكسب الطفل قيمه فيعرف الحق والباطل، والخير والشر، وهو يتلقى هذه القيم دون مناقشة في سنيّه الأولى، حيث تتحدد عناصر شخصيته وتتميز ملامح هويته على سلوكه وأخلاقه. لذلك فإن مسؤولية عائل الأسرة في تعليم أهله وأولاده القيم الرفيعة، والأخلاق الحسنة، وليس التركيز فقط على السعي من أجل الرزق والطعام

والشراب واللباس... وفي الحديث الشريف أو معناه: (ألا كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع، وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده، وهي مسؤولة عنهم).

المدرسة والجامعة

المدرسة في المطلق مؤسسة اجتماعية، وأهم مؤسسة لتربية الطفل بعد الأسرة؛ إذ إنها تكمل دورها بتعليم الأطفال قيم المجتمع وأهدافه وعاداته، محولة إياهم إلى كائنات قادرة على التفاعل والعيش مع أطفال آخرين. وتقوم المدرسة بهذا الدور من خلال المناهج الدراسية وعملية التدريب على النظام واحترامه، واحترام الزمن وأهميته في حياتهم، وتقوم بإزالة الطبقية وتداخلها واندماجها، وضمان تكافؤ الفرص التعليمية، باعتبار التعليم حقاً للجميع وحقاً من حقوق الطفل.

إن انتقال الطفل من الأسرة إلى المدرسة يعني انتقاله من مجتمع صغير بسيط محدود إلى مجتمع أوسع اتصالاً بالحياة «نظام وقوانين/ تكاليف وواجبات لم يألفها من قبل/ علاقات من نوع جديد/ منافسات جديدة/ التضحية بكثير من الميزات التي كان ينعم بها/ فمن كان مركز الاهتمام أصبح يعامل سواسية مع غيره/ لا يسخر من غيره ويحترم من يحدِّثه/ يلتزم الصمت في أوقات معينة/ لا يغضب أمام مصلحة الجماعة/ لا يأخذ أكثر من نصيبه؛ أي إنه سيعاني من انتزاعه من مركزية الذات التي تسيطر على تفكيره ولغته وسلوكه» لأنه إلى حدود السابعة من عمره كما يراه «بياجي» يكون شديد الخضوع لدوافعه، مستغرقاً في اهتماماته وأموره الخاصة، مما يجعله عاجزاً عن العناية بمشاعر الآخرين وشؤونهم.

أما الجامعة، فإنها المرحلة التي ينتقل فيها الشخص من مرحلة المراهقة إلى مرحلة الشباب ومرحلة التعلم من أجل الحياة، وهي المرحلة التي تبدأ فيها شخصية الشاب والفتاة بتحديد ملامحها.

المؤسسة التعليمية (المدرسة والجامعة) وتشكيل نظام القيم

للمدرسة والجامعة دور أساسي في بناء قيم صالحة لتشييد صرح البناء الاجتماعي السليم والمتطور. وقدرة المدرسة على إشاعة القيم النبيلة في الجسد الاجتماعي يعتمد حتماً على بناء نظام القيم وتشكيله في الناشئة، وصيانة القيم الاجتماعية والإنسانية الخاصة بثقافة مجتمعنا، فلا ينبغي الركون إلى قدرة آلية تَعاقُب الأجيال على نقل هذه القيم، فهذه القدرة ضعيفة وغير محصَّنة لأنها تخضع لتأثير العوامل الاقتصادية والإكراهات التاريخية التي لا تقوى الأجيال على التغلب عليها، مما يؤثر حتماً في نوعية القيم المنقولة والمُشكَّلة والمتطورة.

والمدرسة التي يُعوِّل عليها المجتمع ويعقد عليها آماله في إعداد الناشئة، قادرة بما أوتيت من وسائل بشرية وإمكانات، على أن تؤدي وظيفتها على أكمل وجه. لهذا ظل المربون والمفكرون والباحثون منذ عقود كثيرة من الزمن يؤكدون أن تحقيق الديمقراطية وإرساء القيم الأساسية للمشروع المجتمعي الديمقراطي مرهونان -إلى حد كبير- بتحقيق الديمقراطية في المؤسسة التعليمية التربوية، ويبينون في الوقت نفسه أن التربية على قيم المواطنة لا يمكن أن تتحقق من خلال دروس الشأن العام وحدها، فمع أهمية هذه الدروس وقيمتها المعرفية، فإن التربية على قيم المواطنة يحتاج تحققها إلى عمل مكثف ومجهود متواصل لإرساء القيم التي تكتسي أهمية خاصة، توازي بل تفوق أهمية المعرفة المدرسية، لأن جميع المعارف المدرسية يجب أن تخضع للقيم وتتضمنها، كما يجب تضمين القيم في كل الأنشطة التربوية المدرسية اليومية الأخرى، وكل النظام التربوي المدرسي برمته حتى يتحقق الأمر المنشود.

وقد جاءت توصيات المنظمات الدولية الوصية على قطاع التربية والتعليم في العالم مثل: منظمة اليونيسكو واليونيسيف ومكتب التربية العالمي وغيرها، تدعو إلى تضمين البرامج التعليمية والكتب والوسائل القيم الكفيلة بتكوين المواطن الحر والمتضامن والمسؤول والمتفتح، الذي يُقدِّر قيمة الحرية ويحترم كرامة الإنسان ويؤمن

بحق الاختلاف. لأجل ذلك تدعو إحدى وثائق اليونيسكو إلى العناية بالمقاربة التعددية في مجال اكتساب المعارف، التي تقتضي دعم نمو الفرد وتعزيز إيمانه بقدراته الذاتية واستقلاليته واحترام الآخرين، وتطوير معنى المسؤوليات الاجتماعية في سياق التعاون والتآزر والاستقلال المتبادل.

ويضع علم النفس التربوي في مقدمة أهدافه تشكيل نظام القيم، بحيث يسهم انتقال مفاهيم القيم في المجتمع والأهل إلى الأطفال والشباب، مع الحرص على حماية قدرة الطفل على الإبداع وتطوير المفاهيم.

والمدرسة والجامعة مدعوتان للعناية بالطفل والشاب، وتشكيل نظام القيم حلقة من حلقات هذه الرعاية، فنظام القيم المرتبط بالمعايير الاجتماعية يشكل الإطار المرجعي للسلوك والتنشئة. وبقدر رعايتنا واهتمامنا بالطفل والشاب فإن ذلك يرفع من مستوى تشكيل جهاز القيم وبنائه، مما ينعكس إيجاباً على الهدف الأسمى؛ هدف النهوض بالمجتمع.

دور المدرسة والجامعة في محاربة التعصب

التعصب هو ممارسة الاتجاه النفسي الجامد المشحون انفعالياً، أو ذلك الحكم المسبق الذي لا يقوم على سند منطقي ويحاول صاحبه تبريره، ومن الصعب تعديله. والتعصب نقيض الديمقراطية وآفتها، لأنه شعور مَرَضي يفتك بالمجتمع ويدمِّر روابط الألفة والمحبة والتعايش فيه.

وفي كثير من فصولنا الدراسية وقاعاتنا الجامعية تشيع هذه الاتجاهات النفسية الجامدة والمشحونة انفعالياً، وكثيراً ما نروِّج أو نسمح بترويج أحكام مسبقة ضد أشخاص أو أفكار، دون أن تقوم تلك الأحكام على حجة معقولة أو سند منطقي مقبول، وكثيراً ما يتعلم منا أطفالنا التعصب، بوعي منا أو في غفلة عنا، حين لا نبدي احتراماً لاختيارات تلاميذنا وأذواقهم، ونرفض تقبُّل الاختلافات، أو لا نخلق بطرقنا التعليمية وعلاقتنا بأطفالنا أجواء التسامح في فصولنا وقاعاتنا الدراسية.

والحق أن الديمقراطية تترعرع على الاختلاف، وحقيقة أن محك احترامنا للآخرين هو قابلية المرء لتقبُّل الاختلاف. واحترام الآخرين يعني احترام الاختلاف، فالآخرون ليسوا مثلنا، وتقبُّل الاختلاف الحقيقي هو امتحان لاحترام الآخرين. ولا يفهم من تربية الاختلاف تكويناً للفرد على أن يختلف بتفرده هو فقط، بل هي تربية على أن يقبل تفرُّد غيره واختلاف الآخرين معه، ويتفتح عليهم، ويدافع عن حقهم في الاختلاف.

الأنشطة في المدارس والجامعات

إن الأنشطة التي يمكن للمدرسة أو الجامعة أن تقررها وتضمِّنها القيم السالف ذكرها وتحقق الغايات التي تم ذكرها، كثيرة ومتنوعة، ومن هذه الأنشطة نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- تشجيع التلاميذ على الانخراط في الجمعيات التربوية التي تعمل وتنشط في كنف المؤسسة المدرسية، أمثال: جمعيات التعاون المدرسي والأندية الرياضية والثقافية المدرسية والجامعية، وإشراكهم في تسييرها وتدبير شأنها.
- إشراك الطالب في انتخابات مجالس الطلبة في المدارس والجامعات لتحسيسه بأهمية رأيه، وتحميله حصته من المسؤولية في تسيير شأن مؤسسته.
- إحداث قنوات اتصال ووسائل إعلام وتثقيف رخيصة وميسورة، مثل المطبوعات والنشرات الإعلامية الموجزة، والملصقات والمطويات التي ينبغي إعدادها بعناية وإتقان وبإشراك التلاميذ.

فالجمعيات التربوية والأندية تتيح الفرص الذهبية للتلاميذ لتبادل الزيارات والتعارف، والاشتراك في الحفلات وحلقات النقاش والتفاعل والاحتكاك بالآخر، وتدفعهم إلى عمليات جديدة من الاكتساب، مما يساعد التلميذ على بلورة شخصيته وعلى اتخاذ المواقف التي تصقل هذه الشخصية وتوضِّح توجهاتها، حتى تتعزز قدرتها على التأثر والتأثير والتفاعل ويتعزز الانتماء للمجتمع، وتعزِّز القناعة بأن الانعزال والهامشية والتعصب خطر على المجتمع، حتى تترسخ قيم التضامن التي يرتهن بها تأهيل الموارد البشرية.

ثانياً: دور المجتمع المدني في التربية على ثقافة التسامح وقبول الآخر

يشير المجتمع المدني إلى الطبيعة المدنية ذات البناء المؤسسي والتعاقدي التي تميز الدولة والمجتمع، وهنا يكون حضور دولة الحق والقانون (وهي دولة مؤسسية حديثة) تعبيراً عن مدى نضج وتبلور المجتمع المدني وهذه الدولة، مما يمنح الأفراد كياناً قانونياً مستقلاً، وهذا المعنى يعبِّر عن مجتمع يقوم على الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان وتداول السلطة وسيادة الشعب، والمجتمع والتعددية السياسية وحقوق الإنسان، وتداول السلطة وسيادة الشعب. والمجتمع المدني بالمفهوم الخاص يشير إلى مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتصف بكونها: غير الحكومية/ غير وراثية/ لا تهدف إلى الربح/ طوعية الانتماء إليها. ويرتبط نشاطها عضوياً بفلسفة المجتمع المدني (منظومة الثقافة المدنية) التي تتضمن مجموعة القيم الثقافية اللازمة لنشاط المجتمع المدني، وهي قيم حداثية تتباين مع القيم القبَلِيَّة والعصبويَّة ومع قيم النظم الشمولية، وتشكل مجموعة المحفزات والدوافع لسلوك الأفراد ونشاطاتهم في مؤسسات مدنية. ويمكن رصد أهم مفردات الثقافة المدنية كما يلي:

١.العمل الجماعي. ٢. المساواة. ٣. التسامح . ٤. احترام الآخر. ٥. تعدد الآراء والأفكار. ٦. تعدد الانتماء السياسي والاجتماعي. ٧. إدارة الاختلافات بطرق سلمية. ٨. نبذ العنف: ثقافة وخطاب وممارسة. ٩. الابتعاد عن العصبوية الموروثة. ١٠. حق المرأة في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ١١. المرونة وسعة الأفق والرؤية. ١٢. الوعي بحقوق المواطنة. ١٣.التضامن والمساندة والعطاء. ١٤.المشاركة.

وهذه الفلسفة المدنية تستند إلى المصادر الدينية والأخلاقية والفلسفية (المدنية/ القانونية) وتركز على أن تؤسس وتنمّي في الأفراد ثقافة المشاركة والفاعلية والمبادرة واحترام الآخر، والتسامح ونبذ العنف، والاعتراف بالتنوع والتعدد، والتي بدورها تشكل سنداً اجتماعياً وسيكولوجياً دافعاً لنشاطات الأفراد في المجال السياسي والاجتماعي.

من جانب آخر يمكن القول إن مؤسسات المجتمع المدني تشكِّل وسائط اجتماعية social agents بين الفرد (المواطن) والدولة (السلطة)، وتتضمن فاعليتها في تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسية أهلية، تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة في المجال العام. وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة السياسية الداعمة لمسار التطور الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة. وهذه المؤسسات المدنية بتعدُّدها وتنوُّع نشاطاتها يعتبر وجودها الإمبيريقي في واقع المجتمع أهم العلامات المائزة للتحول الديمقراطي. ويسعى هذا الوجود المتعدد للمؤسسات المدنية إلى توسيع الفضاء السياسي والفضاء الجمعوي الأهلي، وتدريب المواطنين على العمل الجماعي، لتحقيق المصالح الخاصة والعامة، وإرساء ونشر وتعميم ثقافة مدنية تدعم تحقيق الديمقراطية والمواطنة المتساوية، ويتعلم الشعب من خلالها كيف يعبِّر عن مصالحه ويدافع عنها، وكيف يشارك في العمليات السياسية والتنموية التي تؤثر في حياته.

في هذا السياق يمكن القول إن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على تمكين الأفراد من التعبير عن مطالبهم، والدفاع عن حقوقهم وتفعِّل مشاركتهم الجماعية في تحقيق متطلباته الاقتصادية. وهنا يمارس الأفراد نشاطات متعددة ومتنوعة ترتكز جميعها على محدِّدات ثقافية تتجسد في فلسفة المجتمع المدني، التي تشكِّل في مجملها الثقافة المدنية المغايرة للثقافة التقليدية. بمعنى آخر يمكن القول إنه في مؤسسات المجتمع المدني يدخل الفرد في شبكة جديدة من العلاقات والتفاعلات، ويمارس مهام وأنشطة متعددة جميعها تضيف إليه ويتعلم منها الحوار والتفكير العقلاني، واكتساب مهارات ومعارف مجتمعية محلية وعالمية، وتأكيد ثقة الأفراد بأنفسهم كذوات فاعلة؛ أي تنمية شخصياتهم ونضجها، وتنمية شخصية فاعلة ومشاركة تنموياً وسياسياً على المستويين المحلي والوطني (تحمُّل المسؤولية) وتعزيز عمليات التضامن والتساند بين مختلف الأفراد والجماعات.

ثالثاً: دور بعض المؤسسات الحكومية الأخرى وأثرها في تربية الفرد والمجتمع

مراكز الشباب والأندية: وهي مؤسسات اجتماعية تربوية تكون في الغالب (ثقافيةً، أو رياضية، أو اجتماعية). وقد كثر انتشارها في المجتمعات المعاصرة. وتعد أماكن يلتقي فيها الشباب مع أقرانهم من الشباب ويجمعهم هدف مشترك، أو مصلحة مشتركة؛ إذ إنها تقدِّم إمكانات هائلة لحياة اجتماعية يُقبل عليها الأفراد باختيارهم وطواعيتهم، ليتمتعوا برفقة زملائهم وأقرانهم بجوٍّ من المرح والعمل. وفي الأندية فرص متعددة لممارسة الرياضات المفضلة، وتكوين العلاقات الاجتماعية مع الآخرين. وتزداد أهمية الأندية في التنشئة الاجتماعية- كما يشير إلى ذلك بعض الباحثين – مع زيادة عجز الأسرة عن توفير الفرص الكافية والمناسبة لممارسة النشاطات الرياضية، والاجتماعية، والثقافية المختلفة.

نظام الحكم السائد وبعض القوانين: لا شك في أن وجود قوانين معينة تحدُّ من الحريات في أي دولة يجعل هامش الاهتمام بالقيم الإنسانية أقلَّ، بحكم ردة الفعل تجاه الظلم الواقع نتيجة قلة الحريات. كما أن نظام الدولة السائد كالنظام الرأسمالي أو الاشتراكي أو الديني المحافظ، كلها قوانين تربّي الفرد في المجتمع على طريقة معينة في التفكير، وعلى نظام قيمي يخص ذلك النظام السائد في تلك الدولة. فمنها ما يحرِّض على العنف، ومنها ما يفكِّر في الطريقة المادية فحسب والاهتمام بالمصالح، ومنها ما يفكر في الطريقة الإنسانية في التعامل بين الشعوب إلخ... وكذلك يقرِّر منظومة القيم في بعض الدول وقوعها تحت احتلال أو تحت تبعية دولة أخرى.

وفي هذا المقام أختم ورقتي أمامكم بعدة توصيات، من شأنها أن تعظم دور الأسرة والمدرسة في تعزيز التسامح ونبذ العنف، متمنياً على المؤتمر الكريم تبنّيها للأهمية، وهي على النحو التالي:

- التسامح ضرورة اجتماعية ملحّة بين الأفراد، وعلى صعيد الأسرة، والمجتمع المحلي.

- ترسيخ قيم المودة والسكينة والمحبة داخل الأسرة.
- تأكيد مبدأ التواصل والحوار بين الأبناء والآباء.
- تعزيز الثقة بالنفس بين أفراد الأسرة وعدم التحيُّز والتمييز بينهم.
- التركيز على دور الأم في الرعاية والتنشئة، وتنمية الشخصية المتكاملة للفرد.
- الدعوة إلى تعزيز الوازع الديني والأخلاقي والعادات والتقاليد الإيجابية، لتحقيق الوئام والسلم الاجتماعي والحدّ من الجريمة.
- تأكيد أهمية الحوار في الحياة، والمساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات.
- الشباب هم الثروة الحقيقية للمجتمع، والعناية والاهتمام بهم وتأهيلهم مسؤولية وطنية تقع على عاتق الجميع.
- التركيز على مسؤولية الشباب في ممارسة قيم التسامح والحوار، فهم العنصر الأهم في بناء المجتمع.
- الدعوة إلى تعزيز الأنشطة اللامنهجية داخل المؤسسات التربوية، لإرساء ثقافة التسامح فكراً وممارسة.
- الدعوة إلى تفعيل دور مجالس الطلبة والأندية الطلابية في تأكيد مبادئ التسامح واحترام الرأي الآخر، وإعداد قنوات اتصال وتثقيف رخيصة وميسورة، مطبوعات/ مطويات... إلخ، ينبغي إعدادها بإتقان وبإشراك التلاميذ.
- تأكيد أهمية التعاون بين المؤسسات التربوية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال نشر الوعي بمبادئ التسامح وقبول الآخر.
- الدعوة إلى تعزيز مبدأ المشاركة في المواقف التعليمية، من خلال استخدام أساليب تدريسية تؤكد التعليم الحواري القائم على التفكير والإبداع، الذي يسمح لعقول الطلبة بتأمُّل الأمور ورؤية الحقيقة، بما يكفل الابتعاد عن الأفكار المتطرفة.

- الدعوة إلى إعادة بناء المناهج في المؤسسات التربوية، لتضمين ودمج قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان والنهج الديمقراطي.
- الدعوة إلى عقد دورات وبرامج تأهيلية للمعلمين حول قيم التسامح والحوار، لتكون أساس العلاقات داخل المؤسسات التربوية.
- تنمية الوعي برسالة المعلم وتعزيز مكانته في المجتمع.
- الدعوة إلى احترام حقوق الفئات المستضعفة «الطفل والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة».
- دعوة الدول إلى ضمان العدل وتكافؤ الفرص وعدم التحيز والتمييز في التشريعات والإجراءات، والمصادقة على الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.

(٣)

التّمكين القانوني للشباب

في مواجهة التطرّف والإرهاب
بين المفهوم النظري والتطبيق العملي

المحامي د. ليث كمال نصراوين*

تعريف التمكين القانوني

تتمثَّل نقطة الانطلاق في تعريف التمكين القانوني في أن التمكين القانوني لم يكن وليد اللحظة؛ إذ تطوّر هذا المفهوم على مدى عقود طويلة وتحت مسميات مختلفة لفئات متعددة من أفراد المجتمع، مثل الخدمات القانونية للفقراء، وقانون المصلحة العامة. وغالباً ما كانت منظمات المجتمع المدني هي المحرك الرئيسي لمثل هذه المبادرات بمساعدة دولية قليلة أو معدومة. وكنتيجة طبيعة لهذا التطوّر في مفهوم التمكين القانوني، فقد تأخر ظهور تعريف متفق عليه لهذا المصطلح حتى عام ٢٠٠١، عندما عُرِّف في تقرير دولي لمؤسسة آسيا بأنه: «استخدام القانون لزيادة السيطرة التي يمارسها المحرومون على حياتهم». وفي عام ٢٠٠٥، قدمت لجنة التمكين القانوني للفقراء تعريفاً للتمكين القانوني بأنه: «عملية تغيير منهجية يصبح من خلالها الفقراء والمستبعدون قادرين على استخدام القانون والنظام القانوني، والخدمات القانونية لحماية وتعزيز حقوقهم ومصالحهم كمواطنين وكجهات فاعلة اقتصاديًا».

---

* أستاذ مشارك في القانون الدستوري وحقوق الإنسان في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية، وحاصل على جائزة الدولة التقديرية في مجال القانون الدستوري لعام ٢٠١٤؛ عضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

أما البنك الآسيوي للتنمية، فقد عرَّف التمكين القانوني بالاعتماد على طبقات ثلاث، تعنى الطبقة الأولى بالوعي بالحقوق والحريات أساساً للتمكين، والطبقة الثانية بفهم الأفراد والمؤسسات للاستراتيجيات العامة حول كيفية استخدام الهيئات الرسمية وغير الرسمية لآليات تسوية المنازعات والوكالات التنفيذية التي يمكن أن تحمي حقوقهم، والطبقة الثالثة تعنى بتحقيق الثقة والقدرة على تأكيد هذه الحقوق والحريات للأفراد.

مما سبق يمكن تعريف التمكين القانوني بأنه: جعل حماية القانون في متناول جميع فئات المجتمع العادية؛ بمعنى إيجاد إطار قانوني وسياسي موثوق وفعّال يُعالج على وجه التحديد الفئات الفقيرة والمهمّشة، بحيث يتيح هذا الإطار لهم حماية حقوقهم والدفاع عنها، وإخضاع أصحاب السلطة السياسية والإدارية والقطاع الخاص للمساءلة القانونية، بحيث يترتب على التمكين القانوني للفئات الضعيفة والمهمشة الآتي:

١- حماية حقوقهم وحرياتهم الدستورية والدفاع عنها.

٢- توفير الخدمات الأساسية لهم بعدالة ومساواة.

٣- تمكينهم من الدفاع عن حقوقهم والمطالبة بها، والمشاركة في القضاء على الآفات المجتمعية من فساد ومحسوبية، وتأكيد مسؤولية مؤسسات الدولة في حماية هذه الفئات المستضعفة في المجتمع.

فماذا عن ماهية الفئات المهمّشة في المجتمع، التي يطالها تعريف التمكين القانوني. إن هذه الفئات واسعة تمتدّ لتشمل الشباب في المقدّمة، والنساء، والأطفال، والفقراء والمحتاجين في المجتمع. فقد أقرّ النظام الدولي لكل فئة من هذه الفئات إطاراً خاصاً بالتمكين القانوني، وما يهمنا من هذه الفئات الشبابُ، وهو ما يقودنا إلى الحديث عن التمكين القانوني للشباب.

يمكن تعريف التمكين القانوني للشباب بأنه التحكُّم في شروط الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والثقافية الخاصة بهم، والتي من شأنها أن تُساهم في مضاعفة قدراتهم على تحقيق ذواتهم وبنائهم لمجتمعهم ودولتهم.

كما يعرَّف التمكين القانوني للشباب بأنه تلك العملية التوعوية للشباب بحقوقهم وواجباتهم التي تقرّرها لها القوانين والأنظمة المحلية والدولية، وذلك بهدف تعزيز مواقفهم من مجتمعاتهم المحلية، وتنمية الشعور الداخلي لديهم بالمِلْكية والقيادة والقدرة على إتيان الأعمال القانونية والاجتماعية التي تدفع عجلة التنمية والتطور في المجتمع.

أهمية التمكين القانوني للشباب

تكمن أهمية التمكين القانوني للشباب من الواقع الحالي الذي يعيشه الشباب العربي في معظم مجتمعات الدول العربية، التي تمتاز بغياب التعدّدية والديمقراطية، وغياب العدالة الاجتماعية، وانتشار الفساد والبطالة، والتبعية الاقتصادية في مجتمع أبوي. كما تبرز أهمية التمكين القانوني للشباب وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم من سيطرة التقليد والمحافظة في الخطاب والحياة الاجتماعية في الدول العربية، وهو ما يؤول إلى تهميش فئات مجتمعية من العمل والبناء ومن ضمنهم فئة الشباب.

وتنبع أهمية التمكين القانوني للشباب أيضاً من طبيعة أنظمة الحكم في العديد من الدول العربية، قبل الربيع العربي وبعده. فهي أنظمة تمتاز بسيطرة الحزب الواحد أو الفرد الواحد على الحياة السياسية العربية، ومن ثمَّ التسلُّط وانعدام الحقوق والحريات، وضعف المشاركة السياسية للشباب وتغييبهم، رغبة في تجنُّب التغيير والتطوير، والخوف الذي تبثه الأنظمة السياسية الحاكمة وأجهزتها الأمنية في نفوس فئات المجتمع بعدم أحقية المطالبة بالحقوق والحريات الأساسية.

وللتمكين القانوني للشباب أهمية قصوى، تتمثَّل في تخطّي سياسة التهميش والتغييب التي تتبعها بعض الأنظمة العربية تجاه جيل الشباب، والآثار الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على هذه السياسة من ارتفاع نسبة البطالة وهجرة الأيادي العاملة من الشباب العربي للخارج، وعزوف الشباب عن العمل السياسي وخدمة الدولة، وضعف الانتماء الحقيقي للشباب، وارتفاع نسبة الجرائم، وتزايد خطر الجماعات التكفيرية

الإرهابية في ملاحقة الشباب، واستغلال حالة العزلة التي يعانون منها في تغيير ثقافتهم ومفاهيمهم الدينية والقوميةعلى نحو يدفعهم إلى الانضمام إلى صفوف هذه العصابات الإرهابية، والقيام بأعمال إرهابية تخالف جميع العقائد والمذاهب الدينية والإنسانية. فالتمكين القانوني للشباب من شأنه تجنُّب الأخطار المتزايدة التي تحدق بالإنسانية جمعاء وشعوب العالم بأسره، والمتمثلة في تزايد خطر التطرّف والإرهاب الأعمى الذي تتبرأ منه جميع الشرائع السماوية والمذاهب الفكرية الإنسانية. فالشباب العربي هم محور اهتمام الجماعات المتطرّفة التي تسعى إلى اختطافهم والنيل منهم تحت غطاءات واهية لا تمت للعقل والدين بصلة. من هنا، فإن مواجهة هذه الحملة الإرهابية المتطرفة في العالم العربي تكون من خلال تسليح الشباب بالعلم والتمكين القانوني.

على الرغم من جميع السياسات الحكومية من تهميش وإقصاء، فقد أثبت الشباب العربي على مدار السنوات القليلة الماضية أنه جيل قادر على صنع التغيير والمطالبة به. فقد شكل الشباب الثائر بحناجرهم الصارخة وبافطاتهم التي حملوها، وأصواتهم المكبِّرة في الميادين والشوارع العربية أنه جيل قادر على المطالبة بحقوقه وحريّاته الأساسية، على الرغم من الغياب النسبي لدى فئة كبيرة منهم لمفهوم الحقوق والحريات الدستورية. فقد سارع الشباب العربي في معظم الدول العربية إلى الوقوف في وجه أنظمة الحكم المستبدّة مطالباً بالتغيير، فكان الربيع العربي الذي استتبعه سقوط أنظمة حكم وتغيير دساتير دول. فقد تجاوزت مطالب الشباب إسقاط نظام ما أو حكم قائد فرد إلى المطالبة بتغيير البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع العربي من جذوره.

وفي ظل استجابة العديد من الأنظمة العربية لمطالب الشباب العربي بالثورة والإصلاح، فإن أهمية التمكين القانوني للشباب تزداد أهمية، على اعتبار أن ثورة الشباب وإن تمّت دون تمكين قانوني كامل، فإن دورهم في مرحلة ما بعد الربيع العربي لا يقلّ أهمية عما قاموا به في أثنائه. فهم بأمسّ الحاجة إلى تعزيز التمكين القانوني لهم في هذه الفترة الزمنية الحرجة من مسيرة عالمنا العربي، الذي يشهد تحوّلات

سياسية وديمقراطية جذرية، على الشباب العربي أن يعي ماهيتها ومضمونها، ويتعرَّف على مفهوم حقوقه وحرياته الأساسية لكي يطالب بترسيخها في صلب الدساتير الجديدة التي تُصاغ، وفي مرحلة إعادة البناء والتعمير المؤسسي في الدول العربية التي اجتاحتها رياح الربيع العربي.

إن الطاقة الشبابية الحيّة التي تفجَّرت، والتي من خلالها كَسَرَ الشباب العربي حاجز الخوف والصمت مطالبين بحرية وعدالة اجتماعية، لا بد أن تأتي بثِمارها ضمن إطار زمني متوسّط أو طويل، لكي تظهر نتائج ومخرجات الربيع العربي. وخلال هذه الفترة الانتقالية التي تعطى لإدارات الهيئات العربية الجديدة في ترجمة تطلُّعات الشباب العربي، يجب على الشباب العربي أن يتابع مجرياتها متابعة حثيثة، وأن يحاسب تلك الإدارات على أي تقصير أو تغيير في دعائم الربيع العربي ومخرجاته.

خصائص التمكين القانوني للشباب

ينطوي التمكين القانوني للشباب على العديد من الخصائص الخاصة به التي يشترك فيها مع التمكين القانوني للفئات الأخرى في المجتمع. ويمكن تحديد الخصائص القانونية للتمكين القانوني للشباب بالآتي:

١- ينطوي التمكين القانوني للشباب على استخدام القانون والأدوات القانونية. وفي هذا المجال يجب تعريف القانون على نطاق واسع، ليشمل ليس فقط التشريع والأحكام القضائية، بل يجب أن يضم التعريف سائر القواعد القانونية المكتوبة منها وغير المكتوبة، كالعرف، وذلك بسبب تعدُّد القضايا والمسائل ذات الصلة بالشباب كالتعليم والصحة والعمل والاستثمار والبطالة.، ناهيك عن أن الشباب في المناطق الريفية قد تحكمهم العادات والأعراف غير المكتوبة كمجموعة من القواعد التي تنظم عملهم، والتي ينبغي أن تُعدّ جزءاً من الثقافة القانونية التي يجب تعريف الشباب بها.

٢- أن يوجّه التمكين القانوني للشباب نحو احتياجات وأولويات هذه الفئة من أفراد المجتمع، فهو لا يقتصر فقط على ما هو لمصلحة فئة معينة من الشباب أو مصالح فردية خاصة بفئة صغيرة منهم، بل يمتد ليشمل تلبية احتياجات أكبر شريحة ممكنة من الشباب.

٣- لدى التمكين القانوني توجُّه شعبي، فهو يهدف إلى تشجيع النشاط وتعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات، وذلك من خلال العمل المشترك مع الشباب أنفسهم كشركاء، فالتمكين القانوني لا يقوم على أساس «ستقوم جهة معينة بحلّ هذه المشكلة» بل إن أساسه «سوف نعمل معكم من أجل حلّ هذه المشكلة، وسنعطيكم الوسائل والأدوات التي تمكِّنكم من مواجهة مثل هذه المشكلات على نحو أفضل في المستقبل» ، فهو يتمحور حول بناء القدرات بقدر ما يتمحور حول حلّ المشكلة.

٤- أن التمكين القانوني عملية واسعة وشاملة لها اختصاصات ومجالات متعدّدة، فنطاق التمكين القانوني للشباب واسع يمتدّ ليشمل محاولة التصدّي لجميع المشكلات والهموم التي تعاني منها فئة الشباب في المجتمع، من بطالة وتوفير فرص العمل، وتعزيز المشاركة السياسية، والانفتاح والحوار معهم في مشاكلهم وقضاياهم الخاصة بهم. فالتمكين القانوني وإن كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتوعية الشباب بحقوقهم وحرياتهم الدستورية، وتعزيز فهمهم القانوني لهذه الحقوق والحريات، إلا أن الأثر الأوسع له يمتدّ ليشمل مجالات أخرى مختلفة ذات صلة بالعيش بسلام، وتوفير فرص العمل والتطور لهم.

٥- يتطلَّب التمكين القانوني للشباب تدخُّل عدد من الجهات الفاعلة في الدولة إلى جانب الشباب أنفسهم، على مستوى القطاعين العام والخاص، بمن في ذلك المحامون، والقضاة، والأطباء، والمعلمون، والنشطاء السياسيّون، ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والفعاليات الشعبية.

أركان التمكين القانوني للشباب

من خلال استعراض عناصر التمكين القانوني للفئات المجتمعية الأخرى من فقراء ونساء، يمكن التوصل إلى مجموعة من الأركان التي تشكل التمكين القانوني للشباب، تتمثل في ما يأتي:

١- الوصول إلى العدالة

يُعرِّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوصول إلى العدالة بأنه:«قدرة الناس على السعي والحصول على الحلول ذات الصلة بالعدالة من خلال المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.». وهذا ما يجعل الوصول إلى العدالة من الناحية العملية مُعلَّقاً على وجود نصوص قانونية يُشتَرَط فيها أن تكون عادلة ومُنصفة، ومُتاحة للجميع على قدم المساواة، ومُصاغة بلغة قانونية سليمة وواضحة لا تقبل التأويل أو التفسير، وأن تكون مُحاطة بضمانات حُسن تنفيذها.

والوصول إلى العدالة هو الدعامة الرئيسية للتمكين القانوني، ذلك أنه يُعدُّ من وجهة نظر القانون الدولي أكثر من مجرد حقّ أساسي، بل هو جسر لدعم ومساندة حقوق وحريات أخرى مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً. وفي هذا السياق، فإن الوصول إلى العدالة لا يعني مجرد تعديل القوانين وتغييرها بشكل دائم ومستمرّ، فالوصول إلى العدالة يتطلَّب أن يتعدى إصلاح القوانين ضمان حصول جميع فئات المجتمع على الحقّ في محاكمة عادلة، وتوفير حماية قانونية لهم من أي محاولة اعتداء على حقوقهم المقرّرة بموجب القانون، وتقرير آلية واضحة وشفّافة للفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد بعضهم بعضاً، وبينهم وبين الأجهزة والمؤسسات الرسمية في الدولة.

٢- نشر الوعي بالحقوق والحريات والقدرة على ممارستها

يقوم التمكين القانوني بشكل أساسي على تكوين معرفة متكاملة بين فئات الشباب بحقوقهم وحرياتهم الأساسية التي تضمنها لهم القوانين والتشريعات الداخلية وفي مقدمتها الدستور، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تُبرمها الدول وتنضمُّ إليها، ذلك أن غياب الوعي بهذه الحقوق يُعدّ سبباً رئيسياً لحدوث الانتهاكات والاعتداءات عليها.

ولغايات نشر الوعي بالحقوق والحريات يجب تفعيل مفهوم التدريب بين صفوف الشباب على ما يقرّره لهم القانون الوطني والداخلي من حقوق وحريات، كما يجب إعمال سياسة التوعية بهذه الحقوق عبر وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والمسموعة، مع التأكيد على دور مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية الرسمية والخاصة والجامعات والأندية والنقابات المهنية، بضرورة العمل سويًّة لرفع مستوى الثقافة القانونية لدى فئة الشباب، وتعريفهم بحقوقهم وكيفية ممارستها وفق أحكام القانون.

٣- تقديم المشورة والمساعدة في ممارسة الحقوق والحريات

يرتبط التعريف بالحقوق والحريات والقدرة على ممارستها بضرورة تقديم المشورة والمساعدة في جميع الأمور والمسائل التي تتعلق بممارسة فئة الشباب لهذه الحقوق والحريات.. وتتعدَّد مظاهر تقديم المشورة والمساعدة لتشمل مكاتب ومؤسسات العون القانوني والمساعدة القانونية، والعيادات القانونية المتنقلة، والخطوط الهاتفية الساخنة على مدار الساعة، ومكاتب الاستشارات والخدمات الفنية المتنقلة.

كما يُعدّ من قبيل المشورة والمساعدة في ممارسة الحقوق والحريات قيامُ الجهات الرسمية ذات الصلة بتكريس الحقوق والفصل فيها من مشرِّعين وقُضاة، بالتواصل والمساهمة في عملية التكوين القانوني، وعقد دورات تدريبية حول طبيعة حقوقهم وحرياتهم بالنسبة للمشرّعين، وآلية الفصل في أي نزاعات قد تثور حول تطبيقها والتمسك فيها بالنسبة للقضاة، مع ضرورة تعزيز مبادئ المحاكمة العادلة وتبسيط إجراءات التقاضي، والتأكيد بأن المحاكم مفتوحة للجميع.

٤- تعزيز مبدأ المساءلة القانونية

مشاركة فئة الشباب في التمكين القانوني، وتعزيز دورهم التنموي من خلال دفعهم إلى المشاركة السياسية، وتعديل التشريعات والقوانين الناظمة لهذه المشاركة، ويجب أن يصاحب ذلك تعزيز في مفهوم المساءلة القانونية، وتكريس سياسة العقاب

إلى جانب الثواب لكل من يخالف القوانين والتشريعات النافذة. فالعقاب كأسلوب رادع لتطبيق القانون يُساهِم في تعزيز فكرة سيادة القانون ودولة المشروعية، ويوفِّر ضمانات قانونية لفئة الشباب للمطالبة بحقوقهم، ورفع أي اعتداء قد يقع عليها. كما يساهم مبدأ المساءلة القانونية في إيجاد وسائل إنصاف وحل للنزاعات تضمن لكل فرد حقّه في مواجهة أي فرد آخر أو حتى الدولة بمؤسساتها وهيئاتها المتعددة، فيتم السيطرة على أي مظاهر عنف مجتمعي سببه الرئيسي استيفاء الحق بالذات دون الاستناد إلى أحكام القانون.

٥- توفير فرص إنتاج وتحسين ظروف العمل

من المشكلات الكبرى التي يعاني منها الشباب العربي البطالة وعدم توافر فرص عمل وإنتاج بشكل مُنصِف، إضافة إلى غياب العدالة في الأجور والرواتب وظروف العمل. كما يعاني الشباب العربي من غياب الاهتمام الرسمي من جانب الدولة بهذه المعضلات، وعدم جديتها أحياناً في التعاطي معها ومحاولة حلّها؛ إذ دائماً ما تذهب وعود المسؤولين في مواجهة حلّ هذه المشكلات أدراج الرياح، وتبقى الخطط والبرامج الحكومية حبيسة الأدراج ومكاتب المسؤولين.

كما يعاني الشباب العربي في مجال الأعمال التجارية وحقوق العمل من قيود حكومية بيروقراطية في التشغيل والاستثمار، خصوصاً لدى فئة الشباب محدودي الدخل، الذين لا تتوافر لديهم فرص استثمارية ومشاريع إنتاجية بضمانة رسمية تضمن لهم تحسين وضعهم المادي. فقوانين التجارة والعمل في معظم الدول العربية معقَّدة لا توفر حماية كبرى للشباب العامل، والمركز القانوني لرب العمل في قانون العمل أعلى منه بالنسبة للعامل على نحو يتسبَّب في استغلال رؤوس الأموال لصغار الموظفين لديهم، ناهيك عن التمييز الحاصل على أساس الجنس، وغياب الظروف الاجتماعية الملائمة لعمل المرأة، وظاهرة عمالة الأطفال.

وعلى صعيد القوانين الاجتماعية من ضمان اجتماعي وتعويضات عدم العمل، فإن الشباب العربي يعاني من عدم قدرة معظم الحكومات العربية على توفير تأمينات لهم في حالة عدم العمل أو إصابات العمل الجسدية، وعدم كفاءة نظام التأمين الصحي في التخفيف من الأعباء المالية التي تقع على الشباب العربي.

من هنا يتطلَّب التمكين القانوني للشباب في مجال الأعمال التجارية وحقوق العمل وضع إطار قانوني تمكيني، من خلال إصدار القوانين والإجراءات الإدارية التي تشجع الأعمال الحرة وتحمي الاستثمار، وتشجِّع إضفاء الصفة الرسمية على المعاملات التجارية، وتزيل الحواجز التي تحدّ من الفرص الاستثمارية. كما يجب التقليل من الجهات والهيئات التنظيمية ذات الصلة بالأعمال التجارية، ووضع نظم قانونية صارمة لمحاربة الفساد والبيروقراطية الإدارية، وتخفيض الضرائب على صغار التجار من الشباب، وتقديم الإعانات والمساعدات المالية لهم من قروض صغيرة وتمويل حكومي.

٦- الحق في الحصول على المعلومة

علاقة الوصول إلى المعلومة بالتمكين القانوني للشباب علاقة ثابتة وطردية، ذلك أنه كلما ازداد تدفّق المعلومات الحكومية وضمانات الحصول عليها بشأن قضايا أساسية ومفصلية تهم فئة الشباب، تمكَّن القائمون على عملية التمكين القانوني من ممارستها بكفاءة واقتدار. فالحرية الصحفية وحرية الوصول إلى المعلومة ومناقشتها في اجتماعات عامة، والتعبير عنها، تُعدّ عوامل وركائز أساسية لإنجاح التمكين القانوني للشباب، ومن ثمَّ يجب تعديل القوانين ذات الصلة، لرفع القيود والضوابط غير المبررة على حرية انسياب المعلومات بالنسبة لفئة الشباب العربي، لدعم قدرتهم على التمكين القانوني.

النظريات الفلسفية حول أساس التمكين القانوني للشباب وآلية التعامل معه.

يُعدُّ التمكين القانوني السليم مكوناً بنائياً في عملية الحكم الرشيد، أو مُنْتَجاً مُصاحِباً لها، وفي كلتا الحالتين يصبح لدينا عدة مؤشرات أساسية لقياس «نوعيّة»

الحكم، أهمها درجة كبيرة من احترام سيادة القانون، والشفافية في صنع القرار وآليات المحاسبة، وتشجيع المشاركة في الحياة العامة. والحكمة الأخلاقية التي تفرض اعتبار مشاركة الشباب هدفاً رئيسياً في استراتيجيات وسياسات الإصلاح؛ تستند إلى مبدأ مفاده أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛ أي إن تمكين الشباب العربي يتطلَّب إعادة النظر فى التشريعات والسياسات والممارسات من منظور الجيل، طالما اعتبرنا تمكين الشباب هدفاً ووسيلة للإصلاح والتنمية.

وحول آليّة تمكين الشباب قانونياً، فقد ظهرت عدّة مدارس فكرية مختلفة لكل منها أفكارها ومبادؤها الخاصة بها في مجال التمكين القانوني للشباب، ومن هذه المدارس الفكرية:

أولاً: المدرسة المثاليّة

يعتبر أنصار هذه المدرسة أن مشكلات الشباب هي ذاتها مشكلات المجتمع، ومن ثمّ فإنَّ تمكين الشباب يأتي فى إطار تمكين المجتمع وجزءاً لا يتجزأ منه. ولدى أنصار هذه المدرسة رأي خاص بهم حول أسباب انخفاض مستوى مشاركة الشباب في الحياة السياسية، يتمثَّل في تأخُّر تطوّر المؤسسات السياسية وعدم قوتها، وغياب مبدأ سيادة القانون؛ أي تدني مستوى الحاكمية الرشيدة، وضعف عملية صنع السياسة واتخاذ القرار. وبحسب هذه النظرة، فإنَّ قدرة الشباب العربي لم تكتشف جيداً، وأن الشباب قادر على الانطلاق وريادة النهضة إذا ما تغيرت البيئة الحاكمة لسلوكه وتفعيل قدراته؛ أي المناخ المحيط بالشباب، وإذا ما تم إصلاح مؤسسات الحكم لتكون جيدة من خلال احترام سيادة القانون ومبادئ العدالة والشفافية.

ثانياً: المدرسة النفعيّة

يرى أنصار هذه المدرسة أن مشكلات الشباب تختلف عن مشكلات المجتمع، وأنها لا ترتبط مباشرة بمستوى الحكم الرشيد، وإنما ترتبط مباشرة بضعف وتدني

مستوى وجودة الخدمات الموجهة للشباب، كالأنشطة الترفيهية والرياضية والاجتماعية. فأنصار هذه المدرسة يرون أن أولوية الشباب هي الانضمام إلى سوق العمل، وليس الانضمام إلى الأحزاب السياسية؛ بمعنى أنهم يسعون خلف مصالح نفعيّة خاصة بهم، ولتغيير في ملامح السياسة العامة للدولة في مجالات إدارية واجتماعية أخرى.

ويترتَّب على هذه النظرة النفعيّة لتمكين الشباب أن المرء سيواجه معضلة علمية وسياسية، تضطره إلى المفاضلة في أولويات السياسات العامة بشأن الشباب بين مواجهة البطالة بوصفها مشكلة اقتصادية وإصلاح آليات سوق العمل لكونها مشكلة سياسية وإداريـة. وفي هـذه الحالة سيرضى الشباب بهامش «ضيّق» من الحريات والمشاركة السياسية، بحجّة وجود مشكلة وأزمة اقتصادية كبرى تتمثَّل في عدم توافر الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجاتهم من الخدمات، على أمل أن يتسع نطاق الحقوق والحريات بتحسُّن المستوى الاقتصادي في الدولة.

ثالثاً: المدرسة النخبويّة

يرى أنصار هذه المدرسة أن لدينا ما يكفي من الديمقراطية وحقوق الأفراد، وأن أهمية التمكين القانوني تكمن في تغيير ثقافة الشباب لكي يستوعبوا الزيادة الواسعة في مساحة الديمقراطية والحريات المُعطاة. وقد وصل الأمر لدى بعض أنصار هذه المدرسة إلى القول بأن «الشباب لا يستحق أكثر من هذا...» ، و«أن الشعوب العربية أميّة تعليمياً وسياسياً، وتخضع لتقاليـد قبليّـة وعصبيّـة، ولا تصلح للديمقراطية... وهكذا الشباب في هذه الشعوب...».

وهذه النظرة النخبوية غالباً ما تكون تكنوقراطية أيضاً، لأنها ترادف بين «التمكين والتعيين» ، فتقوم بإعادة تعريف مفهوم تمكين الشباب إلى مؤشرات كميّة - غير دالّة غالباً - على الحالة النوعية، مثل الزعم بأن تعيين بضعة وزراء من الشباب دلالة كافية وقاطعة على تحقيق التمكين السياسي للشباب ككل.

علاقة التمكين القانوني للشباب بالحكم الرشيد

يتنازع مفهوم الحكم الرشيد مدرستان فكريتان مختلفتان: المدرسة الأولى ترى أن المقصود بالحكم الرشيد التعبير عن نوعية نظام الحكم وأسلوب صنع السياسة العامة في الدولة، التي يُعبَّر عنها بمبادئ عامة شائعة خاصة بالديمقراطية، مثل سيادة القانون والتعددية السياسية والاجتماعية والتسامح والتعبير الحرّ، وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم، وحقوق المواطنة. ومن هنا، فإن التمكين القانوني لدى أنصار هذه المدرسة يُعدّ مجرد «صياغة حديثة لمبادئ مستقرّة».

أما المدرسة الثانية في الحكم الرشيد، فتعتبر هذا المفهوم بمثابة عنوان واضح لمنظومة أساليب وخطوات الإصلاح السياسي والاجتماعي ككل، مثل اعتماد آليات المحاسبة في مواجهة السلطات العامة، والمطالبة بتوفير مظاهر الشفافية في مؤسسات صنع القرار، وتقييم نوعية الحكم من زاوية الالتزام بسيادة القانون، وقدرته على تعزيز فرص المشاركة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

فهذه المدرسة ترى أن التمكين القانوني يُعدّ أساساً للانتقال في فكر الإصلاح من التعامل النظري إلى التفكير العملي، وتحديد مؤشرات قابلة للقياس لتقويم حالة الحكم وصنع السياسة، وبخاصة في الدول التي تشهد عمليات إصلاح اقتصادي وسياسي، إضافة إلى وضع مفاهيم كليّة ومؤسسات وأُطر سياسية جديدة تشكل جزءاً من الحكم الرشيد، تتمثَّل بالبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني.

إلا أن علاقة التمكين القانوني للشباب بالحكم الرشيد يجب أن تجمع كلتا المدرستين السابقتين، من حيث القول إن للتمكين القانوني للشباب علاقة قوية بتفعيل المبادئ الدستورية والقانونية الثابتة الراسخة المتفق عليها، التي يقوم عليها نظام الحكم الرشيد في معظم الدول العربية، باعتبارها «إطاراً مؤسسياً يجسِّد قيماً سياسية ثابته وراسخة» ، إضافة إلى إعطاء الفرد «القدرة على الاختيار» ، وبالتالي خلق وتعزيز الميل إلى السعي والمنافسة وتنمية القدرات، دون عرقلة ناتجة عن نقص الحاكمية الرشيدة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

لذا، فإن ملامح الحكم الرشيد بالنسبة للشباب العربي تظهر في الصور الآتية:

١- **سيادة القانون:** من خلال تجريم ومكافحة الواسطة والمحسوبية مثلاً، كونها تقف سدّاً منيعاً بين قدرات الشباب العقلية والعملية وقدرتهم على العمل والإنجاز، وذلك لسبب مادي خارج عن إرادتهم يعبِّر عن تمييز بينهم على أساس عرقي أو طائفي أو اجتماعي. ولسيادة القانون من منظور الشباب العربي اتجاهات مختلفة خاصة بهم عنها بالنسبة للمرأة أو الأطفال أو المعاقين، بحيث يقصد بها احترام معايير العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في التعيين في الوظائف العامة، وفي الترقية وتوزيع عوائد التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تشكيل اتحادات طلابية مُنْتَخبة في الجامعات، وتحسين الخدمات العامة للشباب بما يتناسب مع أعمارهم، وتشجيعهم على العمل وتحسين فرص الاستثمار لهم.

٢- **الشفافية والمحاسبة:** يتسع نطاق هذين المفهومين بالنسبة للشباب العربي ليشمل تطوير مناهج الدراسة ونُظم التعليم، وانفتاح المؤسسات السياسية في الدولة وأجهزة صنع القرار على الشباب المتعلِّم، والسماح لهم بمراقبة جميع البيانات الخاصة بحياتهم وحقوقهم وحرياتهم، وتفعيل محاسبة كل من تسول له نفسه أن يقف حجر عثرة في وجه تقدُّم الشباب وتعلُّمهم وإعاقة تطوّر أعمالهم.

٣- **المشاركة:** لها دلالات خاصة بالنسبة للشباب العربي، تتمثَّل في رفع الحواجز كافة التي تحول دون مشاركتهم في اتخاذ القرارات ذات الصلة بشؤونهم الخاصة، وإتاحة المجال أمامهم للانخراط في الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية، وتعزيز ثقافة التمثيل البرلماني لديهم، والعمل على إعادة الثقة بمؤسسات الدولة بين أوساط الشباب، وكفالة حقهم في تولّي المواقع القيادية وفق معيار الأفضلية والكفاءة.

وفي هذا المجال، يجب إدراك الفارق بين التمكين القانوني من جهة والمشاركة من جهة أخرى، فالتمكين حق للشباب وواجب على الدولة، فبمجرد تعزيز التمكين القانوني للشباب ستختلف ميولهم وأهواؤهم الشخصية، ويحصل التنوّع داخل جيل الشباب بين أشخاص يميلون إلى المشاركة أكثر من غيرهم، وأفراد يرغبون في شغل مواقع حكومية

دون آخرين يفضّلون العمل الفردي الخاص. إلّا أن واجب الدولة يكمن في توفير الخيار للجميع على أساس القدرات أو الإمكانات، وللشباب الخيار وحق المفاضلة.

٤- التدرّجيّة والشمولية في سياسات التمكين: يُقصَد بالتدرجيّة في مجال التمكين القانوني للشباب العربي التعايش مع تفاوت مستويات الأفراد العقلية والبدنية في القدرة على العمل والإنجاز، بحيث تكون الوسائل والآليات المتبعة مراعية للاختلافات بين فئة الشباب، فلا يُحرَم أحد من حقه في التمكين القانوني بسبب تكوينه الجسماني أو العقلي، فتتحقَّق بذلك التدرّجيّة في التمكين القانوني. أما الشمولية في سياسات التمكين القانوني، فيُقصَد بها أن مسؤولية تنفيذه والقيام به تنصرف إلى جميع المؤسسات الحكومية والأهلية العامة والخاصة، مع الإقرار بأن الدولة- بحكم امتلاكها للأدوات والسلطة- يقع عليها عبء الريادة في التمكين للدور الريادي فيها.

اقتراحات لتفعيل التمكين القانوني للشباب العربي

في سبيل تفعيل التمكين القانوني للشباب، يمكن تقديم مجموعة من المقترحات الخاصة ببلورة سياسة حكومية رسمية في مجال التمكين القانوني للشباب العربي في كل دولة على حدة، تنبع من رغبة خالصة في الوفاء باحتياجات الشباب وتطلعاتهم، على أن تتمحور هذه السياسة وتُنفَّذ من خلال العمل مع الشباب وليس فقط من أجلهم. أما محتوى هذه السياسة وأبرز ملامحها فتتمثَّل في ضرورة أن ترسِّخ السياسة الوطنية للشباب العربي الشراكة الفعّالة بين المعنيين كافة، وبخاصة المنظمات الشبابية غير الحكومية وغيرها من المؤسسات، وإيجاد قنوات اتصال دائمة مع الشباب العربي في دولهم المختلفة تسمح لهم بالتعبير عن همومهم ومشكلاتهم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وهذه السياسة الوطنية يجب أن تكون متوافقة مع الخصائص الثقافية لكل مجتمع عربي، وأن تُبدي اهتماماً خاصاً بالفئات المحرومة من الشباب، وأن تتيح لهم فرصة الالتقاء مع أجيال من قدامى الشخصيات السياسية والفكرية في الدولة لإكسابهم الخبرة والمعرفة، ومع نظرائهم في الدول العربية والأجنبية لتحقيق الاطلاع والانفتاح العقلي والذهني على ثقافات الدول الأخرى.

ويرتبط تحقيق السياسة الوطنية للتمكين القانوني للشباب العربي بإعادة النظر في البرامج التعليمية والتدريسية على أساس الجمع بين الدراسات النظرية والدراسات العملية والفنية، بحيث يصل الطالب إلى نهاية المرحلة الثانوية مزوّداً بالخبرات النظرية والحقائق المعرفية اللازمة. كما يجب إعادة النظر في طريقة إعداد العاملين في ميدان تنشئة الشباب من معلّمين وقادة، بحيث تتوافر لديهم القدرة على إظهار سمات الشخصية العربية لدى الأجيال الجديدة، ووضع خطة إعلامية عربية موحَّدة وبرامج واقعية لتوجيه الشباب العربي للتمسُّك بقيمه، وتثقيف الشباب العربي بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وإفساح المجال أمامهم للمشاركة الواسعة في مختلف المؤسسات التمثيلية، لأخذ دورهم في عملية صُنع القرار، وتشجيع الشباب العربي على الانفتاح السليم على الثقافات والحضارات الأخرى، وتوجيههم لممارسة النقد العلمي الموضوعي وتشجيع الحوار بين الشباب العربي، لأن ذلك يشكل ضمانة لعدم الانحراف عن القيم العربية السليمة التي نريد لشبابنا العربي التمسك بها.

مرتكزات بحثية

١- «**التمكين القانوني منصّة للمرونة والابتكار والنموّ**»، المنتدى السادس لمنظمة غرب آسيا وشمال إفريقيا (وانا)، ١١-١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، ص ١٠.

2- https: //www.opensocietyfoundations.org/why-legal-empowerment.

٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «**البرمجة من أجل العدالة: الوصول للجميع، دليل للممارسين في مجال النهج القائم على حقوق الإنسان للوصول إلى العدالة**»، بانكوك، ٢٠٠٥، ص ٥.

٤- **حماية الوصول إلى العدالة بموجب المادة (١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، والمادتان ٨ و١٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨.**

٥- للمزيد حول هذا الموضوع انظر ورقة نقاشية لعلي الصاوي بعنوان: «**الشباب والحكم الجيد والحريات**»، مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية الثالثة، الرباط - المغرب بتاريخ ٦-٢٠٠٥/٧/٨،، برعاية: UNDP-UNDESA.

٦- ورقة نقاشية لعلي الصاوي بعنوان «**الشباب والحكم الجيد والحريات**» ، مرجع سابق.

البيان الختامي والتوصيات

برعاية كريمة ومشاركة من صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظم، رئيس منتدى الفكر العربي، عقدَ المنتدى بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي/الكويت، مؤتمره الشبابي السادس تحت عنوان: «الاقتصادُ العربيّ وتمكين الشباب للمستقبل» ، وذلك في عمّان/الأردن خلال الفترة ١-٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،بمشاركة واسعة من شخصيات فكرية واقتصادية وريادية وأكاديمية وقيادات شبابية من الدول العربية، وبدعم من جامعة البترا، والمجلس الأعلى للشباب، وجائزة الحسن للشباب، وغرفة تجارة عمّان، وجامعة فيلادلفيا، ومؤسسة سامح مول في الأردن.

ناقش المؤتمر في جلستين رئيسيتين محوريّ: «الشباب والواقع الاقتصادي العربي»، و«تمكين الشباب للمستقبل: آفاق وتحديات»، وعُقدت ثلاث ورش عمل متخصصة لموضوعات مُختارة، تناولت «الثقافة والتنمية والمجتمع»، و«دور المؤسسات التربوية في تعزيز ثقافة التسامح ونبذ العنف» ، و«التمكين القانوني للشباب».

وفيما يلي أبرز التوصيات التي قدمها المشاركون:

- الانفتاح على تجارب الآخرين الناجحة في العالم والاستفادة منها، وتأهيل البيئة الحاضنة للتطوير والإبداع عربياً، مع تناول تجارب الآخرين بالتعديل والتحسين، وتأكيد وجود الرغبة السياسية في هذا المجال، إضافة إلى عناصر أساسية من الموارد، وحوكمة رشيدة لإدامة التجربة وتطويرها.
- ركّزت الطروحات على أهمية التعليم في تمكين الشباب اقتصادياً، والحاجة الماسّة إلى تغيير المناهج التعليمية التقليدية، بحيث يكون لها انعكاس على الشباب وعلى المجتمع من جهة زرع فكرة التعليم المستمرّ حتى لمن يحملون الشهادات الكبيرة، والتغلب على عوائق حرية الفكر والإبداع، وكذلك تأكيد أهمية احترام الكرامة الإنسانية للشباب، واحترام التعددية والاختلاف، وتقبل الرأي الآخر، وأيضاً معرفة الآخر والانفتاح عليه وعدم الخوف منه، والمشاركة في المحافل العالمية وإثبات الوجود على الساحة الدولية من أجل بلورة وإيصال رؤيتنا، ومن أجل أن تكون ردود أفعالنا مدروسة وقائمة على لغة التفاوض والحوار البنّاء.

- الاهتمام بالتعليم المهني والتكنولوجي، والحاجة إلى الفنيين، واستثمار التكنولوجيا، من أجل الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، ولا بد من التركيز على دور القطاع الخاص وتفعيله، والعمل على تمكين القطاعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومعالجة مشكلاتها ولا سيما في المعاملات البنكية، وعدم وجود الأداة المناسبة لتصنيف أصحاب المؤسسات في هذه القطاعات، وضرورة أن تعمل الحكومات على إعطاء ضمانات للبنوك في هذا المجال، والذي له أثر كبير في التخفيف من حدّة البطالة، وحصول الشباب على التمويل اللازم لمشروعاتهم وتمكينهم اقتصادياً.
- هناك أهمية لإيجاد روح التنافسية والتعاون في نفس الوقت، وهذه التنافسية الاقتصادية تحتاج إلى تدريب وتعليم خاص، حتى إذا توفّرت الوظيفة للشاب يكون قادراً على القيام بالمهام المطلوبة منه.
- إنشاء صندوق وطني في العالم العربي لدعم العاطلين عن العمل والتخفيف من البطالة، وإشراك الشباب في عملية صنع القرار ولا سيما في القضايا التي تمسّهم.
- ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي حلّ أساسي من حلول مواجهة البطالة في العالم العربي، وينبغي تأكيد عناصرها من حيث القدرة على التفكير بالحلول الإبداعية (التفكير خارج الصندوق)، والعمل بروح الفريق الواحد، وضمن بيئة من الأنشطة غير المنهجية، تؤدي فيها التكنولوجيا دوراً رئيسياً، وأيضاً يؤدي المجتمع المدني دوراً داعماً، والقدرة على تجاوز العوائق واختراق الحواجز.
- تأكيد قيمة التسامح في المجتمع، وتعزيز الحاكمية الرشيدة، وسيادة القانون والشفافية والمحاسبة، والمشاركة في اتخاذ القرارات، والتدرجية والشمولية في التمكين القانوني للشباب، الذي يتطلب أن يشارك فيه الجهات الفاعلة في الدولة إلى جانب الشباب، على مستوى القطاع العام والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني ومنها النقابات والجامعات والأحزاب السياسية والفعاليات الاجتماعية.
- السعي إلى بناء قواعد بيانات خاصة بالشباب وقضاياهم ومتابعة تحديثها باستمرار، وإقامة شبكة تنسيق وتبادل بين مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات المعنية بالشباب في الوطن العربي. والتشبيك بين القطاعات الشبابية ورجال الأعمال.

الملاحق

ملحق (١)

بـرنامج

المؤتمر الشّبابيّ السّادس

«الاقتصاد العربيّ وتمكين الشباب للمستقبل»

(عمّان/الأردن: ١ - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥: فندق الرويال)

اليوم الأول: الثلاثاء ١/١٢/٢٠١٥			
٩:٠٠	- ٩:٣٠	تسجيل المشاركين	
٩:٣٠	- ١١:٠٠	الجلسة الافتتاحيّة	[قاعة عشتار (١و٢) طابق B3]

- السّلام الملكيّ
- آيات من الذكر الحكيم
- كلمة أمين عام المنتدى، معالي د. محمّد أبوحمّور
- كلمة سعادة د. خالد عزب/مكتبة الإسكندرية، مصر
- كلمة رئيس المجلس الأعلى للشباب، عطوفة د. سامي المجالي/الأردنّ
- كلمة المشاركين، أة. أمل عواد المعايطة/الأردنّ
- الكلمة الرئيسية، صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظم
- تكريم الداعمين للمؤتمر

التقديم: معالي الأستاذ جريس سماوي

١١:٠٠	- ١١:٣٠	استراحة	

١١:٣٠ - ١٤:٠٠ الجلسة الأولى: الشباب والواقع الاقتصاديّ العربي

رئيس الجلسة: سعادة د. الصادق الفقيه/السودان [قاعة عشتار (١و٢) طابق B3]

المقـرّرة: أ.د. مها سرحان/فلسطين

المتحدّثة (١): د.ة. هناء الصديق القلال/ليبيا

أستاذة جامعية، وزيرة سابقة للتعليم العالي

«التمكين الاقتصادي للشباب والعوائق التي تحد منه في العالم العربيّ»

المتحدّث (٢): م. خلدون ضياء الدّين/سورية

أستاذ في جامعة زيوريخ للعلوم التطبيقية في سويسرا، ورئيس مَركز اعمال الشرق الأوسط وافريقيا

«متطلبات الاقتصاد العربيّ من تأهيل الشباب الجامعيّ»

المتحدّث (٣): د. أحمد علي عتيقة/ليبيا

الممثل المقيم ورئيس بعثة مؤسسة التمويل الدوليّة – مجموعة البنك الدوليّ في الأردنّ والعراق

«الريادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة: الواقع والتحديات»

١٤:٠٠ ١٦:٠٠ غداء

١٦:٠٠ - ١٨:٠٠ الجلسة الثانية: تمكين الشباب للمستقبل: آفاق وتحديات

رئيس الجلسة، معالي العين د. جواد العناني/الأردن [قاعة عشتار (١و٢) طابق B3]

المقـرّرة، أ.د. افتخار الديعي/اليمن

المتحدّثة (١): د.ة. مي البطران/مصر

مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة TMA للإدارة التعليمية والاستثمار والتنمية

«الإبداع والثقافة وريادة الأعمال»

المتحدّث (٢): أ. د. عبد الوهاب نوروللي/السعودية

أستاذ جامعي في كلية الطب والعلوم الطبية- جامعة الملك عبد العزيز بجدة

«تمكين الشباب في برنامج ريادة الأعمال: آليات ونماذج نجاح من السعودية»

المتحدّث (٣): د. محمّد نعمان جلال/مصر

نائب مدير مركز الدراسات الدوليّة في جامعة البحرين، مستشار لمَركز البحرين للدراسات والبحوث، سفير سابق

«دور الشباب في التغيير – تجارب آسيوية»

المتحدّث (٤): د. فيصل الغرايبة/الأردنّ

مؤلف وكاتب وباحث في القضايا الاجتماعية

«مدى اندماج الشباب العربيّ في مجتمع المعرفة العالميّ»

اليوم الثّاني: الأربعاء ٢/١٢/٢٠١٥

	ورش العمل
٩:٠٠ - ١١:٠٠	• **ورشة عمل (١)، الثقافة والتنمية والمجتمع** [قاعة فيلادلفيا الطابق (٢)] المتحدّث، أ. د. محمّد عبد العزيز ربيع/الأردنّ أستاذ جامعي ومستشار لعدة جامعات المقـرّرة، عُليا باكر/المغرب
	• **ورشة عمل (٢)، المؤسسات التربوية في تعزيز ثقافة التسامح ونبذ العنف** [قاعة فيلادلفيا الطابق (٢)] المتحدّث، د. أمجد شموط/الأردنّ رئيس مَركز الجسر العربيّ للتنمية وحقوق الإنسان المقـــرّر، بندر العنزي/السعودية
	• **ورشة عمل (٣)، التمكين القانونيّ للشباب** [قاعة عشتار (٣) طابق B3] المتحدّث، د. ليث كمال نصراوين/الأردنّ أستاذ مشارك في القانون الدستوريّ وحقوق الإنسان في كلية الحقوق في الجامعة الأردنيّة المقـــرّر، علي عامر حسن/العراق
١١:٠٠ - ١١:٣٠	**الجلسة الختاميّة** [قاعة عشتار (٣) طابق B3] كلمة صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظم كلمة أمين عام المنتدى معالي د. محمّد أبوحمّور

ملحق (٢)

قائمة بأسماء المشاركين في المؤتمر

(ألفبائياً مع حفظ الألقاب)

عمّان ١-٢/١٢/٢٠١٥؛ فندق الرويال

إبراهيم الحويان
إبراهيم الزقرطي
إبراهيم بدران
إبراهيم محمود الدريدي
أحمد أبو مزروع
أحمد الشياب
أحمد الطوره
أحمد خالد هديبة
أحمد علي عتيقة
أحمد عودة الدويريج
أحمد محمّد حجازي
أحمد محمد العيسى
أحمد محمد عواد
أحمد مشتاق
أسامة محمّد حمارشة
استبرق فؤاد
إسراء جمال العموري
إسراء شريم
أسعد عبد الرحمن
إسلام الكخن
إسماعيل الزبري
أسمة جمال حمدان
أسيل خالد أبو سارة
افتخار علي أحمد الدبعي
أفنان عبد العزيز جناحي

آلاء عثمان غازي البكار
آلاء محمد نور الحياري
أليسار توفيق محمّد
ألين عمار ديراوي
آمال اشرف الحداد
أماني المجالي
أماني أمين أبراهيم
أمجد شموط
أمجد هاني دعنا
أمل معايطة
أميرة أبو طالب
أنس إبراهيم الربيحات
أنس القرالة
إياد التميمي
آية الضمور
آية عزام ششتاوي
إيصال الحوامدة
إيناس فياض
إيهاب القيسي
إيهاب سرور
باسل عاصي طاهر عروق
بتول سامي العزة
بديع يوسف العابد
براء إبراهيم بني عامر
براء سهيل موسى شواقفة

براءة فخري غوادرة
بشار أبو سلمى
بشار الزعبي
بشرى البسايطة
بكر الحياري
بلال أنور عبندة
بلقيس سمير عيسى
بندر مرزوق العنزي
بهاء عيد
بيسان القيسي
تاله حمارشة
تقي البحارنة
ثابت الطاهر
ثراء محمّد عاطف أبو خلف
جبر عريقات
جمال اللحام
جميل محمّد نصر
جهاد العمرو
جواد العناني
جودي بطاينة
جويس النمري
حاج سعيد يوسف
حاسم بيرشا
حسام الخوالدة
حسام الدين الرفاعي
حسان ابو الهيجاء
حسن إيهاب جربوع
حسن سميرات
حسن مرتضى المجالي
حصة راشد الجار

حكم محمّد صالح العقباني
حمد جاسر الهيفي
حمدي الطبّاع
حمزة القضاة
حمزة شهابات
حمزة محمّد هلال العقلة
حميد جاسم الجميلي
حنان رافد الطه
حنان نعيمات
حنين صالح
حنين مصطفى
حور أمجد الأمين
حيدر أبو بكر العطاس
خالد الجزازي
خالد أنور خليل
خالد بسام الجعبري
خالد سلامة
خالد عزب
خالد محمّد الرشيدي
خلدون ضياء الدين
خولة عبدالله الشيخ حسن
دانا زياد حلمي قاسم
دانا محمد محيسن
دانة بدير
دانيا المراشدة
دعاء عصام محمّد حسن
دعاء نعمان خليل أبو علي
ديار حميد علي
ديالا نشأت حداد
ديانا جمال البطاطا

ديما أبو رمان
ديما عياصرة
ديمة القضاة
راكان نايف ابو زيد
رامي سالم
رامي ناصر صبح
ربيع منذر عواد
ردينة «محمد نمر» سعد
رزان فؤاد سليمان
رعد فهد روضان
رغد ريحان
رغد عواد أحمد
رغدة بطرس
رمز حيدر علوان
رمزي حداد
رمزي عميش
رنيم أسعد نمر ياسين
رهف الدبس
رولا مرداوي
رؤى أحمد الجعبري
رؤى بسام البطوش
ريم السرخي
ريهام خالد النفري
زعبي الزعبي
زياد جزراوي
زياد رائد أسعد
زياد مريان
زيد أبوجبارة
زيد أحمد شاهين
زين رفاعي

زينب ركيني
زينه أحمد عليوات
سارا صفوان أحمد
سارة حاتم محمد منصور
سارة حسان
سارة حمزة حداده
سارة هلال
ساره يونس
سالم الحسنات
سالي بسام الأخرس
سامر الكسيح
سامر عبد القادر محمّد العياش
سبل الحديدي
سجى جرار
سجى محمّد غازي شريم
سري كامل فايد
سعد الفرارجي
سعد صالح الفايز
سعيد محمد الصقلاوي
سكينة جوده
سلام علي ابو الهيجا
سلطان الدوسري
سليمان الفيتوري حويج
سمر حرب
سمر كلداني
سمية بو عصيدة
سمير الحباشنة
سمير عيسى الناعوري
سناء العودات
سناء صبيح

سند السلامين
سهى فريحات
سيزر هاني قولاجن
سيف عادل المساعدة
شادية خالد المناصير
الصادق الفقيه
صالح الزرقان
صالح خليل أبو أصبع
صالح طيف الشوابكة
صالح منور الفايز
صفوان هارون الطوره
صلاح الدّين دعاك
صهيب حسين أبو عليوة
صهيب عبيدات
ضيف الله محمد الزبون
طارق خزعل المانع
طارق عبد العزيز قشطة
طلال مهند مراد
طه أبا القاسم العبيدي
ظلال محمّد قاسم
عادل المعايطة
عاصم خليفات
عاطف مقابلة
عامر الروابدة
عامر العزاوي
عامر خالد المرعي
عايدة النجار
عائشة عبد الرحيم باوزير
عبادة نقاوة
عبد الجبار زيتون

عبد الحسين شعبان
عبد الرب عبد الصمد محمّد نور
عبد الرحمن الشوابكة
عبد الرحمن الفتياني
عبد الرّحمن المصري
عبد الرّحمن وليد الهيفي
عبد الرحيم باوزير
عبد الله عويدات
عبد المهدي علاوي
عبد الناصر جمال قوقا
عبد الهاني سيف الدين موسى
عبد الوهّاب نورولي
عبدالإله السعدون
عبدالله أمجد أبو زيد
عبدالله حسان الطهراوي
عبدالله عمر الدلكي
عبدالهادي عبدالله العجمي
عبدالوهاب اللوزي
عدلة صالح أمين
عدنان بدران
عدي قطاونة
عروبة أحمد عبيدات
عرين سليم نصيرات
عزّ الدّين عمر موسى
عزت جرادات
علا عبد الرحمن خصاونة
علاء العمايرة
علي أبو داري
علي الدباس
علي المشاط

علي بن هلهول الرويلي
علي سعيد
علي عبدالله عبدالكريم ببان
علي عمر عوينة
عليا باكر
عماد الرفايعه
عماد حسين علي الربعي
عماد عبد الله السعودي
عماد عبدالله
عماد نزار عبندة
عمار الكبيسي
عمار المومني
عمار ضيف الله البشير
عمر أبو رميلة
عمر أشرف الكردي
عمر العبيدي
عمر الهزايمة
عمر عبيدات
عمر عثمان العمراني
عمر عطيات
عمر علي
عمر فوزي عزيز
عمر محمّد الكركي
عندليب أبو قشة
عيسى حيدر مراد
عيسى عساف
غدير الحسبان
غسان أبزاخ
غنى أحمد القانوني
غيداء ابو رمان

فاتن محمّد علي بيسة
فارس حمدان
فاضل علي فهيد
فاطمة الجار
فاطمة خالد عمر
فاطمة نبيل حسين
فالح الطويل
فاهد هاني
فايز خصاونة
فخري رائد أبو ضباع
فداء بريزات
فراس محمّد حامد الوادية
فرح هناندة
فرحان الزعبي
فؤاد الخوالدة
فواز الحسن
فواز شرف
فيصل ابو طعمية
فيصل الشمري
فيصل الغرايبة
قاسم حتو
قتيبة علي محمّد أبو الرياش
قصي الهربوك
قمر الكردي
قيس يوسف الشوابكة
كاثرين خالد أعمر
كارم رياض سعيد
لانا العيسى
لبنى محمّد العموري
لورنس الخوالدة

لولوة بنت أحمد آل خليفة
ليث الميخي
ليث النصراوين
ليلى جيوسي
لين يعيش
لينا أباظة
لينا نصري جودة جحا
ماجد عسيلة
مأمون نور الدّين
ماهر سليمان عربيات
ماهر عصام المملوك
المثنى طلافحه
مجاهد العبادي
مجد ريان
محسن بن فضل العبدلي
محمد الصمادي
محمد أبو هاني
محمّد أحمد يحيى
محمّد الأزرق
محمد الحافظ
محمد الصعوب
محمّد الغراس
محمّد القضاة
محمد الكامل
محمد المغاريز
محمّد توم
محمّد جمال الدّين مظلوم
محمد حسن العسوفي
محمّد خالد أبو جبه
محمّد خالد حسنية

محمّد سمير الصباغ
محمد سمير خلف
محمّد عبد السّلام شكري
محمّد عبد العزيز ربيع
محمد عبد توفيق
محمّد علي الجالودي
محمّد علي محمود جامع
محمّد عوض بن جربوان
محمّد غسان نصار
محمّد فرج دغيم
محمّد فلاح
محمّد فواز الفايز
محمّد كندو
محمد ليث
محمّد مصطفى مؤمن
محمّد نعمان جلال
محمّد نور برهان
محمّد هادي حمادي
محمّد وحيد أحمد الطريفي
محمّد ياسر الخطيب
محمود رواشدة
محمود سعود السرحان
محمود نور
محيي الدين المصري
مدثر عبد الرحيم
مرام محمد الحمزه
مروان معايطة
مشعل سرور السيحان
مصطفى بوطورة
مصطفى كمال الشربجي

مصعب إسماعيل القطيفان
معتز عبد الرزاق الرفايعه
معمر القرارعه
معن الحسيني
معن الكردي
مفيدة زايدي
منال عاني حسن قطيشات
منى الساحلي
منى عمري
منير محمّد العفيشات
مها راكز نوفل
مها سرحان
مهدي بشارات
مهند كفاوين
موسى الحمايدة
موسى العودات
موسى المغربي
موسى المغربي
موسى بريزات
موسى مروان الحمارنة
مؤمن وحيد أجرب
مي ابوكف
مي البَطْران
ميشيل الصايغ
ناصر القحطاني
ناصر المصري
نبيل محمود الشريف

نديم المنسي
نزار محمّد الرشريف
نهى غناجة
نور عابدين
نيكول لودفيك موسى
الهاشمي غازي علي
هاني المسيري
هاني رحاحلة
هدى جواد الجبالي
هديل عادل المناصير
هديل مصطفى أبو شقرة
هشام الخطيب
هناء الصديق القلال
هنادي محمود الفقراء
هند عباس إبراهيم
هيا الأسير
وعد العدوان
وفاء اسبير
وليد النسور
وليد بن زايد الشكيلي
ياسر الكبيسي
ياسر محمّد بيومي
إليانا فرج
يزن خليل محمود
يزن محمّد المطالقة
يسرا أحمد أبو قضامة
يوسف الحسن

ملحق (٣)

من ألبوم المؤتمر الشبابيّ السادس

«الاقتصـــاد العـربيّ وتمكين الشّباب للمستقبل»

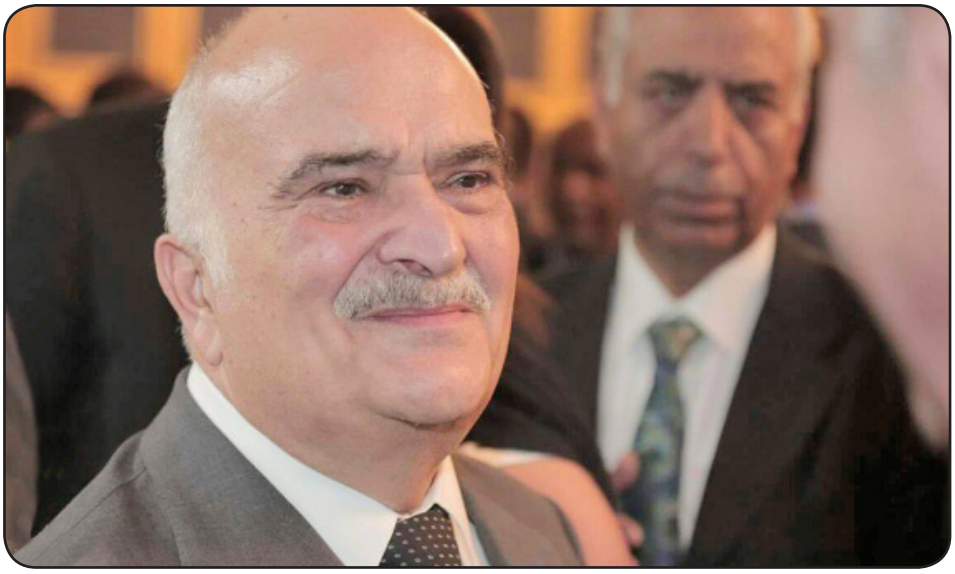

عمّان: ١-٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ، فندق الرويال

منتدى الفكر العربي
برعاية ومشاركة
صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظّم
المؤتمر الشبابي السادس
الاقتصاد العربيّ وتمكين الشّباب للمستقبل

منتدى الفكر العربي
برعاية ومشاركة
صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم
المؤتمر الشبابي السادس
الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل
عمان، ٢٠١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ، فندق الرويال
ROYAL

برعاية ومشاركة
صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم
المؤتمر الشبابي السادس
الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل

ملحق (٤)
مطبوعات المنتدى

أولاً: سلسلة الحوارات العربية العالمية

١ - *Europe and the Arab World* (بالإنجليزية والفرنسية)
تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول، ١٩٨٢

٢ - *America and the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأمريكي الكندي، ١٩٨٣

٣ - *Palestine, Fundamentalism and Liberalism*
تقرير الحوار مع الأحرار الدوليّين، ١٩٨٤

٤ - *Europe and the Security of the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، ١٩٨٥

٥ - **العرب والصين**
مداولات الحوار العربي الصيني حول الحاضر والمستقبل، ١٩٨٦

٦ - **المقاومة المدنية في النضال السياسي**
مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي، ١٩٨٦

٧ - *Arab, Non-Violent Political Struggle in the Middle East*
المحرّرون: رالف كرو، وسعد الدين إبراهيم، وآخرون

٨ - **ديجول والعرب**
مداولات ندوة شارل ديغول في ذكرى ميلاده المئة، ١٩٨٩
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

٩ - **العرب واليابان**
مداولات الحوار العربي الياباني الأول، ١٩٨٩

١٠ - *Arab-German Relations in the Nineties*
مداولات الحوار العربي الألماني، ١٩٩١

١١ - *Arab-Japanese Dialogue II*
مداولات الحوار العربي الياباني الثاني، ١٩٩١

١٢ - *Arab-Japanese Dialogue III*
مداولات الحوار العربي الياباني الثالث، ١٩٩٢

١٣ - *Arab Immigrants and Muslims in Europe*
الحوار العربي الأوروبي الخامس، ١٩٩٣

١٤- *Ethics in Economy: Euro-Arab Perspectives*
أخلاقيات الاقتصاد: بحوث ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٣

١٥- **التنمية، السياسة الخارجية، الديمقراطية:**
ندوة عربية نمساوية، ١٩٩٥

١٦- *(Euro-Arab Seminar 1995, Amman (1995*

١٧- *(Euro-Arab Seminar 1996, Vienna (1996*

١٨- **العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٦

١٩- *The Arab World and Turkey*

٢٠- **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية** بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٧

٢١- *The Role of NGOs in the Development of Civil Society: Europe and the Arab Countries*

٢٢- **الكلفة البشرية للنزاعات**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٨

٢٣- *Human Cost of Conflict*

٢٤- *WTO Trading System: Review and Reform*

٢٥- **التعاون العربي الإيراني: المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٩

٢٦- **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٢

٢٧- **العرب والصين: آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة**
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٦

ثانياً: سلسلة الحوارات العربيّة

١- **تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٤

٢- **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**
تأليف: أ. عبد الله بشارة، ١٩٨٥

٣- **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٤- **العائدون من حقول النفط**
مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، ١٩٨٦

٥- **الأمن الغذائي العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٦- **القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانات الفضاء**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٧- **إمكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية**
تأليف: د. محمد المقوسي، ١٩٨٦

٨- **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**
تأليف: د. علي الدين هلال، ١٩٨٦

٩- **التعلُّم عن بُعد**
مداولات ندوة «**التعلُّم عن بُعد والجامعة المفتوحة**»، ١٩٨٦

١٠- **الأرصدة والمديونية العربية للخارج**
مداولات ندوة «**السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية**»، ١٩٨٧

١١- **العنف والسياسة في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٧

١٢- **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٧ (طبعة ثانية ١٩٩٧)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

١٣- **الإنتلجنسيا العربية**
مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٤- **الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية**
مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٥- **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٦- **النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٧- **آفاق التعاون العربي في التسعينات**
مداولات ندوة، ١٩٩١

١٨- **نحو تأسيس نظام عربي جديد**
مداولات ندوة، ١٩٩٢

١٩- **التنمية البشرية في الوطن العربي**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٣

٢٠- **اتفاقية غزة - أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة**
مداولات ورشة عمل، ١٩٩٣

٢١- **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية**
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٤

٢٢- *Academic Freedom in Arab Universities*

٢٣- **الجامعات الخاصة في الدول العربية**
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٥

٢٤- **الغزو العراقي للكويت: الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة**
مداولات ندوة، ١٩٩٦

٢٥- **مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة**
تأليف: د. علي أومليل، ١٩٩٨

٢٦- **التصوّر العربي للسلام**
مداولات ندوة، ١٩٩٧

٢٧- **تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي**
تحرير: د. عبد الرحمن صبري، ١٩٩٩

٢٨- **النظام العربي. . . إلى أين؟**
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٢٩- **أسواق النفط والمال. . . إلى أين؟**
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣٠- **حل النزاعات العربية بالطرق السلمية**
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣١- **تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٣٢- *Domestic Energy Politcies in the Arab World*

٣٣- **آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية**
مداولات ندوة، ٢٠٠١

٣٤- **الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية**
مداولات ندوة، ٢٠٠٢

٣٥- **الخطاب العربي: المضمون والأسلوب**
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٦- **أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين**
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٧- **الشباب العربي وتحديات المستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٤

٣٨- **الوسطيّة بين التّنظير والتّطبيق**
مداولات ندوة، ٢٠٠٥

٣٩- **الفكر العربيّ في عالم سريع التّغير**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٠- **الشباب العربي في المهجر**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٧

٤١- **دولة السّلطة وسُلطة الدولة**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٢- **المرأة العربيّة: آفاق المستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٨

٤٣- **المواطَنة في الوطن العربيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٤- **نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابيّ العربيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٥- **القدس في الضمير**
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٦- **الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٧- **قضايا المياه: عربيّاً وإقليميّاً**
مداولات ندوة، ٢٠١٠

٤٨- **الشّباب وظاهرة العنف**
مداولات مؤتمر، ٢٠١٠

٤٩- **المستقبل العربيّ في ضوء الحِراك الشبابيّ**
مداولات مؤتمر ، ٢٠١٢

٥٠- الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل
(البرنامج وملخصات الأوراق العلمية)، ٢٠١٥

٥١- الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل
مداولات مؤتمر، ٢٠١٥

٥٢- استشراف أوضاع الوطن العربي عام ٢٠٢٥
مداولات ندوة، ٢٠١٦

ثالثاً: سلسلة المترجمات العالميّة

١- التصحّر
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٢- المجاعة
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٣- ثورة حفاة الأقدام
تأليف: برتراند شنايدر/أمين عام نادي روما السابق، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

٤- أطفال الشوارع
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

رابعاً: سلسلة دراسات الوطن العربي

١- المأزق العربي
تحرير: د. لطفي الخولي، ١٩٨٦

٢- تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨

٣- تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩

٤- الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية
تحرير: د. فهد الفانك، ١٩٨٩

٥- مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٩

٦- كرّاس اتفاقية مجلس التعاون العربي (بالإنجليزية)، ١٩٨٩

٧- مصر والوطن العربي
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٠

٨- العقل السياسي العربي
تأليف: د. محمد عابد الجابري

٩- **التسوية: الشروط، والمضمون، والآثار**
تأليف: د. غسان سلامة، ١٩٩٥

١٠- **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل**
تأليف: د. يوسف صايغ، ١٩٩٦

١١- **تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية**
تأليف: د. فتح الله ولعلو، ١٩٩٦

١٢- **القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك**
تأليف: د. الشاذلي العياري، ١٩٩٦

١٣- **التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والآفاق**
مداولات ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٥

خامساً: سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجيّة

١- **السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي**
تأليف: دة. أماني قنديل، ١٩٨٩

٢- **السياسات التعليمية في المشرق العربي**
تأليف: دة. سعاد خليل إسماعيل، ١٩٨٩

٣- **مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، ١٩٨٩

٤- **الأمية في الوطن العربي**
تأليف: أ. هاشم أبو زيد، ١٩٨٩

٥- **التعليم العالي في الوطن العربي**
تأليف: د. صبحي القاسم، ١٩٩٠

٦- **سياسات التعليم في دول المغرب العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري، ١٩٩٠

٧- **سياسات التعليم في دول الخليج العربية**
تأليف: د. محمد جواد رضا، ١٩٩٠

٨- **التربية العربية منذ ١٩٥٠: إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها**
تأليف: د. ناثر سارة، ١٩٩٠

٩- **احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية**
تأليف: د. أنطوان زحلان، ١٩٩٠

١٠- **كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟**
تأليف: د. ضياء الدين زاهر، ١٩٩٠

١١- **تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين: الكارثة أو الأمل** (التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩١

سادساً: سلسلة اللقاءات الشهريّة

١- **اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٣ (٢٠٠٤)**

٢- **اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٤ (٢٠٠٥)**

٣- **اللقاءات الشهريّة لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٥ (٢٠٠٦)**

٤- **بين الأقلمة والعولمة: آراء واجتهادات وحوارات في عالم مضطرب (٢٠٠٦)**

سابعاً: سلسلة دراسات المنتدى

١- **العمل العربي المشترك: آمال وعقبات ونتائج**
تأليف: د. محيي الدين سليمان المصري، ٢٠٠٤

٢- **المجتمع المدنيّ وتحوّلات الدّيمقراطيّة في الوطن العربيّ**
تأليف: د. الحبيب الجنحاني، ٢٠٠٦

٣- **الحُكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية**
تأليف: أ. د. حميد الجميلي، ٢٠١٢

ثامناً: سلسلة كراسات المنتدى

١- **ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشباب العربي**
الحسن بن طلال، ط١؛ شباط/ فبراير ٢٠٠٥
ط٢؛ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢- **حقائق عن النفط**
كمال القيسي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

٣- **قضايا شبابيّة**
د. محمود قطّام السّرحان، ط١؛ آذار/ مارس، ٢٠٠٦
ط٢؛ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨

٤- **التوثيق ما بين الموروث التّاريخيّ والواقع المعاصر**
د. سعد أبو ديّة، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٦

٥- **شَـذرات شبابيّة**

أ. د. هُمام غَصِيب، ١ تمّوز/ يوليو ٢٠٠٨

٦- **حول المواطنـة في الوطن العربيّ**

الحسن بن طلال، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨

٧- **القدس في الضمير**

الحسن بن طلال، ط١؛ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩

ط٢؛ ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩

٨- **سُبل النهوض بالبَحث العلميّ في الوطن العربيّ**

أ. د. هُمام غَصِيب، ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٩

تاسعاً: سلسلة كتاب المنتدى

١- **الوسطيّة: أبعادٌ في التراث والمعاصرة**

إشراف وتقديم: الأمير الحسن بن طلال، ٢٠٠٦

٢- **الجدار الأخير: نظرات في الثقافة العربية**

تأليف: أ. د. صلاح جرّار، ٢٠٠٦

٣- **مرايا في الفكر المعاصر: حوارات مع نخبة من المفكرين العرب**

يوسف عبداللّه محمود، ٢٠٠٧

٤- **اللغة العربيّة والإعلام وكُتّاب النصّ**

مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٥- **إدوارد سعيد: المثقّف الكونيّ**

مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٦- **الثقافة وأزمة الهُويّة العربيّة**

أ. د. محمد عبد العزيز ربيع، ٢٠١٠

٧- **الحَداثة والحُرّيّة**

أ. د. الحبيب الجنحاني، ٢٠١٠

٨- **قضايا في الفكر والتفكير عند العرب**

أ. حسن سعيد الكرمي، ٢٠١٢

عاشراً: سلسلة كتاب النهضة

١- **الحركة العربية (سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤)**
سليمان الموسى، ٢٠١٣

٢- **مذكرات حسن سعيد الكرمي (١٩٠٥-٢٠٠٧) في الحياة والثقافة العربية، ٢٠١٥**

حادي عشر: سلسلة «القدس في الضمير»

١- **الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس، ٢٠١٤**

الأبعاد القانونية والإنسانيّة ومستقبل القدس

٢- **الأوقاف الإسلاميّة والمسيحية في القدس، ٢٠١٤**
الأبعاد التاريخيّة، مصادر التوثيق والتراث المقدسيّ المهدّد

ثاني عشر: إصدارات خاصة

١- **في الفكر العربيّ النّهضويّ**
الأمير الحسن بن طلال ولفيف من أعضاء المنتدى، ٢٠٠٦

٢- **استلهام ابن خلدون والفكر الاجتهادي**
أبو يعرب المرزوقي، ٢٠٠٧

٣- **شبابيّات، ٢٠٠٨**

٤- **استراتيجيّة عمل للسنوات الخمس المقبلة (٢٠١٠-٢٠١٥)**

٥- **أزمة الفكر والهُويّة العربيّة وعلاقتها بالقصور التنمويّ**
أ. د. جورج قُرم

٦- **المؤتمرات الشبابيّة: خلاصات وتقارير (٢٠٠٤-٢٠١٠)، ٢٠١٢**

٧- **مقالات مختارة/ منجاة الأمة: رؤى لاسشراف المستقبل العربي، ٢٠١٢**
الحسن بن طلال

٨- **الفكر العربي وسيرورة النهضة، ٢٠١٣**
الحسن بن طلال

٩- **الميثاق الاجتماعي العربي، ٢٠١٣**

١٠- **اللقاءات الحوارية حول الأوراق النقاشيّة الملكيّة، ٢٠١٥**
تقديم: الحسن بن طلال

١١- الميثاق الاقتصادي العربي، ٢٠١٥

١٢- Arab Economic Charter, 2015

١٣- الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في الأردن
أ.د. أمين المشاقبة، وأ. هشام الخلايلة، ٢٠١٦ (دعم طباعة)

١٤- أنشطة منتدى الفكر العربي خلال العامين (٢٠١٥-٢٠١٦)، ٢٠١٧

ثالث عشر: الكشافات/نشرة ومجلة *المنتدى*

١- الكشاف التراكمي للأعداد ١- ١٧١ (١٩٨٥-١٩٩٩) لنشرة *المنتدى*
إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٢- *Al Muntada: Cumulative Index (Issues 1-30) Compiled by Amal M. Zash*

٣- الكشاف السنوي للأعداد (١٧٢-١٨٣) لعام ٢٠٠٠
إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٤- *AL Muntada: Annual Index (31-34)*
إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٥- الكشاف السنوي للأعداد (١٨٤-١٩٥) لعام ٢٠٠١
إعداد: أمل محمد زاش

٦- *Al Muntada: Annual Index (35 - 48) 2001*
إعداد: أمل محمد زاش

٧- الكشاف السنوي للأعداد (١٩٦-٢٠٧) لعام ٢٠٠٢
إعداد: أمل محمد زاش

٨- *Al Muntada: Annual Index (39-42) 2002*
إعداد: أمل محمد زاش

٩- الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٠٧-٣١٢) لعام ٢٠٠٣
إعداد: أمل محمد زاش

١٠- الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢١٤-٢١٩) لعام ٢٠٠٤
إعداد: أمل محمد زاش

١١- الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٢٠-٢٢٥) لعام ٢٠٠٥
إعداد: أمل محمد زاش

١٢- الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٢٦-٢٣١) لعام ٢٠٠٦
إعداد: أمل محمد زاش